السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية

بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001

إشراف:

د. نديم مسيس

الثالث والعشرون من آب 2007

قائمة المحتويات:

الاهداء	
الملخص	
فصل تمهيدي	
ملامح السياسة الخارجية الأمريكية:	
المقدمة:	
الفصل الأول: **مجمل السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط**	
القسم الأول	
مراحل السياسة الخارجية الأمريكية عبر التاريخ {كيف انعكست على المنطقة الشرق الأوسط}.	
المرحلة الأولى (1948-1957)	
1. المرحلة الثانية (1975-1973)	
2. المرحلة الثالثة (1973-1979)	
3. المرحلة الرابعة (1979-1991)	
4. المرحلة الخامسة (أحداث 11\ايلول 2001 والتغيير في الواقع العالمي)	
5. المرحلة السادسة (2004 مشروع الشرق الأوسط الجديد)	
محددات السياسة الخارجية الأمريكية	
أ. الموقع الجغرافي	
ب.النفط	
ج. أمن إسرائيل	
القسم الثاني	
سورية محور الاهتمام الأمريكي	
سورية في عهد حافظ الأسد	
سورية في عهد بشار الأسد	

الفصل الثاني **السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11/ أيلول 2001**	
الحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة بوش بعد أحداث 11/ أيلول 2001.	
السلوك السياسي الخارجي كيف أصبح بعد الأحداث؟	
القسم الأول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 أيلول 2001	
القسم الثاني	
سورية والحرب على العراق "تأثيرات الحرب على سورية"	
قانون محاسبة سورية	
العلاقات الإيرانية ــ السورية وانعكاسها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية.	

الإهداء

إلى عشيقتي الأبدية
إلى التي كنت أغفو و اصحى على دقات قلبها
إلى سيدة الكون إلى أم الأمهات
إليك يا أمي

إلى من نوّر لي دربي
إلى من علمني حرفاً
إلى من بارك لي نجاحي قبل أن تفارقه الدنيا
إليك يا روح والدي

الشكر

الشكر وكل الشكر إلى الذين ساهموا بجهودهم ودعمهم لإنجاز هـذا العمـل،إلـى مشرفي و أستاذي الدكتور نديم مسيس ،و اخـص بالشـكر و العرفـان أسـتاذي

الدكتور احمد مجدلاني ، الذي لم يتوان لحظة عن تقديم المساعدة و المساندة لي ،كما واشكر جزيل الشكر الدكتور سميع شبيب ،الذي أحاطني بدعمه و عونه ،و لايفوتني أن اشكر عائلتي،شقيقاتي خاصة شقيقتي و كرة عيني نورلين التي كان لها الدور الأكبر في إتمام العمل ،و أشقائي المغتربين ، المهندس عمار و المهندس أكرم و اسعد على دعمهم المادي و المعنوي المتواصل ،وصبرهم طيلة هذه السنوات .

منال أحمد إبراهيم دغلاوي

مجمل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

يتمحور هذا الفصل حول فهم الوضع الراهن للسياسة الخارجية الأمريكية، هذه السياسة الـــتي– على ما يبدو– فقدت الثوابت التي تموضع عليها المجتمع الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فهي أحادية النظرة بكل المقاييس، ولا ترى في مرآة هذا الكوكب إلا وجهها من منطلق الاعتـــداد بالقوة الذاتية التي دفعت الإمبراطوريات السابقة إلى دفـــع الضـــريبة الباهظـــة لهـــذه النظـــرة، كالإمبراطورية الرومانية على سبيل المثال لا الحصر. ولو حاولنا أن نختزل مفهوم هذه السياسة لأدركنا أنها سياسة متحولة وثابتة في آن واحد، فالثابت فيها هو المصـــلحة الذاتيـــة، والمتحـــول مرهون بالمتغيرات الدولية دون اعتبار لحقوق الشعوب والدول، فإما معي وإما ضـــدي، وهـــذا المفهوم بلا شك يجسد النظرة العوراء والساق العرجاء في العلاقات الدولية مع الشعوب والأمم.

إن السياسة الأمريكية عبر تاريخها المتواضع زمنياً مرت بالتدرج في سياقات مختلفة عبر التاريخ، وقد استطاعت في العصر الحالي أن تتمتع بتفوق عجزت عن تحقيقه أعظم الإمبراطوريات السابقة، سواء على الصعيد العسكري أو التكنولوجي أو التعليم العالي.

كما نلاحظ أنه بحكم الموقع المتميز للولايات المتحدة الذي شغلته في العقد الأخير من القرن الماضي إلى الآن الذي نستطيع أن نجمل فيه أن أحداث 11 أيلول سبتمبر لم ترجع من قوة وأمن الولايات المتحدة، بل على العكس عززت من قوتها وأُعطيت بذلك السند المدعوم دولياً للانطلاق بسياسة خارجية أكثر مباشرة من ذي قبل تتحكم فيه بالاستقرار الدولي تحت شعارات ومسميات جعلتها نقطة ارتكاز أساسية في أي توجه سياسي خارجي .

انعكست هذه السياسة الأمريكية على مر عصورها على منطقة الشرق الأوسط، المنطقة التي لم تمحى يوماً من الأجندة السياسية الأمريكية منذ كانت دولة ضعيفة معزولة على الساحة الدولية إلى أن خرجت من عزلتها ودخلت سباق التنافس مع القوى الكبرى وحتى استطاعت أن توازن مع قوى كبرى في جميع مقاييس القوى إلى أن استطاعت أخيراً أن تتفوق عليها وتصبح هي الدولة الأقوى التي تسعى إلى فرض الهيمنة على العالم.

من هنا كان لا بد لنا قبل أن نتعمق في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية بعد أحداث 11 أيلول أن نعود إلى الوراء قليلاً لنرى كيفية النظرة الشمولية والعمومية التي جسدتها الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط عبر بداية مراحل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة حتى الوقت الراهن هذا، ومدى الأهمية التي تشكلها المنطقة سيناقشه القسم الأول من الفصل الأول حتى نستطيع ربما التوصل إلى إجابة إشكالية البحث.

بينما القسم الثاني من الفصل الأول سيبحث بشكل مخصص حول إحدى دول الشرق الأوسط التي نالت نصيباً من الاهتمام الأمريكي، والتي تعاني اليوم ربما من مصير مبهم ليس واضحاً تماماً فيما إذا كانت ستتعرض لضربة عسكرية كسابقاتها من الدول جراء ما تعانيه اليوم من ضغوطات وتهديدات شديدة. هذه الدولة هي سورية، فمن الملاحظ أن سورية لقيت رواجاً واسعاً في الأوساط الإعلامية والسياسية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول والحرب ضد الإرهاب لكونها إحدى الدول التي صنفت على قائمة الدول المارقة.

وبالتالي، يجب على الإدارة الأمريكية أن تجد لها طريقاً تتعامل من خلاله مع دولة ضعيفة اقتصادياً ومهمشة إقليمياً ودولياً. ولذلك، سيناقش هذا القسم كيف كان تعامل الولايات المتحدة مع سورية في عهد حافظ الأسد، وكيف هو تعامل الولايات المتحدة مع سورية في عهد بشار الأسد.

القسم الأول:

مراحل السياسة الخارجية الأمريكية عبر التاريخ:

أكد عالم السياسة الأمريكي الراحل هانز مورجنثاو أن مفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم من منطلق شعور أمريكي بالتميز والتفوق الثقافي– الحضاري هو المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، والمفتاح الرئيسي لفهم السياسة الخارجية الأمريكية، منذ نشوء الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فيدرالية حتى الآن. الولايات المتحدة قبل أن تدخل معترك الساحة الدولية والتطلع إلى الشرق الأوسط في الحرب العالمية الثانية كانت تعيش مرحلة السياسة الانعزالية، منذ اعتمدت مبدأ مونرو عام 1823 الذي كرس سياسة العزلة الأمريكية غير أنه في الحقيقة كرس سياسة التدخل وليس الانعزال لفرض الهيمنة على نصف الكرة الغربي (أي الأمريكيتين والجزر الممتدة بينهما وحولاهما عبر البحر الكاريبي والمحيط الهادي).[1]

دليل ذلك ما مارسته من استئصال أي نفوذ أجنبي أوروبي يحاول الاقتراب من المنطقة (الشرق الأوسط) التي خصصتها لتكون منطقة نفوذ خاصة بها. أما خارج المنطقة فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تقوم على منع أي قوة من السيطرة على آسيا حتى لا تتحول هذه القوة إلى مصدر تهديد للولايات المتحدة نفسها أو لهيمنتها المنفردة في نصف الكرة الغربي عبر الأطلنطي أو الباسيفيك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2]. حينما كانت الدول الأوروبية تتنافس لاقتسام العالم، سعت الولايات المتحدة للمشاركة مع أوروبا في الحصول على حصة من العالم، وتعززت بذلك مكانتها الدولية في مطلع القرن العشرين، وأصبحت إحدى الدول التي لها

---

[1] Michael b.oren. 2007**.power,faith,and fantasy: America in the middle east: 1776 to the present** .Harvard university. p 30-40.

[2] إبراهيم، سعيد البيضاني. 2000. **السياسة الأمريكية تجاه سورية 1936–1949** .بغداد:جامعة بغداد ص 161 .

تأثير فعّال في حفظ التوازن الدولي من خلال ذلك التحرك الخارجي المتبني لمبدأ مونرو توجهت بقدر كبير من الاهتمام إلى العالم العربي أو إلى دول الشرق الأوسط عبر سياسة دبلوماسية مقنعة، لأن الولايات المتحدة في ذلك الحين لم تكن تظهر عليها معالم القوة والنفوذ للهيمنة والسيطرة، فاقتصرت سياستها تجاه الشرق الأوسط على بعث هيئات دبلوماسية، ومصالح تجارية، وإرساليات تبشيرية، وبعثات عسكرية و ثقافية.[3]

وجدير بالذكر أن المصالح الأمريكية في العالم العربي الشرق أوسطي لم تكن بعد واضحة الصورة تماماً. ماذا تهدف؟ وماذا تريد من الشرق الأوسط؟ لذا، فمصالحها لم تكن بأهمية مصالح الدول الأوروبية، فتعاملت مع المنطقة من باب أنها منطقة نفوذ بريطاني أوروبي تربطها بها مصالح تجارية ثقافية سعت إلى حمايتها، وربما لهذا السبب لم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية حلبة الصراع الدولي من أجل تقسيم الدولة العثمانية، وربما لانشغالها في ذلك الحين بالتوسع في المحيط الهادي والبحر الكاريبي.[4]

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولى تلعب دوراً مغايراً عن فرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط الواقع تحت الحكم العثماني. آنذاك تعاملت مع العالم العربي على أنه ليس كتلاً بشرية متجانسة تتطلع إلى بناء دولة موحدة، وإنما رأت فيه شعوباً متعددة الأجناس والأعراف ضمن ولايات تابعة لإمبراطورية في طور الاضمحلال (الإمبراطوية العثمانية)، آلت تبعيتها للاستعمار الأوروبي، خاصة البريطاني. وبما إن الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك لم تربطها بالعالم العربي أية أطماع إقليمية بارزة تقصد من خلالها أن تكون شريكاً للاستعمار

---

[3] حسن، نافعة .2003. "وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي" . **مجلة السياسة الدولية**. 153 . 38. :74

[4] خيرية، قاسمية .1982. **السياسة الأمريكية والعرب** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 22

الأوروبي، وأن ما كان يربطها كان مجرد مصالح اقتصادية تدعم بها سياسة الباب المفتوح[5] لتمكين شركاتها من الحصول على الحصص النفطية والثقافية عبر أنشطتها التعليمية كإنشاء مؤسسات تعليمية كالكليات، وإنشاء مستشفيات وكنائس، إضافة إلى إرسال بعثات تنقيب عن آثار قديمة وعن آبار نفطية.

وعلى ضوء ذلك، قدمت صورة إيجابية لها وسمعة طيبة كدولة كبرى بارزة وقادرة على دعم طموحاتها ليس بالاستعمار، بل بالتحرر والاستقلال، وبناء على ذلك تجلت سياستها تجاه الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى بمبادئ ويلسون الأربعة عشر الشهيرة التي عرضت على الكونغرس الأمريكي عام 1918، ودعا فيها إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتي لقيت ترحيباً واسعاً داخل الأوساط العربية، بينما في المحافل الدولية لم تلقَ أي ترحيب، مما أدى بالتالي إلى إحباط جهود ويلسون.

وقد أخذ مفعول المبادئ الأربعة عشر مداه في التأثير على الدول العربية المتطلعة إلى الاستقلال، واعتقدت أن الرئيس الأمريكي ويلسون كان يفكر في إقامة مشروع اتحاد كونفدرالي عربي تكون فيه "الدول العربية تحت حماية الولايات المتحدة".[6]

قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون هي الدولة المنتدبة على بعض مناطق الشرق الأوسط، وكانت سورية من بين المناطق المرجحة، بموافقة ورغبة من الشعوب العربية نفسها بعد إيهامهم بإرسال فريق تحقيق أمريكي معروف وهو فريق كنج- كرين سنة 1919، لاستطلاع رغبات سكان الأقطار المنسلخة عن الدولة العثمانية حول جنسية وصفة الدولة التي يريدون أن

---

[5] سياسة الباب المفتوح : 1899 أعلنتها وزارة الخارجية الأمريكية وتعني تحقيق نوع من تكافؤ الفرص الاستثمارية أمام الدول الرأسمالية بما فيها أمريكا عن طريق تقسيم الأسواق لضمان تصريف المنتجات و الحصول على المواد الخام والتنقيب عن النفط.ممدوح، منصور .1998. **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط** .ص 72

[6] Bruce w. jentleson.2000.**american foreign policy**.duku university.p75-80.

تكون منتدبة، عدا عن إيمانهم بالدور الذي يمكن أن تلعبه أمريكا في مؤتمر باريس للصلح. على الرغم من ذلك، جاءت قرارات المؤتمر مخيبة للآمال، فأقرت الولايات المتحدة الأمريكية القرارات الداعية إلى تقسيم المشرق العربي على النحو الذي حددته الدول الكبرى التي أبرمت المعاهدات السرية (اتفاقية سايكس بيكو 1916، وعد بلفور 1917) خلال الحرب.

تآمرت السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب العالمية الأولى على العالم العربي الشرق أوسطي عندما كانت توهمه برسالتها الإنسانية في مساعدته للتخلص من الاستعمار الأوروبي، فقد كانت تعمل في الخفاء مع بريطانيا على توطيد وتنفيذ الحكم الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، حين كانت الحركة الصهيونية تعاني من الاضطهاد في أوروبا، لذا وجدت بريطانيا الحل لإنقاذها من الاضطهاد خلال الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال مساعدة اليهود في إنشاء دوله لهم في فلسطين، على ضوء ذلك أصدرت تصريح بلفور عام 1917 بإنشاء وطن قومي لليهود، وحصلت الحركة الصهيونية على اعتراف الرئيس الأمريكي ويلسون بما جاء في نص التصريح فيل إذاعته بثلاثة أشهر. ثم جاء قرار الكونغرس الصادر في 11 سبتمبر 1922، والذي يؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مع ضمان الحقوق المدنية والدينية للطوائف الأخرى وتصديق الرئيس هاردنغ عليه [7]، فضلاً عن موافقة الولايات المتحدة على الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1924 . ثم عادت الولايات المتحدة، مرة أخرى، لتحصر اهتمامها بالمنطقة لحماية مصالحها الثقافية والتجارية والاقتصادية فيها، وذلك إثر فشل سياسة الرئيس ويلسون، والعودة مرة أخرى إلى سياسة العزلة.

---

[7] Ibid,P.63

إبان الحرب العالمية الثانية، كان الدور الذي لعبته الولايات المتحدة يقوم على دور المعاونة لبريطانيا، من خلال تقديم الإمدادات والخدمات العسكرية والمدنية تحت بند قانون الإعارة والتأجير (lend lease act) عام 1941، وتحت ذلك لعبت دور الشريك في "مركز تموين الشرق في القاهرة" Middle east supply center (MESC) كأداة لدخول المشرق العربي من باب التجارة الأمريكية لنقل المواد اللازمة إلى دول المنطقة.

تطورت مجريات الحرب لتصل بالدور العسكري الأمريكي على الحدود الشرقية إلى إقامة قاعدة الخليج الفارسي لإمداد القوات الشرقية بالعون عبر إيران، واستطاعت بذلك أن تركز وجودها العسكري الأول في الخليج العربي، وقبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة حددت الولايات المتحدة في مذكرة سرية (20 آب 1945) كيف ستكون سياستها الخارجية الجديدة في المنطقة.

في البداية، كانت استراتيجيتها تقوم على توسيع مصالحها الاقتصادية والنفطية في الخليج، وعلى الدور الاقتصادي الذي يمكن أن تلعبه بعد الحرب.

أبرز ما جاء في المذكرة:

* تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية لضمان السلام والأمن في المنطقة على أساس حسن الجوار.

* الاعتراف بحق الشعوب في اتباع أنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية تنسجم مع رغبتها.

* توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين في المنطقة، وتوسيع نطاق الحقوق الاقتصادية الأمريكية في المستقبل.[8]

[8] رؤوف، عباس حامد. 1982. **صناعة الكراهية في العلاقات الأمريكية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 52

وحتى تصل الولايات المتحدة إلى هدفها الذاتي تحت شعار ما ورد في المذكرة،ووضعت إزاء ذلك إجراءات معينة، منها: تقديم مساعدات اقتصادية لدول الشرق الأوسط التي تتطلع إلى تحسين مستوى معيشة شعوبها عبر توفير القروض لها وإلغاء جميع القيود والضوابط التي تعيق انتقال التجارة بين دول الشرق الأوسط، وإرسال بعثات دبلوماسية وقنصليات تدرس وضع المنطقة وتقدم لها تقارير دورية عن المجالات التي يمكن رصدها في المنطقة.

لقد رسمت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها في المنطقة من خلال خطوط عريضة عبرت فيها عن نيتها الطيبة باجتياح المنطقة اقتصادياً للعمل على نهوضها ومساعدة دولها على تحقيق استقلالها وتحررها من الاستعمار الأوروبي، بعيداً عن أي نوع من الممارسات الاستغلالية والسيطرة.

قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، بدأت تظهر معالم التحول في هيكل الساحة الدولية، حيث أُنهكت القوى الأوروبية المنافسة كفرنسا واليابان وألمانيا وبريطانيا العظمى التي كانت تخاف من النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد تبني مشروع تموين الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة، فتراجعت قدراتها الصناعية، واحتياطاتها المالية، وواجهت بذلك صعوبات في تنفيذ برامج إنعاش الاقتصاد، وأخذت تطفو على السطح الدولي معالم نظام دولي ثنائي بعد أن كان متعدداً، بحيث خرجت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً بقوة اقتصادية وعسكرية دعمت بتطور لاحق وصل إلى صنع قنبلة ذرية ونووية أدخلتهما في مجال التسابق على من يسيطر على النظام العالمي.

في ضوء ذلك، تغيرت النظرة إلى الشرق الأوسط، وأصبح الهدف المذكور هو الأهم في مجال التنافس بين القوتين حول من يستطيع التحكم بمجريات الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة لم تعد تريد من الشرق الأوسط سوقاً حراً لتبادل المصالح الاقتصادية فقط، فالمصالح الاقتصادية لم تكن سوى ركيزة للتحرك السياسي.

زادت أمريكا من تطلعاتها المبطنة تجاه دول الشرق بالاستعداد والتأهب لترث القوى الاستعمارية الأوروبية في المنطقة العربية، لكن ليس بأسلوب الصدام وإنما باللجوء إلى أسلوب الزحف البطيء، ومخاطبة الشعوب تحت شعار تحقيق استقلالها، من خلال تقويض الأنظمة السياسية التي ارتبطت ببريطانيا واجتذابها نحو التعاون مع أمريكا، وإبقاء الاتحاد السوفييتي بعيداً عن المنطقة . من هنا، احتدمت **الحرب الباردة** بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وازدادت أهمية الشرق الأوسط في اعتبارات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الفترات السابقة، فالولايات المتحدة الأمريكية نظرت إلى المنطقة نظرة أكثر تركيزاً وانتباهاً، حيث وجدت فيها الصفات المناسبة لأية دولة تتطلع إلى لعب دور الدولة الأقوى في ظل ما استجد من متغيرات عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، فمنطقة الشرق الأوسط أصبحت تشكل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منطقة تصب فيها جميع المصالح الأمريكية من حيث الموقع الجغرافي الذي تشكله على الخريطة السياسية واكتشاف المزيد من النفط في الخليج العربي وإيران، وهي المنطقة التي يمكن أن تحافظ على استراتيجية إسرائيل وأمنها، والمنطقة التي سينافسها عليها الاتحاد السوفييتي في الوصول إلى المياه الدافئة وإلى آبار النفط، إضافة إلى أنها

المنطقة التي تحكمها نظم تقليدية شمولية تسعى للمحافظة على مكانتها، وبالتالي فهي بدورها ستعزز ذلك حسب ما تراه مناسباً لها.

مجمل القول: نستطيع أن نحدد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة بأربعة محاور ومراحل استطاعت على ضوئها الولايات المتحدة الأمريكية أن تغرس أقدامها وتثبتها في المنطقة حتى يومنا الحاضر.

:(المرحلة الأولى (1948-1957

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة تأخذ زمام الأمور وتحل محل بريطانيا في الشرق الأوسط، وتتدخل على أساس سياسة الاحتواء التي فُرضت لخلق توازن النشاط السوفييتي، وكان ابرز ما جاء فيها: مبدأ ترومان في أيار 1947، الذي هدف إلى إنقاذ شرق البحر المتوسط من الخطر الشيوعي. لقد نفذ مبدأ ترومان [9]على أساس عقد اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليونان وتركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، كما اشتمل على المساعدات الإغاثية الاقتصادية والفنية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الدول، إضافة إلى تقديمه مساعدات عسكرية إلى إيران والعراق والأردن ولبنان وسورية والسعودية.

غير أن المساعدات العسكرية لم تكن كافية، مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية عام 1951 إلى البحث عن وسيلة أكثر جدوى، فاقترحت إنشاء قيادة شرق أوسطية على غرار قيادة الشرق الأوسط البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية، تحل محل الوجود البريطاني في قاعدة قناة السويس، وتضم إلى جانبها مصر لتكون مقر القيادة في إطار منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط،

[9] مبدأ ترومان: القانون الذي أقره الكونغرس الأمريكي في أيار 1947والذي يتضمن تقديم ما مجموعه 400 مليون دولار مساعدة عسكرية واقتصادية لدول الشرق الأوسط، والاستعداد لمساعدة أي بلد قد يتعرض لاعتداء شيوعي .

على إثر "البيان الثلاثي" الذي تمخض عن محادثات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لتحقيق نوع من الاستقرار والإمساك بزمام الأمور في دول المنطقة التي كانت تشهد عمليات دفاعية ومقاومة ضد بريطانيا وإسرائيل وفرنسا، وجاء فيه أنه يهدف إلى دعم السلام والاستقرار والتصدي باستمرار لاستخدام القوة من جانب أيّ دولة من المنطقة.

في النهاية، البيان الثلاثي كان تعبيراً عن إعادة ترتيب الهيمنة الغربية في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجميد الصراع العربي– الإسرائيلي، وإيجاد مخرج لبريطانيا من مأزقها في العراق ومصر، ولإشراك كل دول المنطقة في الدفاع المشترك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، لذلك لم يتحقق الهدف الذي أوضحته في بياناتها، بل على العكس كشف عن نقاب الولايات المتحدة الأمريكية الذي تخفي تحته الأطماع السياسية. [10]

المرحلة الثانية (1957– 1973):

بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في ربط دول الشرق الأوسط بمنظومة الدفاع العربي المشترك وسياسة الأحلاف، سعت بدل ذلك إلى تدعيم نفوذها وتحقيق سياسة توازن قوى إقليمي. وبالتالي، عملت على التقارب مع الأنظمة العربية، وخلقت نوعاً من الصداقة مع بعض الدول العربية إلى جانب إسرائيل على أسس فردية، واستغلت الهدف الذي زرعته في المنطقة (إسرائيل) في استقرارها وقوتها عسكرياً بين دول المنطقة لتضمن بذلك تحقيق الاستقرار. على ضوئه أوجدت السياسة الخارجية الأمريكية عام 1957 مبدأ عرف بمبدأ آيزنهاور الذي من جانبه قدم هو الآخر مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول المنطقة، إضافة إلى استخدامه مفهوم القوة العسكرية

[10] .p51-60. James m,mccormick.1992.**american foreign policy and process**.lowa state university

للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التوسع الشيوعي، وفيما يلي أبرز النقاط التي تضمنها المبدأ:

1. السماح بتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط لدعم القوة الاقتصادية لهذه الدول، وتخصيص مائتي مليون دولار سنوياً ينفقها الرئيس للغرض وفق ما يراه.
2. تخويل الرئيس إنفاق المبالغ التي يتم رصدها بالفعل لمساعدة أية دولة تحتاج إلى مساعدات أو تعاون عسكري.
3. السماح باستخدام قوات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية لضمان وحماية أراضي واستقلال الدول التي تطلب مثل هذه المساعدة حتى يمكنها التصدي للعدوان المسلح الصريح الذي تشنه أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية. [11]

يعتبر مبدأ ايزنهاور مجرد مبرر لترسيخ لمركز القوات الأمريكية في المشرق العربي[12]، وأيضاً لمساندة إسرائيل في إدارتها للصراع العربي، وفي مواجهة الحركة القومية آنذاك بقيادة مصر وسورية التي سعت إلى تحقيق التحرير الوطني .حقيقة الأمر أن مبدأ أيزنهاور جلب إلى المنطقة العربية حالة من التشرذم بين من أيده وبين من رفضه على اعتبار أن بعض العرب وقفوا موقف الحياد من الحرب الباردة، والنصف الآخر رفض اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ أمريكية أو سوفييتية في المنطقة، وأدى ذلك إلى إيجاد محورين: المحور الأول يُمثل أنظمة الحكم التقليدية القديمة التي كانت بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت حكمها (الخليج)، والمحور

[11] ibid, p86

12 fawaz a.gerges.1991.”the study of middle east international relation :a critique”. **British journal of middle eastern studies**.2.18:215

الثاني يُمثل الأنظمة الجديدة التي ظهرت في مطلع الخمسينيات (مصر وسورية)، والتي تبنت مفهوم القومية العربية، ودار نوع من الخلاف بين المحورين تحدد في أحداث متتالية، ففي أحداث 1957 حُشدت القوات التركية على الحدود السورية وتعززت الوحدة بين مصر وسورية بتكوين الجمهورية العربية المتحدة، التي بدورها أحدثت خللاً في التوازن بين المحور الموالي للولايات المتحدة الأمريكية والمحور الرافض له.

في النهاية، فشل المبدأ نتيجة ما آلت إليه الساحة العربية من أحداث أثرت على المصالح الأمريكية كأحداث الأردن 1957 عندما أقال الملك حسين أول حكومة، ودعمته الولايات المتحدة الأمريكية بعشرة ملايين دولار ضد قوى المعارضة، وعندما حاولت الولايات المتحدة تدبير انقلاب على حكومة حسني الزعيم في سورية، وعندما تدخلت الولايات المتحدة بقواتها البحرية في لبنان، وعندما جاءت أحداث حرب حزيران 1967 لتمثل قمة الصدام بين الولايات المتحدة والقوى العربية المتمثلة بالتيار القومي "المصري والسوري" والفلسطينيين، وقد أدت هزيمة العرب في الحرب إلى احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، واحتلال الجولان السورية، واحتلال صحراء سيناء المصرية، وقد اعتمدت أمريكا بذلك على قوة إسرائيل كرادع لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة .[13]

[13] شبلي، تلحمي .2003."السياسة الخارجية الأمريكية و منطقة الشرق الأوسط". **مجلة شؤون تنموية** .27.12: 34- 56

المرحلة الثالثة (1973-1979):

تجسدت بتولي الرئيس السادات السلطة في مصر، مما أحدث تبدلاً في نوع العلاقات الأمريكية العربية بعد التحرك الاقتصادي الحزبي عقب حرب 1973، فقد تم تهميش دور الاتحاد السوفييتي في المنطقة [14] بعد الفشل في التوصل إلى تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي الذي كانت تراهن عليه مصر وسورية.

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة وصيغة جديدتين في المنطقة بطرح مشاريع شرق أوسطية مثل مشروع هنري كسنجر 1973"ط رح مبادرة شرق أوسطية" للتوصل إلى حل سلمي مع دول المنطقة.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها على الجانب السلمي الدبلوماسي، بحيث أصبحت لها اليد الطولي في توجيه الأحداث في المنطقة، ابتداءً من اتفاق فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل عام 1974، وكذلك الأمر على الجبهة السورية عام 1974، وتم تتويج الدور الأمريكي في العملية السلمية بتوقيع أول دولة عربية اتفاقية سلام مع إسرائيل عُرفت باتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 وبمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979.

(المرحلة الرابعة (1979-1991

ساهم الغزو السوفييتي عام 1979 لأفغانستان في تغيير جذري في السياسة الأمريكية، حيث اعتبرت أمريكا أن ذلك الغزو يمثل مصدر تهديد لها من حيث استهدافه مصادر النفط في الخليج العربي، وأعاد إلى ذهن الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم الحرب الباردة، فيما أعلن الرئيس

[14] هالة، سعودي . 2002. **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ص 125

الأمريكي كارتر مبدأ عرف فيما بعد بمبدأ كارتر 1980 الذي أكد فيه "أن أي محاولة من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها على أنها عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تتم مقاومتها بجميع الوسائل، مما في ذلك القوة العسكرية".

اعتبر مبدأ كارتر منعطفاً هاماً في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، حيث أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تجمع بين أسلوب التدخل العسكري وأسلوب الاعتماد على قوى إقليمية مهمة في المنطقة، حيث تم إنشاء قوات التدخل السريع للدفاع عن دول الخليج، وتم أيضاً تعزيز القواعد العسكرية الأمريكية في المحيط الهندي ومداخل الخليج العربي مع إعداد تسهيلات وترتيبات للوصول إلى قواعد عسكرية بحرية وجوية في مصر والخليج العربي وعمان إلى جانب إسرائيل، وتم إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بالتنسيق مع قوى إقليمية.

عموماً تم تأييد الدور الأمريكي العسكري في الثمانينيات، حيث تم توثيق العلاقة مع إسرائيل بتوقيع الطرفين اتفاق التعاون الاستراتيجي الأول بين الدولتين في 30 تشرين الثاني 1981 والاتفاق الثاني عام 1983، وكان الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 أولى نتائج الاتفاق الأمريكي– الإسرائيلي بحيث تمت الحرب بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أهداف الحرب بالتحديد هي: رسم خريطة سياسية جديدة للبنان ومحاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية، والعمل على تحجيم الدور السوري في المنطقة.

كذلك وجدت الولايات المتحدة الأرضية السهلة لها في تفعيل دورها في المنطقة عندما طلبت الكويت والدول الخليجية وأخرى من الولايات المتحدة الأمريكية حماية ناقلاتها النفطية بواسطة أساطيلها في مزيد من تفعيل الدور الأمريكي في المنطقة بحجة حمايتها، وكانت النتيجة في

المحصلة إضعاف كل من إيران والعراق وإنهاك اقتصادهما وإبقاء بقية دول الخليج في حالة من الضعف ومهددة في أمنها. لقد استغلت الولايات المتحدة حالة الضعف العربي العام وتراجع الدور المصري الإقليمي، وكذلك انهيار أسعار النفط الذي أفقدته قوته، وأحداث الحرب العراقية– الإيرانية والغزو العراقي للكويت الذي ترتب عليه وجود عسكري أمريكي غير مسبوق في المنطقة[15].

مع تلك الأحداث في الشرق الأوسط شهدت الساحة الدولية الحدث الذي لم يحسب مسبقاً؛ ألا وهو انهيار الاتحاد السوفييتي، أي خسارة الطرف المنافس للولايات المتحدة، وبذلك ليتوج انتهاء الحرب الباردة ونظام الثنائية القطبية ابتداء النظام الدولي محكوماً للولايات المتحدة القطب الأوحد، والمشحون بقوة عسكرية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية وحيدة.

بذلك الانهيار والتفرد الأمريكي بمنظومة العالم، أُثير العديد من التساؤلات التي تتعلق بالعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط فيما إذا طرأ تغيير على المصالح الأمريكية في المنطقة، وفيما إذا حدث تغير جديد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة؟

يلاحظ على ضوء ما تقدم أن انتهاء الحرب الباردة ترتب عليه اختفاء الاتحاد السوفييتي المهدد للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح الاتحاد السوفييتي سابقاً يُعرف بدولة روسيا التي لا يمكن أن تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، حيث إن الثوابت في الشرق الأوسط لم تشهد أي تغيير جوهري على واقعها الجغرافي الاستراتيجي، وعلى واقعها النفطي (في منطقة الخليج العربي)، وكذلك على واقع الوجود الإسرائيلي الداعم للمصالح الأمريكية في المنطقة.

---

[15] 15. مروان، بحيري. 1985. **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط 2، ص 55

لقد أصيبت السياسة الخارجية الأمريكية بنوع من الارتباك وعدم وضوح الرؤية مما كان له انعكاسه على المنطقة العربية، فقد عانت من غياب عدو واضح، ومن غياب استراتيجية متكاملة لتتعامل بها مع التطورات السياسية في البلدان العربية، لم تجد لفترة معينة تهديداً جديداً تركز عليه، وبالتالي خلقت لنفسها أجواء تهديد تنطلق منها في سياسة جديدة. الخطر الجديد تجسد بوجود تهديد نابع من الإسلام، وآخر نابع من دول إقليمية "مارقة" كالعراق وإيران وليبيا وسورية، تحمل مفهوم الإرهاب وتملك أسلحة دمار شامل.

عموماً، نستهل القول بأن فترة التسعينيات تميزت بسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل في المنطقة على أساس الرؤية السابقة، وبالتالي استغلت دور الوسيط الدولي الساعي إلى تحقيق نوع من الرخاء الاجتماعي والإنساني وإلى تحقيق نوع من السلام والتسوية للصراع العربي الإسرائيلي. وبالتالي نلاحظ مدى الجهود الرامية التي قامت بها الولايات المتحدة في إجراء مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية، فضلاً عن إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تضم دولاً من الشرق الأوسط ودولاً غربية لخلق شرق أوسط جديد تلعب فيه إسرائيل دوراً مركزياً، وذلك بتوقيع اتفاقية أوسلو 1993 لتسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، لتكون بذلك الوسيط النشيط والمشروط في أي عملية تسوية.

وعملت بالإضافة إلى ذلك على إقامة شبكة من مشروعات التكامل الاقتصادي تضم تركيا وإسرائيل ودول بحر المتوسط (دول الخليج العربي) لتخلق شبكة من التعاون بين الدول الإقليمية وتقف في وجه الدول العربية المارقة من خلال المقاطعات الاقتصادية والعزل الدبلوماسي والتهديد باستخدام القوة العسكرية، والقضاء على الإرهاب و الأصولية الإسلامية، ونشر الثقافة الغربية

بدل ذلك، واستخدام الهيمنة الاقتصادية بالتحكم بالمساعدات المالية التي تقدمها إلى دول المنطقة و التحكم في اقتصاد السوق، فضلاً عن التحكم بالأنظمة التقليدية الموالية للسياسة الأمريكية [16].

من خلال تلك الفترة أدى التوصل إلى الاستنتاج بأن السياسة الخارجية الأمريكية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة أدركت أنها بحاجة إلى محفز ما لتعيد به صياغتها العسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية بعد انتهاء مفهوم المد الشيوعي في العالم العربي، ولتضمن مشروعها "الإمبريالي" الساعي للمحافظة على المكانة التي وصلت إليها بعد الحرب الباردة كقطب وحيد وكحضارة رائدة، وبالتالي غياب الدافع الحيوي والعدو الاستراتيجي بدأ يشكل لها هاجساً من أن التاريخ توقف عند هذا الحدّ، "نهاية التاريخ " لفوكوياما الذي جاء في أطروحته تلك أن سلسلة الحضارات توقفت وحددّت وانتهت بتفرد الولايات المتحدة في النظام العالمي وتصدرها بالحضارة الغربية "الحضارة الرائدة" التي لا يمكن أن تلحقها أي حضارة أخرى بعد انقضاء الشيوعية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تأخذ بمقولة فوكاياما بنهاية التاريخ، وظل لديها خوف من غياب عدو منطقي تتذرع به سيفيق ويوقظ حضارات بائدة ما زال فيها بقايا حضارية تحاول أن تعيد وتفرض وجودها من جديد على الحضارة الغربية، لذلك لم تجد الولايات المتحدة أمامها عدواً سوى "الإسلام"، وأعلنت أن العدو التالي هو الأصولية الإسلامية، بحيث إن الإسلام يملك مقومات سياسية شبيهة بالشيوعية، ويسعى لمناهضة المشروع "الإمبريالي"، وقد أعاد ذلك انتعاش ذاكرتها التاريخية من قوة الإسلام الكامنة والمؤهلة لإزعاج الغرب، ومن منطلق التفكير بالصفات التي

---

[16] عبد المنعم، سعيد .1988."العلاقات الأمريكية– العربية الماضي والحاضر والمستقبل العربي". **مجلة المستقبل العربي**. 118. 11: 68

تحملها الدول العربية الإسلامية، التي كان أبرزها في تحديد أهدافها ومصالحها في الشرق الأوسط، وفي النهاية تم الاتفاق وبالبند العريض على أن "الإسلام عدو استراتيجي للغرب ويهدد السلام العالمي".

لم يكن باستطاعة المفهوم أو النظرية أن يأخذ مفعوله ويتعمق و يأخذ مداه في العالم العربي، إلا إذا كان هناك محفز ما تستطيع من خلاله أن تنطق به و تجابه العالم به بكل قوة ويقين. وبعد انتظار عشر سنوات جاءت اللحظة التي من خلالها دعمت فيها نظريتها، لكن الحدث كان أكبر من المتوقع والمتصور، فهي لم تغير وتدعم فيه موقفها من الإسلام ومحاربته، بل غيره في واقع النظام العالمي الدولي وأعطاها الفرصة الذهبية لتمديدها لتطال العالم كله وفقاً لتصورها ورؤيتها وتصنيفها.

وتجسدت تلك اللحظة في يوم الحادي عشر من أيلول عام 2001 باصطدام طائرات جوية بمركز الحضارة الأمريكية الاقتصادية العسكرية المتمثلة ببرجي التجارة العالميين وبمقر وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" لتعرف بعد ذلك بأحداث الحادي عشر من أيلول التي فتحت مرحلة وحقبة جديدة في النظام العالمي، وأصبح العالم محكوماً بتداعيات 11 سبتمبر[17].

[17] إسماعيل، الشطي. 2002. "العرب و العالم بعد 11أيلول/ سبتمبر، مجلة المستقبل العربي 283:. 138+ 140 .

المرحلة الخامسة: أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والتغيير في الواقع العالمي

أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 المحفز الجديد والاستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

بثت محطة "cnn" الصور الأولى لأحد مراكز التجارة العالمي في صباح 11 أيلول 2001 وهو يحترق وينهار، ولم يكن معلوماً بعد إن كان حادثاً أو هجوماً، فيما ذكر بعض المعلقين في النشرات الإخبارية إمكانية أن يكون الحادث هجوماً وليس حادثاً عابراً نتج عن خلل ما في الطائرات التي اصطدمت في البرجين، وبعد ذلك بدقائق تلحقها طائرة أخرى تصطدم بوزارة الدفاع الأمريكية "البتاغون"، وقد اشتبهت الإدارة الأمريكية بأن الهجوم كان بفعل فاعل، وهو عدو الولايات المتحدة الأول أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة، وأصبح الاشتباه حقيقة[18].

وأصبح العدو معروفاً ومحدداً بشكل أوضح وبشكل حقيقي بعيداً عن الوهم، إن التهديدات الخارجية اختفت بالفعل مع انتهاء التاريخ بحدث انتهاء الحرب الباردة والخطر الشيوعي السوفييتي. أظهرت هجمات تنظيم القاعدة الإسلام والعالم العربي بأنه إرهاب ليصبحا فيما بعد مهدداً من السياسة التي أعلنتها أمريكا على العالم تحت عنوان الحرب على الإرهاب.

أعطت هجمات بن لادن تنظيم القاعدة الذريعة والمحفزات للسياسة الأمريكية، والتي طالما انتظرتها، لتشن حرباً مباشرة، تهدد السلام على هذا الكوكب، ألا وهو الإسلام. صحيح أنها اتخذت من الأصولية الإسلامية عدوها الثاني وحاربتها، لكن محاربتها إياها كانت حدود دولتها، فلم تشهد أي تهديدات وهجمات من قبل الجماعات الإسلامية داخل مجتمعها المدني وداخل

---

[18] تيري، ميسان.2002. **11 أيلول 2001 الخديعة المرعبة** . دمشق :دار كنعان.ص 83

مؤسساتها وداخل أمنها. هجمات 11 سبتمبر أغرب وأعجب حدث في العالم وليس في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، فما زالت إلى اليوم تعاني تبعيتها، وما زالت تعاني من هول الصدمة الذي سببها بن لادن في الشعب والإدارة، كيف يحصل ذلك، كيف تهاجم دول عظمى قوية عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياَ من قبل جماعة غير متساوية في القوى؟ سببت هجمات 11 أيلول في السياسة الخارجية الأمريكية (عقدة 11/9) على غرار "عقدة فيتنام" التي خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من حربها في فيتنام متكبدة خسائر على جميع المستويات.

كان الرّد الأمريكي على هجمات وأعمال الأصولية الإسلامية قبل 11 أيلول هو استنكار، وشن غارة أو غارتين انتقاميتين، أو المحاكمة الجنائية للمتآمرين الذين يُقبض عليهم، لكن مع الهجمات على مركز التجارة والبنتاغون اختلف الوضع كلياً. رأى الرئيس الأمريكي الجديد الابن جورج دبليو بوش منذ البداية أن تلك الهجمات شكلت تحدياً للشعب الأمريكي وللحكومة الأمريكية واختراقاً للأمن وللأرض الأمريكي[19]، واعتبر هذا التحدي بمثابة حرب تشن على الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يُشن عليها حرب منذ بيرهاربر عام 1941. وعلى ضوء ذلك انتهجت أمريكا سياسية أكثر صرامة وأكثر تهجماً من قبل لكن هذه المرة بمبرر مبرهن بأحداث 11/9[20]. هكذا استخدم بوش و إدارة سياسته الخارجية (11/9) كلحظة تحول جديدة في التاريخ الأمريكي لإطلاق سياسة خارجية أكثر عدوانية لها أغراض ونيات أوسع من السابق، وجاءت لتكمل الهدف الإمبريالي وليس مجرد محاربة الإسلام، أو كما تسميه، كأن بن لادن الصورة الحقيقية والممثل الوحيد للإسلام[21].

---

[19] السيد، ولد أباه .2004.**عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001**.بيروت :الدار العربية للعلوم ص 27

[20] هنري، كسنجر .2002. **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟**. بيروت: دار الكتاب العربي. ص 296

[21] محمود، محمد خليل .2005. "منظور القوة الدولية الكبرى تجاه ترتيبات الأمن الإقليمية". **مجلة الدفاع**. 232. :19+20

إن الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 ترتبت عليها تفاعلات شكلت في مجموعها ملامح مرحلة جديدة من تطور النظام الدولي، بحيث مارست تأثيرات خاصةً تعلقت بمفهوم أساسي، وهو الأمن القومي الأمريكي، ومارست على أساسه ترتيبات أمن تتصل في مناطق العالم المختلفة التي قد تنطوي على عناصر تشكل تهديداً للأمن الأمريكي والعالمي.

أدى ذلك إلى تبلور اتجاهين حددا مسار السياسة الدولية الأمريكية تجاه إجراءات الأمن القومي الأمريكي والدولي، ارتبط الأول بشن حملة واسعة ضد تنظيم "القاعدة " وأي تنظيمات أخرى تعتبرها الإدارة الأمريكية إرهابية أو داعمة للإرهاب كنوع من الإجراءات الأمنية لحماية الأمن والمصالح الأمريكية.

أما الثاني، فارتبط بتغيير الأنظمة السياسية التي تمثل خطراً على المشروع الأمريكي في ظل انتشار مفاهيم الهجمات والتهديد بالهجوم. من هنا، كان من الممكن استيعاب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه العالم، بعامة، والعالم العربي الشرق أوسطي، بخاصة، في إطار سياسة الحرب على الإرهاب ضمن إطار إدخال ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط الأكثر تهديداً للأمن القومي الأمريكي والعالمي، التي من الممكن أن تشهد أحداثاً وتغييرات إقليمية وأمنية بعد دخول فاعلين غير رسميين (حركات متطرفة) في العلاقات الدولية تجاوزت قدراتهم إمكانات كثير من الدول من حيث التدخل في شؤون بعضها داخلياً وفي علاقاتها الدولية أيضاً، إضافة إلى تطور دور وواقع الفاعلين غير الحكوميين، وتطورت الأمور بعد 11/ 9 باتجاه ظهور فاعلين جدد كالتنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، والتي لها أهداف سياسية إذ تمارس

عملياتها بدافع تأثيرات سياسية استراتيجية على ساحة العلاقات الدولية بامتدادتها التنظيمية والمالية والسياسية داخل أقاليم الشرق الأوسط[22]، وأصبحت مرهونة ومرتبطة ومسؤولة عن إعمالها سواء بشكل إجباري أو اختياري، دخلت في إطار الحملة على الإرهاب ضمن تواجد تلك الجماعات داخل أقاليمها، وحسب ما تشكل تلك المنظمات من تأثيرات على مجمل العلاقات الدولية وعلى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة.

ساعد الهجوم غير المسبوق و غير المتوقع على تبني السياسة الخارجية الأمريكية رؤية جديدة للنظام الدولي ومدى فاعلية الدور الأمريكي في هذا النظام؛ نظام الألفية الجديدة من خلال العبارة التي صرّح بها الرئيس الأمريكي جورج بوش "من ليس معنا فهو ضدنا"

Every nation in every region, now has a decision to make .Either you are with us or you are with the terrorists .from this day forward, any nation that continues to harbor or support terrorism will be regarded by the united states as a hostel regime"[23]

يفهم من عبارة بوش تلك أنها المقياس الذي يقيس به مدى الولاء والتعاون الذي ستبديه الدول التي تحوي التنظيمات والجماعات الإرهابية، وأنه الوحيد الذي لديه بُعد نظر واسع في رسم الحدود التي تفصل بين العدو وبين من هو على صواب ومن هو على خطأ، من هو فاضل ومن هو تالف لا وسط بينهما.

[22] Stephen,zunes.2003.**u.s. middle east policy and the roots of terrorism** . common courage press .p 216
[23] Richard, Crockett. 2003. **American Embattled.** London &NY: routledge .p146

على ضوء ذلك، ركزت السياسة الخارجية الأمريكية– بإدارة بوش– على ضرورة العودة إلى مبدأ القوة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، واستخدام القوة العسكرية أداة في السياسة الخارجية في مواجهة التهديدات الإرهابية وحماية الأمن القومي. الاستراتيجية التي طرحها الرئيس بوش في 20 أيلول عام 2002 استراتيجيةً للأمن القومي للولايات المتحدة هي استراتيجية الضربة الوقائية "الحرب الاستباقية " لمكافحة الإرهاب، وأبرز مقتطفاتها إعطاء الأولوية لتعطيل وتدمير المنظمات الإرهابية والدولية في أي دولة إرهابية أو راعية للإرهاب، وتحاول حيازة استخدام أسلحة الدمار الشامل. وستعمل على التحري عن مصدر التهديد و تدمره قبل أن يصل إليها وستسعى دائماً إلى كسب التأييد الدولي في حقها في الدفاع عن نفسها عن طريق المبادرة على العمل الاستباقي.

كما ستعمل على إلزام الدول التي ترعى تلك الجماعات على تحمل مسؤولياتها السيادية وإرغامها على الإصلاح (إصلاح أنظمتها و طريقة الحكم فيها للعمل على القضاء على البؤر الإرهابية). اختلف الوضع بعد 11/9، حيث أصبح أعداء اليوم أشد خطراً وتهديداً من أعداء الأمس، أعداء الأمس في فترة الحرب الباردة كانوا يعتمدون على مبدأ الردع والاحتواء المطبق في تلك الفترة للدفاع عن الأمن القومي الأمريكي، لكن الردع؛ أي الوعد بالانتقام الشامل ضد الدول، لم يعد يجدي نفعاً أمام الشبكات الإرهابية، والاحتواء غير ممكن حينما تمتلك جماعات غير رسمية قدرات هجومية مبهمة، وحين تمتلك دول فاعلة رسمية في الساحة الدولية أسلحة للتدمير الشامل يمكن إطلاقها بواسطة صواريخ أو تزود بها الشبكات الإرهابية، وبالتالي فإن الاستراتيجية السابقة

التي استعملت في الحرب الباردة لا تستطيع أن تؤدي دورها في ردع الخطر الإرهابي عند الولايات المتحدة الأمريكية[24].

لذا وجد مبدأ بوش الحرب الوقائية من الأولويات، ومن حق الولايات المتحدة أن تعتمدها في تحديد العدو ومهاجمته بشكل فردي ومعاقبة كل معتد بتوجيه الضربة الأولى وحينما لا تكون متوقعة في أي مكان من العالم.

تمثل حالة طالبان في أفغانستان، مقر أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، النموذج الأبرز الذي ابتدأت فيه أمريكا سياسة الأمن القومي الجديدة، للتنقيب والبحث عن أسامة بن لادن والتخلص من تنظيم القاعدة بشكل مباشر، غير أن شن أمريكا الحرب على الأفغان لم تساهم في تحقيق الهدف المرجو، فوجهت هدفها و نظرتها إلى أكثر الدول التي تتواجد فيها شبكات تنظيم القاعدة، ألا وهي العراق البلد الأكثر تهديداً للأمن الأمريكي من أفغانستان ــ وبدأت تتهيأ لرسم سياسة خاصة به تستطيع بها أن تواجه دول الشرق الأوسط جمعاء، بحيث يكون العبرة الأولى لمناهضة الدول التي ترعى الإرهاب. وكبداية لتنفيذ سياسة الضربة الوقائية، اتهمت أمريكا العراق بسلسلة اتهامات تستطيع من خلالها تدعيم موقفها أمام الساحة الدولية، وكان الاتهام الأبرز خروج أعضاء "القاعدة" الذين نفذوا الهجوم على أمريكا من العراق، وأن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن الاتهامات الأخرى من كونه نظاماً بعثياً برئاسة رئيس دكتاتوري كصدام حسين تسبب في جرائم إنسانية إلى أن تم إجماع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كبريطانيا وإسبانيا على تنفيذ الهجوم العسكري الذي نفذ بالفعل عام 2003، وأحدث انعكاسات ودلالات أثرت على الدول الإقليمية المحيطة بالعراق، كما أثر على مجمل السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

---

[24] سيوم، براون. 2004. **وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**.لبنان :الحوار الثقافي. ص 17

المرحلة السادسة(2004):

مشروع الشرق الأوسط الكبير، المشروع الذي أتت به الولايات المتحدة إلى الدول الشرق أوسطية لحمايتها من الإرهاب

أعلنت أمريكا بعد أحداث 11/9 سياسة الضربة الوقائية التي حملت في طياتها استخدام القوة العسكرية مسبقاً بشكل واسع. مع ذلك، حملت تلك السياسة استراتيجية الحرب الناعمة للوصول إلى الهدف الذي حدد ضمن استراتيجيتها. المقصود بالحرب الناعمة هنا محاولة التوصل إلى الغاية المعينة دون إشعال حروب، أي محاولة التغيير والإصلاح بطرق أكثر دبلوماسية وأكثر تقبلاً للرأي العام، كطرح مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، للتغير والتطوير تحت مسمى محاربة الإرهاب، ليصبح فيما يعد الركن الأساسي في سياسة أمريكا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

مشروع الشرق الأوسط الكبير تبناه حلف الناتو في 28-6-2004، حين انعقدت قمة حلف الناتو في أسطنبول بتركيا، وقرر فيها تعزيز علاقات الحلف مع دول حوض المتوسط للتعاون بعنوان "مبادرة أسطنبول للتعاون باتجاه دول الشرق الأوسط، تبدأ من دول منظمة التعاون الخليجي ليستطيع بها الناتو دعم شراكته وتعزيز قواعده العسكرية في المنطقة، وقد أكدت القمة في النهاية تعميق الناتو للحوار مع دول حوض المتوسط : الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، موريتانيا، إسرائيل[25].

[25] نعيم، الأشهب، 2005، **مشروع إصلاح أم تعميق تبعية. قراءة في مشروع الشرق الأوسط الأمريكي الكبير**. دار التنوير للنشر والتوزيع .ص 10.

أمريكا قصدت من المشروع بلدان العالم العربي، بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا، وبشكل أخص إسرائيل، لدمجها في المنطقة، هذه الدول تجمع بينها صفات مختلفة، أعراق وثقافات ولغات، ولا تجمع بينها عادات مشتركة سوى الدين الإسلامي والموقع الجغرافي الاستراتيجي من حيث وقوعها في نصف العالم، حيث تقع في ثلاث قارات هي: آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما تقع على المحيط الأطلسي و الهندي، وتشرف على أربعة بحار البحر المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر وبحر قزوين [26]. وأيضاً لها حدود مشتركة، وتتحكم بأهم الطرق الجوية والبحرية والبرية، وفي مجمل الأمر تربط بقاع العالم بعضها ببعض.

تلك الصفات جعلت منطقة الشرق الأوسط تحتل أهمية خاصة في النظام الدولي، لا سيما الدور الذي تلعبه أمريكا فيه من حيث إنها القوة العظمى والقطب الأوحد الذي يسعى إلى بسط الهيمنة والنفوذ، وما المشروع سوى مبرر للتدخل في المنطقة، سواء إن كانت الطريقة دبلوماسية سياسية أو عسكرية.

تنطلق حقيقة المشروع من أن الدول العربية تعاني من تدهور في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما استدعى ضرورة أن تبدأ هذه الدول بعملية الإصلاح في كافة المجالات المذكورة، لأن تلك الأوضاع ساهمت في خلق البؤر الإرهابية، وستتعزز أكثر إذا لم يتم القضاء عليها.

[26] محمد،جمال الدين مظلوم، 2006، الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية، "مجلة الدفاع" .ع،238. .ص 63.

بناءً على ذلك، فإن التغيير بجب أن يتم من موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين. حدد المشروع ثلاثة أهداف رئيسية للانطلاق منها، أولاً: تشجيع الديمقراطية. ثانياً: توسيع الفرص الاقتصادية. ثالثاً: بناء مجتمع معرفي.

استخلصت تلك النقاط مما جاء في تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في المنطقة للعامين 2002– 2003 على يد مختصين عرب بينوا فيه واقع العالم العربي المأساوي، حيث إن المشروع جاء ليلقي الضوء على الجوانب الحقيقية التي يعيشها العرب من غياب الديمقراطية في الأنظمة العربية. وقد أكدا كذلك أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا من خلال مجموعة الثماني في التزامها بالإصلاح الديمقراطي من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتبادل الزيارات وعمل تدريبات على الصعيد البرلماني لتعزيز دور البرلمان، وتشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية، من ضمنها حقوق الإنسان و المرأة، دون مضايقات.

أما بالنسبة لبناء مجتمع معرفي، فرأت أن العالم العربي ما زال يعيش التخلف مقارنة بالدول التي وصلت إلى المعرفة التكنولوجية والمعلوماتية. لذا وجدت، أيضاً، أن تحقيق ذلك يتم من خلال مجموعة الثماني لمكافحة الأمية تحت عنوان مبادرة التعليم الأساسي و مبادرة التعليم بالانترنت ومبادرة تدريس إدارة الأعمال ومبادرة وسائل الإعلام المستقلة. جميع تلك المشاريع جاءت بها أمريكا لتتواءم مع ما طرحته الأمم المتحدة في برنامج مكافحة الأمية[27].

بخصوص توسيع الفرص الاقتصادية، طرحت أمريكا ضرورة دفع القطاع الخاص في المنطقة، والعمل على إنشاء بنك تنمية للشرق الأوسط الكبير رأسماله من الدول الثماني الكبار مع

---

[27]. بادلي، تاير. 2004، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد 11 أيلول**. بيروت: الدار العربية للعلوم ص 27

الاقتراض من دول المنطقة. كما بادرت أمريكا بمشروع إقراض 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار تدفع على 5 سنوات مساعدة، 1,2 مليون خصصت للتخلص من الفقر و 750 ألف منها للنساء.

بالعودة إلى ما جاء في السياق عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، نستنتج أن المشروع شبيه بمشروع الوصايا الاستعماري البريطاني والفرنسي الذي فرض على المنطقة في الحرب العالمية الأولى، لكن هذه المرة تغيرت البيئة الدولية وتفردت أمريكا بالنظام الدولي، فهي تريد فرض الوصاية على شعوب الشرق الأوسط.

بات العالم العربي يدرك أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11/9 تصب جلّ اهتمامها على المنطقة باعتبارها مصدر التهديد الأول، كونها هي التي أنتجت الأشخاص المدانين بالهجمات والذين خرجوا من أكثر الدول تمسكاً بالإسلام، ومن أكثر الدول التي فيها قواعد عسكرية أمريكية، والتي من الممكن أن تتعرض لهجمات من هذا النوع بعد آخر حادثة في اليمن، وهي تعرض المدمرة البحرية كول عام 2000 لهجوم من تنظيم القاعدة. وأيضاً كون هذه المنطقة أكبر مورد للنفط إلى أمريكا، العصب الرئيسي للصناعة الأمريكية في كافة المجالات، والتي بدورها تتحكم في بيعه و تصديره إلى الحلفاء.

نتيجة لذلك، تسعى أمريكا من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى تعزيز النفوذ الإسرائيلي واستقراره في المنطقة، لتضمن بذلك استمرار تحكمها في جميع الأمور التي ذكرت مسبقاً، وليتضمن الهيمنة والتوسع أكثر ما يمكن للسير في مشروعها "الإمبريالي" القاضي بتوصيلها إلى إمبراطورية وحيدة تمسك بزمامها حضارة رائدة ينتهي بها الوجود دون أن تقبل أن تتفوق عليها

حضارة بادت أو حضارة ممكن أن تخرج و تزاحمها. لذلك، فهي لن تقبل أن تتعرض لأي تهديد قد يهز مكانتها. أمريكا ليست مستعدة لتقبل 11/ 9 جديد، فقد تعلمت الدرس ولن يتكرر ثانية. ستبادر هي بالهجوم بأي طريقة ممكنة لتصل إلى ما تريد وتحافظ على وجودها في المنطقة. والمشروع شكل من أشكال الترتيبات الأمنية التي رتبتها في المنطقة في بداية تنفيذها بغزو العراق، والتي أيقنت خلالها بضرورة الإسراع في مخطط المشروع وألا تخرج من الحرب بفشل قد يعطل عليها مشاريعها الأخرى في باقي دول المنطقة التي وضعت لها أجندة خاصة ومنفردة ومحدودة التوقيت، بحيث ستكون سورية الهدف أو النموذج التالي بعد العراق من خلال ما وصلها من تهديدات أثناء الحرب على العراق. حيث ساهمت في النهاية بفرض ضغوطات وعقوبات على جميع المستويات. في حين شهدت سورية انعكاسات وتقلبات في علاقتها مع الولايات المتحدة اثرت عليها فيما بعد، وانعكست عليها سلباً بعد 11-9-2001. واليوم هي من بين أكثر الدول مثاراً للجدل حول المصير الذي ينتظرها ويلتف من حولها.

المحددات الرئيسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:

نستوضح أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جميع دول الشرق الأوسط من بداية خروجها من العزلة إلى الوقت الراهن ما زالت وستزال تتمثل في نقاط أساسية تعمل بموجبها، وهذه النقاط هي: الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به، والنفط وهو السلاح الوحيد الذي يمتلكه، والوجود الإسرائيلي الذي زرع بأرضة وتسعى أمريكا لأن يظل مرهوناً بسياستها، خاصة فيما يتعلق ضمان وجودها في المنطقة.

أولاً: الموقع الجغرافي

لقد أشار العديد من الكُتّاب الذين تناولوا كتابة التاريخ والسياسة والاقتصاد والفلسفة إلى خطورة الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي في مشكلات العالم قومياً ودولياً، لذلك تعتبر دراسة الجغرافيا أمراً ضرورياً لفهم مدى الأهمية التي تشغلها دولة ما على الخريطة السياسية الإقليمية و الدولية.

في الواقع: الجغرافيا تعتبر من أقل العوامل عرضة للتغير في تاريخ الشعوب بعكس العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية المعرضة للتغير و التقلب. [28]

الموقع الجغرافي لمنطقة كمنطقة الشرق الأوسط الحديث والشرق الأدنى القديم ساهم في توطين الشعوب وتحديد مصيرها، مما ترتب عليه من خطورة استراتيجية بسبب الارتباط الشديد بين

[28] زين الدين، زين.1977.**الصراع الدولي في الشرق الأوسط.** بيروت: دار الشروق، ص 15

الموقع وأهمية وقوعه في بقعة استراتيجية، فموقع الشرق الأوسط يقع في نصف العالم، فهو يربط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا[29].

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الشرق الأوسط ظهر على يد بريطانيا بعد أن تبناه المؤرخ الاستراتيجي "ألفرد هامان"، صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، عام 1902. وقبل ذلك كان يعرف بالشرق الأدنى في أعقاب اكتشاف التجار البرتغاليين الطريق التي تؤدي إلى آسيا دون المرور بمنطقة البحر المتوسط، ومنطقة الشرق الأدنى هي المنطقة الإقليمية الصراعية التي كانت بين الفرس والروم، وأيضاً المنطقة بين إيران والبلقان واليونان ومنطقة الشام والهلال الخصيب. عقب الحربين العالميتين، استبدل الاسم بالشرق الأوسط الذي تذكر دائرة المعارف العالم الأمريكية أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: تركيا، سوريا، قبرص، لبنان، العراق، إيران، إسرائيل، الكويت، السعودية، قطر، الإمارات، الأردن، عُمان، اليمن، السودان. ويميل التوجه الأمريكي إلى التعامل مع الشرق الأوسط كقسمين: قسم شرقي يضم دول الخليج والعراق وإيران وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى المسلمة. وقسم غربي يضم: إسرائيل والدول العربية المعنية بعملية السلام[30].

للتنويه: مصطلح الشرق الأوسط مازال يتأرجح حتى اليوم في أن هناك من يستبعد أفغانستان وليبيا والسودان عنه، وتعتبر الشرق الأوسط ما يشمل فقط الدول العربية: فلسطين ولبنان وسورية والأردن ومصر وإسرائيل الذي عُمل وما زال يُعمل على إدماجها في المنطقة، فضلاً عن إيران و تركيا غير العربيتين. في النهاية، حدد الشرق الأوسط على أساس امتداده على مساحة سبعة

---

[29] أحمد، حامد الرب عثمان.2003. "الشرق الأوسط مفاهيم سياسية." **مجلة الدفاع** .206:46

[30] بكر مصباح، تنيرة. 1982."التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي" ."**مجلة المستقبل العربي**. 29 :97.

ملايين ومائتي ألف كيلو متر مربع، ويشمل ما يزيد على 240 مليون نسمة، إضافة إلى تشكله من كتل كبرى وهي السامية والآرية والأفريقية– النوبة. ويحتوي على أقليات عرقية متعددة كالأكراد و الأرمن و البربر، وأيضاً هناك طوائف متعددة: إسلامية، مسيحية، شيعية، درزية. تلك الصفات مجتمعة شكلت مصدراً استراتيجياً حيوياً للمصالح الأمريكية تتحكم فيها حسب رؤيتهان حتى و إن اختلفت حدود أو دول الشرق الأوسط، فجميعها تهم أمريكا وجميعها لأمريكا فيها يد طولي.

في النهاية، استندت أمريكا في سياستها الخارجية تجاه العالم العربي إلى أهمية ودور الجغرافية السياسية والاقتصادية في جمع الدول ككتلة واحدة وعلى موقع الدولة بالنسبة للعالم (نظرية سبيكمان)، على أن منطقة القوة السياسية تتحدد بالعوامل الجغرافية والمتغيرات الديناميكية في مراكز القوة. بطبيعة الحال، العامل الجيو– سياسي ديناميكي لا استاتيكي.

هذا ما أكده زبجينو بريجينسكي في قوله: "إن الجغرافية السياسية ما تزال ذات أهمية حيوية في الشؤون الدولية... فقد كانت السيطرة على أراضي الغير طيلة غالبية تاريخ العلاقات الدولية هي جوهر النزاعات السياسية... وأن الإمبراطوريات قد بنيت... بالاستيلاء الحذر على ممتلكات جغرافية مهمة وحيوية مثل جبل طارق وقناة السويس أو سنغافورة التي أصبحت صمامات أساسية أو مسامير في دولاب نظام السيطرة الإمبراطوية[31].

[31] نعيم الأشهب. مصدر سبق ذكره، ص 50

ثانياً: النفط

تم اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط عام 1907، ما أدى إلى اهتمام أمريكي في المنطقة باعتبارها أرضية اقتصادية تسعى فيها إلى تحقيق مكاسب ومصالح اقتصادية برزت أثناء عزلتها، وأثناء الحرب العالمية الأولى بإرسالها بعثات تنقيب واستكشاف عن أماكن تواجد النفط، والعمل على تأسيس شركات استثمار أمريكية تسعى فيه للحصول على امتيازات أوسع في تنمية مشاريع نفطية تمكنها من زيادة تدفق النفط حتى تؤمن بذلك أكبر احتياطي نفطي عالمي يساعدها على النهوض باقتصادها ليكون في وجه المنافسة مع القوى الكبرى آنذاك.

بعد الحربين العالميتين، خرجت أمريكا بقوة لم تألفها من قبل، وأخذت تتطلع إلى الشرق الأوسط من زاوية ثانية؛ زاوية التنافس على السيطرة، زاوية الهيمنة على كامل منابع النفط مهما كانت نسبة تشكلها، فهي تبقى عاملاً مساعداً للعرب يمكن أن يستغلوه في وقت ما. على ذلك، قامت الشركات الأمريكية الموجودة في المنطقة بوضع دراسات عن الثروة النفطية في العالم العربي، ووجدت بذلك أن مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي للنفط ينحسر في منطقة الكاريبي، ويتجه نحو الشرق الأوسط، خاصة منطقة الخليج، وسوف يستمر في الانحسار حتى يتركز في تلك المنطقة. دخل النفط بشكل أساسي في اعتبارات السياسة الخارجية تجاه المنطقة منذ مرحلة الحرب الباردة حتى اليوم ضمن ما يشكله من أبعاد رئيسية لأي قوة كبرى، هذه الأبعاد هي أولاً: البعد الاقتصادي الخاص للشركات التي استثمرت و ما تزال تستثمر أموالاً ضخمة في استكشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العربي. ثانياً: البعد الأمني، باستمرار تدفق النفط لأمريكا وحلفائها بأسعار معقولة. ثالثاً: البعد الاستراتيجي للنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، ومنع

القوة المنافسة من الانقضاض للاستيلاء على هذا السلاح الحيوي وهي السوفييت، ومنعها من الوصول إلى نفط الخليج.

لم تواجه أمريكا أي صعوبات في الحصول على النفط العربي دون التفكير في السيطرة عليه بطرق مباشرة حتى عام 1973، عندما تمكنت الدول العربية لأول مرة من استخدامه كورقة ضغط سياسي في الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، هذا التصرف لعب دوراً محورياً في إعادة رؤية أمريكا للمنطقة، حين وجدت أن القضية العربية مع إسرائيل قد تتعقد مما ينجم عنه خطر على مصالحها النفطية والاستراتيجية في المنطقة، وبالتالي قررت أن لا تدع ذلك يحدث حتى لو اضطرت إلى احتلال منابع النفط. رسخت الفكرة في الذهن الأمريكي، وعملت أمريكا على تنفيذها بعد أن سنحت لها البيئة الدولية، ووضعت بعدها خططاً لاحتلال منابع النفط مباشرة من خلال تدخلها في حرب الخليج الأولى بإنزال قواعدها العسكرية لتنتشر في جميع أرجاء الخليج العربي، والعمل على تفتيت النظام الإقليمي العربي والحيلولة دون تماسكه من خلال دورها الذي تلعبه بمحاولة إيجاد تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي عندما قامت بأول مبادرة للتوصل إلى اتفاقية سلام منفرد مع مصر عرفت بكامب دايفيد 1978، مما أسهم في تراجع المكانة التي كانت تلعبها مصر في النظام العربي، وعندما أركنت إلى تراجع عدوها الأول الذي كانت تتعاون وتتحالف معه بعض الأنظمة العربية، جاءت أحداث سبتمبر لتقدم لأمريكا [32] المبرر والغطاء السياسي الضروري تحت شعار مكافحة الإرهاب والدول الداعمة له.

[32] John, rourke .2000.**american foreign policy-taking sides** .university of connectiut.p20-40

الجدير ذكره أن المنطقة العربية موجود في معظمها حقول نفطية تكفي العالم لمئة سنة، فحوالي 28% من احتياط العالم موجود في السعودية و 18% في العراق، وتشير بعض الدراسات إلى أن سورية إحدى المناطق الموجود فيها النفط، حيث كُشف عن أعمال التنقيب عن النفط فيها منذ الثلاثينيات، وتؤكد أعمال التنقيب أن هناك مجموعة كبيرة من الحقول النفطية المكتشفة والمنتجة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والوسطى مثل بانياس وطرطوس، بينما معدل إنتاجها النفطي ضئيل جداً ولا يقارن بباقي الدول المنتجة للنفط، حيث إن المنتج الضئيل معرض للنفاد حسب تقارير الخبراء عام 2010، لكن هناك أملاً بالاستعاضة عنه بالغاز الذي يتوفر بكثرة، ما يقلل من نسبة الاهتمام الأمريكي بالنفط السوري. لكن ما يشكل الاهتمام الأمريكي الزائد للدور النفطي هو محاولة حصول سوريا على النفط عبر أنابيبها وخطوطها بين العراق وإيران وتركيا، فهي ممر عبور وتصدير للنفط بين الأقاليم أكثر مما هي دولة منتجة للنفط.

ثالثاً: أمن إسرائيل

سؤال دائماً ما يتبادر إلى ذهن الدول والشعوب العربية: لماذا وكيف أصبحت العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية بهذه المتانة؟ بحيث أصبح الحفاظ على أمن واستراتيجية إسرائيل جزءاً أساسياً من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه العالم العربي الشرق أوسطي؟

يمكن ملاحظة أن العلاقة بين إسرائيل وأمريكا تتجلى في أشكال واضحة مازالت إلى اليوم المحور الشكلي البارز والإطار في التعاطي الأمريكي الإسرائيلي على المستويين الحكومي والشعبي من تعاون على المستوى الاستراتيجي، ودعم أمريكي سخي لإسرائيل في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية، وانحياز تام في المحافل الدولية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

من أجل فهم مدى متانة العلاقة بين أمريكا وإسرائيل التي وصلت إلى هذا الشكل من الترابط، يجب العودة في البداية إلى جذور تلك العلاقة وكيف تكونت.

تشير معظم كتب التاريخ القديمة إلى أن العلاقة بدأت بوجود حركات البيورتيانية (التطهرية) التي بدورها عملت على تعبئة الرأي العام الأمريكي بمعتقداتها الصهيونية في القرن 19 حول إعادة توطين الصهيونية المسيحية غير اليهودية في فلسطين لبناء وطن قومي لها بحجة أنها مملكة إسرائيل وعليها استعادتها، فهي مملكة المسيح المنتظر والأرض التي وعدها الله في العهد القديم لشعبه المختار، ما يعني أن ميلاد إسرائيل في فلسطين تأكيد للتنبؤات التوراتية وعلامة على العودة الثانية للمسيح[33].

---

[33] هيثم مزاحم. 2003. "نحو تفسير أسس العلاقة الأمريكية الإسرائيلية". **مجلة شؤون الأوسط** .112:112.

وجرى عندها إرسال بعثات استكشافية إلى فلسطين لإقامة مستوطنات يهودية، دعا فيها الرئيس الأمريكي جون آدمز عام 1767– 1848 إلى استعادة اليهود وطنهم، ما عبر عنه صراحةً في رسالة إلى صاحبه الكاتب اليهودي منول نوح: "أتمنى أن أرى ثانية أمة يهودية مستقلة في يهودا". بذلت جهود من قبل قسيسين يهود كالقس وليام بلاكستون ألف كتاب **عيسى قادم** نشره وترجمه إلى 48 لغة وجمع تواقيع لـــ 413 شخصية أمريكية على عريضة قدمت إلى الرئيس الأمريكي بنجامين هاريسون عام 1891، طلب فيها من الرئيس استخدام نفوذه لتحقيق مطالب إسرائيل بفلسطين كوطن قديم لهم، بذلك حشدت أول منظمة يهودية عام 1887 في شيكاغوا سميت "البعثة العبرية نيابة عن إسرائيل" اعتبرت أول لوبي صهيوني سياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، شعرت أمريكا أن عليها أن تعمل على إعادة اليهود إلى وطنهم، من منطلق الالتزام الديني والأخلاقي تجاه اليهود. على ضوء ذلك، صرنا نشهد مدى التأييد الأمريكي لإسرائيل في المساعدة على توطين اليهود في فلسطين قبل أن تم ذلك في العام 1948 ويعترف بها الرئيس ترومان.

لعبت أمريكا لتحقيق هدفها على طرفي الحبل في الشرق الأوسط لتدعيم اليهود، فمن جهة أيدت الاتفاقيات السرية التي وقعت أثناء الحرب العالمية الأولى كاتفاق سايكس بيكو عام 1916 بين فرنسا وبريطانيا الذي قسم المنطقة بين الدول الاستعمارية، وقد حدد فيه الوجود اليهودي، وتصريح بلفور عام 1917 الذي نص على إعطاء وطن قومي لليهود، ومصادقة الكونغرس الأمريكي على إعطاء التأييد الكامل، فضلاً عن موافقة الرئيس ترومان على خطة التقسيم في

فلسطين بعد الجهود التي بذلتها اللجان والمنظمات اليهودية وغير اليهودية عام 1946. ومن جهة أخرى، كانت تنادي بضرورة حصول هذه الدول على استقلالها.

منذ ذلك الحين أصبح اللوبي الصهيوني يؤثر ويلعب الدور الأهم في تحديد السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، بعد أن استطاع أن يصل إلى مراكز صنع القرار (الكونغرس) لعب دوراً جدياً و قوياً بحيث جعل من الإدارة الأمريكية خادماً له، وجعلت الإدارة الأمريكية منه

أداة طيعة لتنفيذ مصالحها في الشرق الأوسط التي تركزت في البداية على تحقيق المصالح الاقتصادية النفطية[34].

تعمقت العلاقة أكثر، وأصبحت إسرائيل حليفاً استراتيجياً مهماً في المنطقة خلال الحرب الباردة وفي ظل سياسة الاحتواء، بحيث كانت الأداة الأمريكية لاحتواء المد الشيوعي إلى دول المنطقة، وشكلت حاجزاً مهماً لمنع الوصول السوفييتي إلى منابع النفط الخليجي، فكانت تقدم معلومات أولية بهذا الشأن لأمريكا. وبعد العدوان الثلاثي على مصر، قامت هي بتعبئة الفراغ الذي سببه الانسحاب البريطاني والفرنسي، حين دخلت في مبدأ أيزنهاور في تشكيل الاتفاق الأمني الإقليمي للمنطقة، بحرب الأيام الستة واحتلالها الجولان السورية وسيناء المصرية، وباقي الأراضي الفلسطينية: الضفة الغربية وغزة، ما أدى إلى ترسيخ دورها في المنطقة وزيادة الدعم الأمريكي لها.

خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، تعمقت العلاقة على أساس حماية وجود إسرائيل وأمنها في المنطقة، واعتمدت خطة طوارئ مشتركة مع أمريكا لإمداد الجيش الإسرائيلي في الأوقات الحرجة، وقد تحدد ذلك في مذكرات تفاهم كان أبرزها مذكرة كارتر التي قدمت فيها أمريكا

[34] Camille, mansour .1994.**beyond Israel and u.s. foreign policy alliance**.NY Colombia university .p 35-107

الضمانات اللازمة بشأن عمليات التسوية للصراع الإسرائيلي العربي، وعززت فيها الوجود العسكري الأمريكي الإسرائيلي الاستخباري للتدخل ودرء الأخطار الخارجية الإقليمية التي قد تهددها، فأصبحت إسرائيل تشكل الحليف الاستراتيجي غير الأطلسي الذي تعزز بمذكرات و اتفاقات أمنية.

في فترة التسعينيات، فترة التفرد الأمريكي في العالم، ظهر العراق كقوة إقليمية تسعى إلى مد نفوذها في منطقة الخليج من خلال إعلانه الحرب على الكويت، ما شكل خوفاً أمريكياً على مصالحها النفطية، ما استدعى التدخل العسكري بالارتكاز على الضمان الإسرائيلي، هذا الكيان الذي زرعته والذي بدوره أثبت عدم قدرته على لعب دور استراتيجي فعال في مواجهة الأخطار الإقليمية. لذا، أعادت حساباتها من جديد في تعزيز مكانة إسرائيل الاستراتيجية لكن بطرق دبلوماسية، حيث أطلقت العنان إلى إعادة ترتيب نظام إقليمي شرق أوسطي جديد، ومن قاعدة الانطلاق في عمليات التسوية العربية مع إسرائيل، تجسدت أولها بأوسلو وإعطاء حكم ذاتي فلسطيني، وتجسد آخرها باتفاق كامب ديفيد 2000 في محاولة للتوصل إلى حل نهائي لجميع أطراف النزاع العربي و الإسرائيلي. جاءت هجمات 11-9 التي عززت من دور اللوبي الصهيوني في إدارة الخارجية الأمريكية، وأصبح هو الراسّم الوحيد للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وأصبحت إسرائيل تلعب الدور المكمل للسياسية الاستباقية التي اتبعت لحماية الأمن القومي الأمريكي من الإرهاب النابع من دول الشرق الأوسط، وحيث كان اللوبي الصهيوني خطط للحرب على العراق، ومن فرض الضغوطات على سورية وشن الحرب على لبنان 2006 التي اعتبرت حرباً بالوكالة، وهي التي تسعى إلى شن حرب على إيران وربما على سورية.

تجدر الإشارة إلى أن الصفة التي مكنتها من أن تلعب دوراً استراتيجياً وحيوياً في الشرق الأوسط هي موقعها الجغرافي، حيث قربها من الخليج الذي اعتبر قاعدة استراتيجية يمكن لقوات التدخل السريع الأمريكية الانطلاق منها لتنفيذ أي عمل عسكري في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى امتلاك إسرائيل أفضل المنشآت العسكرية في المنطقة، وموانئها قادرة على استقبال أضخم السفن، ومطاراتها، وهي مجهزة لهبوط وإقلاع مختلف أنواع الطائرات، ولديها أيضاً قدرة على حماية القوات الأمريكية من أي هجوم جوي أو بري، ولديها في الوقت نفسه قدرات على ردع هجمات غير نووية محتملة، عدا أن إسرائيل تعتبر مركز معلومات استخبارياً تزود به أمريكا عن الأنظمة السياسية لدول الشرق، تلك الصفات قد تجعل من إسرائيل واحدة من دول حلف الأطلسي. [35]

[35] Cozy e. bailey.1990.**u.s. policy toward Israel: the special relationship**.www.globelsecunity.org 12-2-2007

القسم الثاني:
سورية محور الاهتمام الأمريكي:

أسدلت الحرب العالمية الثانية الستار على حقبة في السياسة الدولية، وأسست لحقبة أخرى بعد خروج الولايات المتحدة من الحرب أكثر قوة في الجوانب العسكرية والاقتصادية، وأخذت تشعر أن عليها مسؤولية زعامة السياسة العالمية بعد أن تغلغلت في كل أركانه جغرافياً ومالياً وعسكرياً وعلمياً، وحيال وضع كهذا، أصبحت ترنو إلى رفع مستوى مسؤولياتها في العمل على ضمان أمن وسلام العالم.

على ضوء الوضع الجديد الذي أصبحت تمثله الولايات المتحدة في ساحة العلاقات الدولية، أسست أجندة سياسية تتلاءم مع متطلباتها اللازمة لوضعها، ابتدأت معالمها تتجلي بوضوح في التدخل المباشر في شؤون منطقة الشرق الأوسط، بحيث أخذت تلعب دور الشرطي الواجب عليه حماية وحراسة أمن وسلامة المناطق التي خضعت للنفوذ البريطاني والفرنسي كلاً على حدة، وفق أجندة خاصة تتعلق بالدور والأهمية الذي قد تمثله الدولية بالنسبة لها.

تجدر الإشارة إلى أنه تزامن أيضاً مع خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كقوة جديدة لها وزنها في الساحة الدولية، وبروز محور آخر جديد ينافسها في القوة يقوده الاتحاد السوفييتي، وظهور ما يسمى بالحرب الباردة بينهما، ما دفع إلى مزيد من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، لكي تسد الطريق أمام أي تغلغل سوفييتي محتمل في المنطقة ليعكس فيما بعد مدى تأثير هذا التنافس الأمريكي– السوفييتي على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط.

سورية جزء من دول الشرق الأوسط التي وجدت أمريكا فيها المنفعة والمصلحة التي هي بحاجة لها، وعلى ضوئها حظيت بأهمية استثنائية في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بدءاً من اعترافها بنيل الاستقلال عام 1946 والتخلص من النفوذ الفرنسي، إلى الوقت الراهن فيما تتعرض له سورية من تهديدات باحتمال استخدام القوة العسكرية جراء الضغوطات وفرض الحصار و العقوبات عليها من قبل الإدارة الأمريكية نتيجة ما تعرضت له من هجمات على "البنتاغون" ومركز التجارة العالمي أثرت على مجمل سياستها وعلاقاتها الخارجية مع العالم.

السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا تشكل سورية من محور اهتمام أمريكي متصاعد مع اختلاف المراحل السياسية التي تمر بها الخارجية الأمريكية؟

سنوات الحرب العالمية الثانية حددت خصوصية الاهتمام الأمريكي بسورية، وهذا الاهتمام نابع في البداية من الموقع الجغرافي لسورية، كما أشرنا آنفاً في القسم الأول من الفصل كيف يلعب الموقع الجغرافي والاستراتيجي لأية دولة في الشرق الأوسط دوراً في التأثير على صانع القرار السياسي الأمريكي. سورية حظيت بموقع استراتيجي مهم ساعدها على أن تكون بؤرة اهتمام في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حيث إنها جزء أساسي وحيوي من المنطقة تطل على البحر المتوسط وقريبة من قناة السويس، وذلك يعني أنها تحتل موقعاً سوقياً بكونها عقدة المواصلات الجوية والبحرية، كان من المتوقع احتواؤها على النفط أيضاً، بحيث كان عاملاً مساعداً من عوامل اهتمام الولايات المتحدة في المنطقة. ومن ثم ازدادت اهتماماتها أكثر بعد أن أصبحت ممراً رئيسياً لأنابيب النفط من مواقع إنتاجه في العراق والجزيرة العربية إلى الغرب، كونها تقع في وسط المشرق العربي وقريبة ومحاطة من الدول المصدرة له كإيران والخليج

العربي والعراق، وبالتالي سيشكل ذلك لأمريكا سهولة الحصول على النفط بأقصر وقت وأقل كلفة.

أضف إلى ذلك أهمية أخرى أو نقطة ضعف لسورية تحاول استغلالها أمريكا، وهي أن الشعب السوري يشبه لوحة الفسيفساء القابلة للكسر، ذلك بحكم المجموعات العرقية والطائفية الموجودة فيها. فغالبية السوريين تمزقهم الانقسامات الطائفية، ويشكل المسلمون السُّنة 74% من عدد سكان سورية، لكن الأكراد يمثلون 8% من تلك النسبة، مما يقلل الأكثرية العربية السنية إلى حوالي ثلثي عدد السكان. وهناك 16% من الشيعة والعلويين والدروز والإسماعيليين، يشكل العلويين لغاية الآن المجموعة الأكبر ضمن فئة المسلمين غير السنية بنسبة 11–12% من إجمالي عدد السكان، وهناك المسيحيون من أرثوذكس وبروتستانت يشكلون حوالي 10% من إجمالي عدد السكان.

كانت هذه الانقسامات العرقية والطائفية مصدراً للتوتر في سورية على مدى القرون، وحتى هذا اليوم يوجد عداء متأصل بين العرب السنة والطوائف غير السنية. في هذا الجو من العداء والتنافر العرقي الطائفي، استغلت الولايات المتحدة الفرصة لتداخل شؤون الدولة، ووجدت بذلك الأداة الممكن استخدامها واستغلالها لتحقيق الهدف المرجو فيما بعد.

في واقع الأمر، عانت سورية قبل نظام حافظ الأسد عام 1970 من سلسلة من التقلبات في أنظمة الحكم بعد استقلالها كدولة قومية حديثة عام 1946 جعلت منها منفذاً ومكاناً للتحدي الخارجي في العمل على تعزيز واستقرار النظام السياسي السوري المعقد التركيب نظراً لتعدد الهويات القومية، ما أتاح للأطراف الخارجية فرصة التلاعب بها.[36]

[36]26 Syria : people .languages .religions.www.lexiconient.com -1-2007

لا يستبعد الواقع الداخلي السوري المليء بالإشكالات عن واقع اقتصادها، فسورية تعاني على مدى عقود طويلة من ضعف اقتصادي، حيث يصل إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد إلى 3300 دولار أمريكي في السنة، أي أقل من أهم اقتصادات الدول غير المنتجة للنفط في المنطقة، كون ذلك يعود إلى اعتماد الاقتصاد السوري على القطاع الزراعي وعلى القطاع الصناعي المملوك للدولة.

من أهم الموارد الطبيعية التي تتمتع بها سورية ما لديها من مخزون النفط والغاز والاحتياطي المؤكد لديها من كليهما. تحصل سورية– على الأقل– على ما قيمته 50% من عائداتها التجارية من خلال صادرات النفط الخام، ومما ينذر بالسوء أنه من المتوقع أن ينضب الاحتياطي في غضون عقود، ما قد يؤهل إلى تدهور شديد في الوضع الاقتصادي السوري، ما نجم عنه من توثيق علاقاتها مع الدول الغنية، وبالتالي رسم سياستها وفق سياسة الدول المساعدة.

على الرغم من مظاهر الضعف البائنة على الوضع السوري، وبغض النظر عن هشاشة اقتصادها وفقرها للنفط، فإنها استطاعت أن تلفت نظر السياسة الخارجية الأمريكية، بدءاً من مؤشر موقعها الاستراتيجي في قلب المنطقة وفي وسط الشرق الأوسط إجمالاً، وانتهاء بمكانتها الإقليمية التي انبثقت من قدرة حافظ الأسد عام 1970 على إرساء دائم لنظام الحكم وجعل سورية لاعباً حقيقياً في الشؤون الإقليمية، ما يكفي لتأكيد مصالحها في توسيع نفوذها أو سيطرتها على المناطق القريبة منها على اعتبار أنها جزء من بلادها، كلبنان على وجه الخصوص والأردن وفلسطين، تحت إطار فكرة سورية الكبرى[37].

[37] فلانيت، ليفريت.2005. **وراثة سورية اختبار بشار بالنار**. بيروت:الدار العربية للعلوم .ص 67

حددت سنوات الحرب العالمية الثانية خصوصية الاهتمام الأمريكي بسورية، وهذا الاهتمام نابع من موقع سورية المتميز بقربها من حقول النفط والعراق والخليج العربي، على الرغم من أن سورية كانت آنذاك ضمن مناطق الانتداب الفرنسي، فقد كانت الولايات المتحدة تتدخل بشكل مباشر عندما ترى ضرورة لذلك، وكانت تلعب على طرفي الحبل، فمن طرف سعت فيه للمحافظة على القوة ونفوذ الحلفاء في سورية، ومن طرف آخر عملت فيه بنفس الوقت وبشكل خفي على أن ترث نفوذها وتصبح هي المتنفذة فيها، فعملت على تعزيز علاقاتها واهتماماتها الاقتصادية وتبادلها التجاري مع سورية، وأخذت بعد التردد والمماطلة في الاعتراف باستقلالها سنة 1946، ما عزز العلاقة مع سورية.

أفرزت نتائج الحرب العالمية الثانية نقطة تحول جذري في السياسة الأمريكية تجاه سورية، منذ إعلان "مبدأ ترومان 1947"[38]، والذي أكدت فيه جملة من الحقائق في مقدمتها زيادة أهمية النفط في العلاقات الدولية، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة متخوفة من إمكانية نضوب احتياطها النفطي في السنين المقبلة نتيجة إمدادها للحلفاء بالنفط، وبالتالي خرجت أمريكا بفكرة ضرورة وجوب الحصول على منابع النفط، وذلك بإعادة تقسيم امتيازات النفط في الشرق الأوسط والتحكم بأكبر قدر منه، وصادف أن سورية يُكتشف فيها منابع نفط غزيرة إلا أنها تعد الخط والممر لأنابيب النفط القادمة من الخليج العربي إلى الغرب [39].

بغض النظر عن مدى أهمية حصول أمريكا على النفط العربي، فإن ذلك لم يشكل في البداية خطراً حقيقياً بقدر ما شكل من خطر بروز منافس لها على الساحة ينافسها في طموحها وأطماعها

---

[38] عبير، ياسين .2004."سوريا في مفترق طرق ما بين ثوابت الدور و خيارات الواقع". **مجلة القدس** 62.6 :72

[39] إبراهيم، غالي .2005." سورية وإشكالية البحث عن توازن استراتيجي مع إسرائيل".**مجلة القدس**. 75. 7: 25

في المنطقة، هذا المنافس تمثل بالاتحاد السوفييتي سابقاً الذي على أساسه دخل النظام الدولي مرحلة عرفت بالحرب الباردة، عُدّا فيها الشرق الأوسط مجال التنافس بين القطبين في من يستطيع الوصول إليه كونه المنطقة التي تتوسط المعسكرين وتحجز بينهما في حالة تعرض أحد المعسكرين إلى أي هجوم مسلح من الآخر، فما كان عليها سوى أن تحاول أن تجد لها خطوطاً دفاعية أمام السوفييت.

على ضوء ذلك، احتلت سورية أهمية استثنائية في الحرب كنقطة ارتكاز لنظام الأحلاف الذي أوجدته الولايات المتحدة لتطويق الاتحاد السوفييتي سابقاً عبر بنائها خطاً عسكرياً دفاعياً "الحزام الشمالي" من منطقة الشرق الأوسط [40]، أهمية سورية في ذلك أنها تقع في أراضي قارة آسيا الممتدة من تركيا من جهة الجنوب الشرقي، ما جعلها تدخل في المناطق المهمة التي يتنافس حولها المعسكران، عدا عن الأحوال الداخلية لسورية آنذاك غير المستقرة حكومياً، والتي على إثرها اتجهت نحو اليسار وطورت علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي سابقاً، وحاولت بناء تحالف مع الدول المؤيدة للاتحاد كمحاولتها الوحدوية مع مصر عام 1956، والتي لم تستمر أكثر من ثلاث سنوات، ما أعطى هاجساً لأمريكا من أن سورية قد تشكل خطراً حقيقياً على سياستها.

استطاعت سورية أن تستقر تحت جناح النظام البعثي الاشتراكي بقيادة حافظ الأسد، وفتحت بذلك حقبة جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة عُدّت العنصر الشامل للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومحور الاهتمام الأول في سعي أمريكا لتوجيه سورية نحو مسار سلمي استراتيجي إيجابي بالنسبة لأمريكا.[41]

---

[40] المصدر السابق، ص 130

[41] فواز، جرجس.1998. **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنفها؟** ص 151.

سورية في عهد حافظ الأسد:

تساءل الكثيرون عند وصول بشار الأسد إلى سدة الحكم: ماذا سيحل بالنظام السوري الذي ابتكره والده وترأسه على مدى ثلاثة عقود، واستطاع نوعاً ما أن ينجح في مواجهة التحديات والضغوط الداخلية والخارجية، واستطاع أن يحدد موقع سورية في المنطقة وموقفها تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

هل سيتمكن طبيب العيون، الشاب الصغير، قليل الخبرة بأمور الحكم، من أن يدير دفة الحكم على نهج والده، وهل سيستطيع أن يواجه التحديات التي تتعرض له بلده؟ هل سيغير البلاد إلى وجهة جديدة من الداخل والخارج مغايرة عن السابقة؟ هل سيستطيع أن يخرجها من دائرة التهميش إلى دائرة الوجود؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، كان لا بد من العودة إلى البحث عن كيف كانت سورية في عهد حافظ الأسد، وكيف كان يتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحديات التي كان يواجهها.

شكل وصول حافظ الأسد إلى الحكم في السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 نقطة انعطاف في تاريخ سورية، ذلك لأنه أدى إلى إنهاء الصراع على سورية [42]، صراع السيطرة على الدولة الذي كانت تعيش فيه منذ حصلت على استقلالها عام 1946.

هذه هي المرة الأولى التي تُحكم فيها سورية من قبل شخص واحد دون شركاء، ودون مواجهة منافسين أو خصوم في الساحة الداخلية، يعود ذلك إلى قوة شخصيته وحنكته السياسية في القدرة

[42] Patrick. seal , 1965. **the struggle for Syria**. London : oxford university press 50 p

على الانقلاب على نظام الاصلاح الجديد ومواجهة التحديات التي واجهها نظامه قبل أن يستطيع في النهاية ترسيمه تحت جناحه البعثي الاشتراكي.

الجدير بالاعتبار أن حافظ الأسد نجح في إقامة نظام مركزي قوي أدى إلى إنهاء فترة عدم الاستقرار الطويلة، اتسم فيه نظامه بطابع طائفي واضح، اعتمد على دعم الطائفة العلوية (باعتبار أنه أحد أبنائها التي تسيطر حتى اليوم على الجيش وقوات الأمن، ومع ذلك لا نستطيع أن ننكر أن نظامه كان نظاماً قهرياً عمل على قمع أي حركات تمرد قد تشكل زعزعة لضمان وجود في الحكم، على سبيل المثال قام بقمع التمرد الإسلامي (الإخوان المسلمين) في السنوات 1976-1982.

أضاف الأسد دعامة أساسية من أجل تعزيز استقرار النظام البعثي في سورية، وهذه الدعامة كانت متمثلة في خلق رئاسة أسدية مركزية شخصية، إذ منح لنفسه المنصب الذي يستطيع من خلاله التحكم بمركز السلطة المطلقة على كل شؤون الدولة.

عزز الأسد سلطته في غضون سنة من صعوده إلى الهرم السياسي بصياغة النظام بدستور جديد في عام 1973، عزز فيه بشكل شكلي قوة الهيئة التشريعية والائتلاف الذي تم بين البعث الحاكم والأحزاب التقدمية الأخرى فيما يسمى الجبهة الوطنية التقدمية، رغم أن هذه الهيئات لم تكن مؤسسات بأي معنى سياسي مقبول، فالسلطة الحقيقية بقيت بيد الرئيس، لم يكتفي الأسد بذلك، بل عززت سلطته إلى أقصى حد بإنشاء حلقة داخلية تشتمل على كبار المسؤولين في المجال الدبلوماسي والعسكري والاستثماري، وقد انتقاهم انتقاء شخصياً وأغلبهم يربطه بهم تاريخ شخصي، وبعض منهم تجمعه بهم روابط عائلية بشكل مباشر. كان جميع هؤلاء المسؤولين

يشكلون شبكة غير رسمية موثوقة تماماً بسبب التقارب الشخصي مع الرئيس، ما سهل عليهم التلاعب بمراكزهم الحساسة.

جدير بالذكر أنه خلال فترة ولاية حافظ الأسد عكس تشكيل الحلقة الداخلية المحيطة به تحالفاً علوياً– سنياً عُرف بالحرس القديم، وجاء على خلفيات ريفية، وشكل الحجر الأساس واليد اليمنى للأسد وما زال حتى اليوم اليد اليمنى لبشار الأسد.

إلى جانب تلك الحلقة الداخلية الداعمة بقوة للأسد ونظامه، وإلى جانب الهيمنة المطلقة من قبل شخص الأسد على الجيش والأجهزة الأجنبية والحزب والحكومة ومؤسسات السلطة[43]، وإلى جانب الفشل في محاولة الارتقاء بمنزلة سورية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، فإن حافظ الأسد استطاع أن يثير الإعجاب الواضح بشخصيته كقائد لسورية، إن كان على الصعيد الداخلي 9,99% في الانتخابات، أو على الصعيد الخارجي في تعامله وعلاقاته مع الحزب، ما جعل منه سمة مميزة طيلة فترة ولايته كرئيس.

شكلت سياسة الأسد الخارجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي طوال سنوات حكمه عنصراً بالغ الأهمية في الاعتبار، ذلك من خلال قدراته على تحقيق موقع بارز لسورية على خريطة الشرق الأوسط، واعتماده على سياسة تميزت بالبراغماتية نوعاً ما أو حتى باعتدال نسبي، فمن جهة كان يعمل وفقاً لرؤيته الاستراتيجية في محاولة تقوية مكانة سورية إقليمياً وتركيز دورها الريادي في منطقة الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى كان يعرب في وقت الضرورة عن استعداده[44] لتحسين علاقاته مع الدول الغربية، بما فيها أمريكا.

---

[43] Patrick, seal .1988. **asads the struggle for the middle east** .loss Angeles :California university. p226.

[44] المصدر السابق. ص 421.

من الممكن إدراك تفضيل الأسد الواضح للانشغال بالقضايا الخارجية على القضايا الداخلية، وذلك للضعف البائن على الاقتصاد السوري، وللفساد الواضح في أجهزة حكومته البيروقراطية، وقلة الاهتمام بمواضيع المجتمع، ما دفع للادعاء بأن سورية هي دولة ذات سياسة خارجية من دون سياسة داخلية.

يمكن القول إن مسيرة حافظ الأسد التي دامت نحو ثلاثين عاماً كقائد ورئيس لسورية سعى فيها دوماً إلى المحافظة على استقرار النظام الذي أنشأه، وبالتالي كانت جل سياسته الخارجية تقوم على أربعة مكونات استراتيجية وهي: "إقامة مشروع سورية الكبرى" ضمن نطاق نظرية الأمن القومي السوري التي كان يؤمن بها، وتحديد وتعريف موقع سورية في الميدان العربي–الإسرائيلي، والتأكيد على دور سورية في التوازن الإقليمي، والاهتمام بأمر علاقات سورية مع الولايات المتحدة الأمريكية.[45]

لطالما رغبت سورية في تحقيق حلم إقامة مشروع سورية الكبرى، ما جعل الأسد عند استلامه مراكز السلطة يركز اهتمامه على "لبنان" كجزء أساسي من المشروع، وللارتباط التاريخي المشترك، كون سورية ولبنان وقعتا تحت النفوذ الفرنسي، وأن لبنان جزء من سورية لكنها اقتُطعت منها بفصل الاستعمار الأوروبي، وبالتالي شعر أن عليه من باب الواجب التاريخي أن يعمل على استعادة لبنان لسورية، لإعادة تشكيل فكرة سورية الكبرى، وتكون أول بادرة في طريقة إمكانية إقامة وحدة عربية قومية. لقد استطاع أن يرسخ الهيمنة السورية على لبنان في صراع طويل من السعي المتواصل على مدى عقد ونصف، بدءاً من منتصف السبعينيات وحتى التوصل إلى عقد اتفاق الطائف عام 1989. وزاد من الدور السوري في لبنان عبر انتشار قواته

[45] فلانيت، ليفريت.2005. **وراثة سورية اختبار بشار بالنار**. بيروت: الدار العربية للعلوم، ص 85

في بيروت والجنوب، والانتشار الواسع لضباط جهاز الاستخبارات السوريين في كل أنحاء لبنان. وزاد الأسد من فعالية علاقته بحزب الله، وهو الطائفة الوحيدة التي احتفظت بأسلحتها بعد الطائف، وفي مرحلة ما بعد الطائف أصبح استخدام سورية لحزب الله كوكيل شبه عسكري منظم بشكل أكبر.[46]

استغل نظام الأسد صفات النظام السياسي اللبناني، وفهم سياسة لبنان بأنه مهما تكون ماهية احتياجاته فإنه لا بد من أن تتحقق فقط من خلال التعاون مع دمشق.

أما على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، ففي الوقت الذي أصبح فيه حافظ الأسد رئيساً لسورية كانت إسرائيل قد انتزعت مرتفعات الجولان من السيطرة السورية في حرب 1967 بعد سنوات عدة من المناوشات في الحرب، وإدراكها حينها أن دولة اليهود لا بد من أن تقوم عليها، وضرورة احتواء النفوذ الإسرائيلي في المنطقة تجنباً للتهميش الدبلوماسي.

تميز حافظ الأسد ببعد نظر للأمور، فقد كان قلقاً بشكل مستمر من أن تصبح سورية محاطة بأنظمة مؤيدة للغرب وترغب في التعايش مع إسرائيل. وفي سيناريو كهذا تصبح سورية معزولة وفي حالة تهميش عن الدبلوماسية الإقليمية، ولن تبدي أمريكا وإسرائيل أي اهتمام للمطالب السورية المشروعة في ميدان الصراع العربي– الإسرائيلي، أو التكيف مع مصالحها الإقليمية الأخرى.[47]

على ضوء ذلك، طوّر الأسد استراتيجيته إزاء التعامل مع إسرائيل وأمريكا، وسعى من خلالها في البداية إلى المبادرة بعمل عسكري عام 1973 حيث كان يرى أن استخدام القوة يمكنه من استعادة

---

[46] المصدر السابق.ص 105.

[47] أيمن، السيد عبد الوهاب 1997. "سورية بين المواجهة الحتمية وتغير المعادلة". **السياسة الدولية**. 128.132

الجولان من خلال التحالف مع مصر، وبعد أن باءت محاولته بالفشل بتفرد مصر بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1987 وفقاً لاتفاقية كامب ديفيد، عمل على إيجاد وضع بديل للضغط على إسرائيل وأمريكا من خلال التقارب مع الاتحاد السوفييتي لخلق توازن استراتيجي مع إسرائيل، ولم يدم السند الاستراتيجي لسورية طويلاً فمع انتهاء الحرب الباردة اختفى الاتحاد السوفييتي كظهر استراتيجي عسكري، واختفت عبارة التوازن الاستراتيجي، وبدأت تظهر على الأسد معالم التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر تفضيله الدخول في عملية التفاوض على السلام مع إسرائيل بوساطة أمريكية على أساس ثنائي الجانب وعلى أساس المبادئ المعترف بها دولياً[48]؛ أي مبادئ قراري مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم 242، 338 وهي الأرض مقابل السلام ضمن إطار تسوية شاملة، وضمن ذلك الإطار تأرجحت العلاقات بين سورية وأمريكا إلى أن وصلت في النهاية إلى حالة من التباعد والتهميش إبان الفشل في التوصل إلى حل نهائي يرضي الطرف السوري.

حاول الأسد جاهداً تجنب التهميش وخلق توازن إقليمي لسورية في المنطقة، ووصل إلى اقتناع بأن التوازن لا يتحقق إلا بفتح روابط مع الدول الإقليمية الحيطة بسورية، وفي هذا السياق أعاد فتح علاقاته مع مصر 1989 بعد انقطاع العلاقات بين البلدين جراء كامب ديفيد، ودعم علاقاته مع دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، وتمكن من الحصول على مساعدات مالية هائلة، ولكن نتيجة موقفه من الحرب الإيرانية العراقية توقفت العلاقات بينهم، وتجددت فيما بعد جراء الغزو العراقي للكويت. الأسد كان بحاجة إلى دعم مصر والسعودية لتحسين موقفه مع أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وازدياد التطرف الإسلامي في المنطقة، بما إن مصر والسعودية الدولتان

[48] هالة، توفيق الطحاني .2005. "تداعيات و أبعاد الاستهداف الأمريكي لسورية". **مجلة الدفاع**. 233 :33.

الأقرب لأمريكا وجد فيهما الوسيط الذي يمكن أن يقربه إلى الولايات المتحدة لتثبيت موقفه تجاه واشنطن، لهذا السبب أراد المحافظة على دعمهما في استراتيجيته تجاه إسرائيل، وفي استباقه التهميش الدبلوماسي.

بالإضافة إلى توثيقه الروابط مع الدول المعتدلة، سعى لدعم موقعه الاستراتيجي مع الدول "المحظورة" التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً مارقة ومصدر إرهاب وتهديد للمصالح الأمريكية، ومن هذه الدول: إيران الإسلامية والعراق. كان هدفه من التقارب الإيراني العراقي زيادة الثمن المتوقع على الولايات المتحدة وإسرائيل والأطراف الإقليمية الأخرى في حال تجاهل أو تهديد مصالح سورية.

صحيح أن سورية والعراق تجمعهما دائماً حالات نزاع وخلاف نتيجة الخلافات الأيدلوجية التي تعود إلى دعم سورية لإيران خلال حربها مع العراق، ومشاركتها في ائتلاف حرب الخليج، لكنها في النهاية استطاعت أن تعيد علاقاتها مع العراق متمثلة بصدام حسين، واصبحت علاقات الأسد مع إيران والعراق نوعاً من التأمين الاستراتيجي ضد الانهيار التام للمسار السوري في عملية السلام في الشرق الأوسط، وسيبقى هذا النوع من التأمين الاستراتيجي العلاقة الأبرز في السياسة السورية.

تميزت العلاقات الأمريكية– السورية في عهد حافظ الأسد بطابع خاص، وذلك لإدراكه أن تحقيق هدفيه الاستراتيجيين يرتبط بشكل وثيق بعلاقته مع الولايات المتحدة، وقد تأرجح موقفه خلال الحرب الباردة وبعدها بين التعاون والمواجهة وفقاً للتطورات الإقليمية والعالمية. فأثناء الحرب الباردة استغل بحنكته السياسية علاقته مع الاتحاد السوفييتي لتعزيز أهدافه الاستراتيجية، في حين

كان يبحث مع الولايات المتحدة إذا كان ذلك يخدم مصالحه، كان يدرك أن السوفييت بحاجة إلى سورية كحليف إقليمي هام في المنافسة مع الولايات المتحدة لفرض النفوذ بشكل عام على العالم العربي والشرق الأوسط، وكان يستغل الدعم للحصول على الدعم العسكري من السوفييت، في حين كان يوحى لأمريكا برغبته في التعاون معها لإيجاد حل للصراع العربي– الإسرائيلي. كان يبحث في سياسته تلك عن الغطاء الغربي من القوى العظمى لتثبيت موقعه الإقليمي من خلال قوة السلاح السوفييتي وقوة الغطاء الدبلوماسي الأمريكي، وكانت هذه النظرية أو الاستراتيجية الدليل الموجه للأسد في التعامل مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

انبثقت أولى بوادر التعاون بين سوريا وأمريكا بعد حرب 1973 حينما سعى هنري كسنجر، وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، لاتفاقية فصل القوات فيما بعد الحرب تمهيداً لاستئناف العلاقات مع إسرائيل وأمريكا، واستمرت العلاقات في التحسن حتى استطاعت سورية التدخل في لبنان بواسطة الجهود الأمريكية بحجة فض الأهلية القائمة. إلى ذلك، وقعت اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر عام 1978، وشكل ذلك ضربة صاعقة للأسد وشعر بعدم الثقة تجاه المبادرات الدبلوماسية الأمريكية، ما جعله يضعف من علاقته مع الاتحاد السوفييتي وذلك بتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون عام 1980.[49]

لم يدم ذلك التعاون طويلاً، ففي نهاية الثمانينيات تفشت المشاكل الاقتصادية والسياسية داخل الاتحاد السوفييتي، مما أدى إلى انهياره، ومع الانهيار انتهى نظام ثنائي القطبية، وتفردت الولايات المتحدة بالنظام العالمي كقطب أوحد.

[49] eyal zisser .2001. **asads legacy** .London :hurst company .p 25-30.

وجعل ذلك الأسد يعيد حساباته تجاه الاستراتيجية التي كان يتبعها في إدارته للشؤون الإقليمية وللصراع العربي الإسرائيلي. وأدرك الأسد أن المظلة السوفييتية الحامية له من التعرض للتهديد من قبل إسرائيل والولايات المتحدة قد اختفت، وأن سورية بذلك ستُدفع إلى الزاوية وتتعرض لتهديد حقيقي يطال استقرار نظامها، ولن تستطيع تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي انطلقت بها في التعامل مع الغرب.

في خطوة مدروسة من الأسد، أعلن استعداده التعاون مع الولايات المتحدة في سياستها تجاه الشرق الأوسط مقابل تحقيق أهدافه بضمان السيطرة على لبنان، وإيجاد مكان إقليمي له في الشرق الأوسط، وضمان عودة هضبة الجولان بشروط معقولة.

ظهرت أولى بوادر التعاون مع الولايات المتحدة بالاشتراك السوري في الائتلاف الدولي ضد العراق عام 1991، وفي العام نفسه اشتركت سورية في محادثات السلام بين إسرائيل والدول العربية، وانطلاقاً من هذا خطا الأسد طريقاً جديداً قاد سورية عليه على امتداد التسعينيات، غير أن هذا الطريق امتاز بالسير على مسارين متوازين: الأول حسن علاقته مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه احتفظ بقدرته على المناورة مع الولايات المتحدة، وذلك عن طريق تطوير علاقته مع دول أوروبا الغربية. أما المسار الثاني، فعمل على ضمان موقع سورية كدولة إقليمية لها وزنها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي بالعمل على تطوير علاقته مع دول تصنف في وجهات النظر الأمريكية بالعدو الأول "إيران والعراق" عام 1997.

في نهاية مرحلة الأسد، لم تأتِ جهوده بأي ثمار، فالعلاقة مع الولايات المتحدة اتسمت بالمراوحة في المكان نفسه دون تحقيق اختراقات مميزة، وكذلك الأمر مع دول أوروبا الغربية ومع حلفائها

العرب (مصر والسعودية)، كما أنه لم تحدث أي انطلاقة في مسيرة السلام، وأخذت تظهر معالم العزلة والضعف على النظام السوري.

مع كل تلك الظروف كان الأسد من الناحية التكتيكية حذراً في الطريقة التي يتحكم بها بخيوط السياسية الخارجية، ولكن لم يتمكن من حياكتها بطريقة جيدة معاً لتشكل استراتيجية شاملة للسعي من أجل تحقيق أهدافه على المدى الطويل.

سورية في عهد بشار الأسد:

في يوم السبت العاشر من حزيران/ يونيو 2000، في تمام الساعة السادسة مساءً، أوقف التلفزيون السوري رسالة وظهرت على الشاشة شخصية رجل دين معروف عاش في كنف الرئيس الأسد، أعلن بصوت يعتريه الحزن والبكاء بياناً ينعى فيه باسم القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث، والقيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، ومجلس الشعب، والحكومة، والقيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، والمنظمات الشعبية، وأبناء الرئيس بشار وماهر ومجد وبشرى، للأمة العربية وللشعب السوري وفاة الأمين العام لحزب البعث رئيس الجمهورية القائد حافظ الأسد.[50]

وفيما يبدو، أثار إعلان وفاة الأسد تخوفاً من ترك فراغ بشأن من قد يملؤه، وامتنع التلفزيون السوري عن بث مقاطع من القرآن، وهي العادة المعمول بها في الدول العربية في مثل هذه الحالات، ونقل بدل ذلك بثاً مباشراً لجلسة مجلس الشعب التي عقدت بشكل متسرع من أجل تعديل البند 83 في الدستور، وهو البند الذي حدد العمر الأدنى للرئيس بأربعين عاماً، وشكل أحد العوائق في طريق وصول بشار إلى كرسي الرئاسة. بذلك، أقر نصاً جديداً بأنه يجب على الرئيس أن يكون قد أتمّ الرابعة والثلاثين على الأقل، أي من عمر بشار.

وعلى ضوء ذلك، عُيّن بشار قائداً للجيش والقوات المسلحة، ورفع إلى درجة فريق وهي أعلى درجة في الجيش والتي كان يحملها والده، وبعد مدة قصيرة، انتُخب رئيساً لحزب البعث وعضواً في القيادة القطرية واللجنة المركزية إلى أن انتخبته القيادة القومية مرشحاً للرئاسة، حينها بدأ يتهيأ لتسلم مكان والده عبر تصديق مجلس الشعب على ترشيحه للرئاسة، وفي نهاية المطاف استطاع

---

[50] إيال، زيسر. 2005. **باسم الأب بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم**. القاهرة: مكتبة مدبولي . ص 75.

عبر الاستفتاء الشعبي وحصوله على أصوات بنسبة 97,29% أن يصل إلى سدة الحكم كخلفٍ لوالده، وأدى اليمين أمام مجلس الشعب في السابع عشر من تموز/ يوليو 2000. وفي ذلك اليوم، دخلت سورية تحت عهد شاب صغير فاقد الخبرة والرؤية في إدارة شؤون الدولة.

على خليفة الوضع السوري الذي تركه حافظ الأسد، من ضعف اقتصادي، وسلطة مشكوك فيها، وفساد إداري، وشبكة علاقات مضطربة مع غالبية دول العالم، وتهميش إقليمي في ميدان الصراع العربي– الإسرائيلي، أُثيرت علامات تعجب حول مدى قدرة إمكانية بشار الابن على إنقاذ سورية من وضعها الحالي، مع العلم أنه اختلطت علامات التعجب مع علامات الأمل. فقد أمل الكثيرون في سورية وخارجها أن بشار كونه من الجيل المعاصر للعولمة سيقود البلاد إلى بداية عهد جديد في العلاقات مع العالم وإلى خطوة إصلاحية في النظام السياسي السوري، والعودة إلى مفاوضات السلام مع إسرائيل بشأن الجولان.

ولكن، للأسف، لم يحالف بشار الحظ كثيراً، فسرعان ما بدأ المحيط الاستراتيجي لسورية بالتبدل، وبعد أشهر من موت الأسد الأب انهار المسار السوري لعملية السلام في قمة كلينتون– الأسد في جنيف، مما ألغى إطار العلاقات بين البلدين. وفي أيار 2000 انسحبت القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني، وأكد مجلس الأمن ضرورة إذعان إسرائيل لقرار 425 بانسحابها الكامل من لبنان، مما حجم العنصر الأهم في الاستراتيجية السورية في المجال اللبناني وفي ميدان الصراع العربي– الإسرائيلي .وفي أيلول 2000، أي بعد شهرين من تولي بشار، اندلعت انتفاضة الأقصى التي أضافت عبئاً جديداً من التحدي والتعقيد لتعامل الرئيس الجديد مع القضية العربية الإسرائيلية والموقف الإقليمي لسورية.

جُرّت سورية مع رئيسها إلى عوامة التعقيدات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية، ففي كانون الثاني 2001 تسلم جورج بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة. وكانت النظرة المبدئية لوصول بوش الابن إلى الحكم إيجابية في نظر سورية، فقد رأت فيه بداية العودة إلى سياسات جورج بوش الأب، إلا أنه سرعان ما اتضح عكس ذلك بعد ما تعرضت له الولايات المتحدة من هجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001 لمراكز قوتها الاقتصادية و العسكرية "برجي التجارة العالميين، ووزارة الدفاع (البنتاغون)"، وعلى أساسها قُلب ميزان العلاقات في الساحة الدولية، وأصبح العالم مهدداً تحت شعار الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، الأمر الذي كان له أثره على المحيط الاستراتيجي لسورية، بشأن ما أضافته السياسة الخارجية الأمريكية في أجندتها من أهمية متزايدة على محاربة الإرهاب والدول الشريرة التي تعتبرها راعية للإرهاب. ومما لا شك فيها أن سورية صنفت من العام 1979 دولة راعية للإرهاب، لكن بعد تبني الولايات المتحدة سياسة خارجية أكثر تشدداً للمحافظة على أمنها القومي، أعادت فتح الملف السوري، ووجدت أن سورية كان لها ضلع بالتسبب بالهجمات كونها تؤوي جماعات من أعضاء تنظيم القاعدة الذين تسببوا بالهجمات، وكون سورية ماضية في طريق امتلاك أسلحة دمار شامل بالتعاون مع إيران. ومع بداية تقيد الحرب على الإرهاب في أفغانستان وانتقالها إلى العراق وخلع صدام حسين، وُضع بشار الأسد، الرئيس الجديد، في مأزق وتحديات غير مسبوقين على وضعه الجديد وعلى موقع سورية الإقليمي في كيفية التعامل مع كل تلك التهديدات.

السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001

الحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة بوش بعد أحداث 11 أيلول 2001

مثلت الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 أيلول 2001 صدمة قوية ماثلت الهجوم على ميناء بيرل هاربر، ما شكل لها منعطفاً تاريخياً في حاضر علاقاتها الدولية والإقليمية ومستقبلها، لا بل في حاضر العالم ومستقبله أيضاً، حتى أصبح من قبيل تحصيل الحاصل الحديث عن مرحلة ما قبل أحداث 11 أيلول ومرحلة ما بعدها.

رصدت تلك الأحداث انعكاسات ووقائع وظاهرات وتحولات وتحديات بالغة التأثير في إعادة النظر لإدارة الولايات المتحدة لسياستها الخارجية تجاه العالم العربي، حيث تبلورت السياسة الخارجية الأمريكية ضمن توسيع حدود نفوذها وتواجدها في منطقة الشرق الأوسط لإعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق مع الفكر الأمريكي الجديد، مثلما أن الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة قد خلقتا الفرصة لوجود أمريكي دائم في منطقة الشرق الأوسط، فأحداث 11/9 وإعلان الحرب على الإرهاب قدما الفرصة اللازمة لزيادة القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية إلى أقصى حدّ في المنطقة، مما له دلالاته المبررة حول الرغبة الأمريكية للتوصل إلى سلام أمريكي في الشرق الأوسط، لأن أمريكا بذلك تحمي مصالحها في المنطقة، وتكون قادرة على محاربة والتخلص من الجماعات الإرهابية التي تتهمها بالضلوع بالتسبب في خلل الأمن القومي الأمريكي.

بالتالي، حتى تتحقق الأهداف والغايات الأمريكية، رسمت الولايات المتحدة استراتيجية كبرى تستطيع خلالها أن تعرف أي دولة تهدد وتستهدف مصالحها، وتعرف كيف وأي الوسائل تتعامل معها.

على ضوء ذلك، اتبعت الإدارة الأمريكية استراتيجية يكون هدفها الأول السيطرة والتحكم في مجمل سياسات دول الشرق الأوسط دوناً عن سياستها أثناء الحرب الباردة التي كانت تهدف في المقام الأول إلى السيطرة على النفط لتدعيم قوتها الاقتصادية والعسكرية حتى تقوى على محاربة الاتحاد السوفييتي، لكن بعد انقضاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي سابقاً أخذ يطفو على السطح عدو جديد قادم من دول الشرق الأوسط وهو "الإسلام"، وتجسدت لديها استراتيجية لمحاربته، ولكن تلك الاستراتيجية لم تأخذ مفعولاً إلا بوجود جرعة قوية كانت بحاجة إليها، هذه الجرعة أتت بهجمات 11 أيلول على مراكز قوتها الاقتصادية والعسكرية، عندها دعمت استراتيجيتها بعنوان عريض، وهو الحرب على الإرهاب المتمثل بالإسلام ومحاربة الدول التي تدعمه، وبذلك أصبحت كل الظروف لصالح الإدارة الأمريكية في أن تُحكم قبضتها على المنطقة بإعادة تشكيل بلدان الشرق الأوسط عن طريق إحداث تغييرات في أنظمة الحكم لإنشاء أنظمة حكم مؤيدة لها في المنطقة.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأقوى بين السلطات الدولية، فإنه كان عليها أن تسرع في تنفيذ توسيع انتشارها في المنطقة، لسبب بارز وهو الحالة الراهنة للنظام الدولي، إذ لا يوجد نظير منافس يوازي الولايات المتحدة كما كان حال الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة، ذلك أن غياب النظير المنافس في منطقة الشرق الأوسط يمنح الولايات المتحدة الأولوية في السياسة الدولية، ويقدم لها فرصة للتقدم بأهدافها ونفوذها قبل أن يتبدل الوضع ويظهر منافس لها.

ولتحقيق هذا التغير في المنطقة، كان لا بد أن يتضمن جدول أعمال استراتيجيها الكبرى البنود التالية:

* التخلص من العراق تحت حملة سريعة لتحرير العراق، والتي تعرف باسم حرب الخليج الثانية، ويصبح بذلك إسقاط حكم صدام حسين كاملاً، ويصبح بالإمكان خلق حكومة مناصرة لأمريكا في العراق تؤمن لها تحقيق أهدافها بالتوسع إلى ما بعد العراق.

كان يجب على الولايات المتحدة أن تقضي تماماً على تنظيم "القاعدة" أو تضعف كيانه، والطريقة في إنجاز هذا الهدف ترتبط بتغيير أو إعادة تشكيل الحكومات في إيران وسورية، فما كان على أمريكا سوى أن تمارس الضغط على سورية عبر تقديم سلسلة اتهامات لها، منها دعمها المباشر للإرهاب، والمقصود هنا بالإرهاب دعمها لحزب الله اللبناني ودعمها لجماعات المقاومة في العراق ودعمها لإيران وبرنامجها النووي، وبالتالي لتدمير تلك الجماعات وجدت أمريكا سورية الهدف الأصلح لذلك كون سورية قلب المنطقة، وحلقة الوصل والمفتاح للوصول إلى تلك الدول (لبنان–إيران).[51]

بذلك، سيناقش الفصل الثاني بقسميه الأول والثاني تداعيات استهداف الولايات المتحدة لسورية في استراتيجيتها وسياستها الخارجية الجديدة بعد 11 أيلول وربطها بسياسة الحرب على الإرهاب .

[51] Alon Ben –Meir.2007.**SYRIA DOES MATHER** .www.american chronicle.com.

السلوك السياسي الخارجي.. كيف أصبح بعد الأحداث

إن المتتبع لسلوك الإدارة الأمريكية يستطيع أن يفهم أن ما حدث وما يحدث لا يتعلق أو لا يختلف في السلوك عما قبل الأحداث، على الرغم مما طرح من مسميات بأن 11 أيلول أحدث منعطفاً في السياسة الخارجية الأمريكية على صعيد العلاقات الدولية، وأحدث تحولات جيواستراتيجية، وأحدث تغيراً في أولويات السياستين الداخلية والخارجية لأمريكا، فما هي إلا مسميات ومصطلحات سياسية لم تغير من واقع السلوك الأمريكي في السيطرة على السياسة الدولية.

وما حدث في 11 أيلول ما هو إلا حدث سرّع من مجريات السياسة الخارجية الأمريكية، بتشكيله مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي، وما ترتب عليه من سياسات جرى تبنيها لتنسجم مع الواقع الدولي والإقليمي وتتفق مع أهداف السياسة الأمريكية الساعية إلى الهيمنة منذ خروجها من العزلة، وما جرى في 11 أيلول أسهم في كشف البرنامج الأمريكي الخارجي البطيء تجاه العالم العربي (الشرق الأوسط).

في الحقيقة، تجدر ملاحظة تغيير ما حصل على سلوك السياسة الخارجية الأمريكية، وهو أنه قبل الأحداث كانت وزارة الخارجية هي التي تقود البيت الأبيض والرئيس حول القضايا السياسية الخارجية، لكن تغير ذلك جذرياً ونوعياً بعد أحداث 11 أيلول، إذ بانت السياسة الخارجية هي قضية الرئيس بوش الأولى، خصوصاً بعد تعريفه للإرهاب، فأصبحت الحرب ضد الإرهاب هي عنوان السياسة الخارجية الأمريكية، فأضحى البيت الأبيض ومستشاروه السياسيون هم دائرة المركز والفصل، وأصبحوا هم الذين يصنعون السياسة الخارجية مهمشين دور وزارة الخارجية التي صار دورها ثانوياً.

تجدر الإشارة إلى أمر آخر حصل بعد أحداث 11 أيلول، وهو ارتفاع أهمية ومحورية وزارة الدفاع بعد أن كان دورها ثانوياً في السياسة الخارجية اليومية إلا عند وجود أزمة أمنية أو عسكرية، فحينها فقط

يصبح دورها مهماً، مع تغير وضع وزارة الدفاع حيث دخلت بقوة في صناعة السياسة الخارجية وأصبح دورها هاماً من خلال حضور خبرائها كافة الاجتماعات ومشاركتهم في صناعة كل قرار، قلت فعالية وزارة الخارجية. وبالتالي، نستطيع أن تتوصل إلى نتيجة مفادها أن الرئيس ومستشاريه في البيت الأبيض ووزارة الدفاع هذا الثلاثي المتحالف هو الذي يحرك دفة السياسة الخارجية، ومع اختلاف آرائهم في بعض الأمور فإنه في النهاية يتم الاتفاق بالإجماع على استخدام سياسة القوة العسكرية تجاه الدول التي تعتبر مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي بعد هجمات 11 أيلول، هذا ما شهدناه من الحملة العسكرية على أفغانستان للقضاء على نظام طالبان (تنظيم القاعدة) عام 2001، وما شهدناه من الحملة العسكرية على العراق للقضاء على نظام صدام حسين عام 2003، وهذا ربما ما سنشهده في الأيام المقبلة على سورية وإيران.

القسم الأول:
الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 أيلول 2001

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يسعها ولا يجدر بها العودة إلى سياسات الحرب الباردة، فالعالم المعاصر أكثر تعقيداً، وهو ذو منهج أكثر تميزاً بكثير، فالعالم أصبح اليوم محكوماً بسياسة العولمة الاقتصادية، بحيث أخذت تطفو على السطح دول صاعدة جديدة تتنافس في المجال الاقتصادي والعسكري، كالصين والهند واليابان، وكذلك الأمر بالنسبة للعالم العربي، فقد أصبح أكثر اتصالاً ويرتبط بروابط ومصالح سياسية واقتصادية بالدول الأوروبية، وأصبح تبرز فيه الجماعات الإسلامية التي استطاعت أن تصل إلى سدة الحكم، وأخذت تتجرأ على مقاومة الضغوط الخارجية، وأكبر دليل على ذلك إيران وتجربتها النووية، فبالرغم من كثرة الضغوطات التي تتعرض لها، ما زالت مصممة على استكمال مشروعها بالتعاون مع سورية وحزب الله، والذي لا يقتصر على التجربة النووية بل القاضي إلى نشر الرسالة الإسلامية الشيعية في منطقة الشرق الأوسط.[52]

وكذلك أعطى الأمر الذي أصاب أمريكا في 11 أيلول سبتمبر 2001 السياسة الخارجية الأمريكية لوناً جديداً يصبغه الرئيس بوش وإدارته بأن يلتفوا حول قرارات بعض متناسين الدور الدستوري وقرارات الكونغرس، فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد 11/9 صنفت من قبل ثلة لا تمثل سكان الولايات المتحدة الأمريكية أو التيار السائد في مؤسسة السياسة الخارجية، فلمعظم المحافظين الجدد في وزارة الخارجية والدفاع جذور في اليسار وفي اليمين، وهم بمعظمهم

[52] charles, w.kegley.jr1998. **the domestic sources of American foreign policy**. martins press, inc.p.179.

من اليهود الأمريكيين المنتمين إلى حركة التروتسكية التي تحولت إلى ليبرالية معادية للشيوعية، ثم أصبحت تأخذ شكلاً يمينياً ذا نزعة عسكرية لا سابق لها في تاريخ السياسة الأمريكية.[53]

لقد كشفت حركة المحافظين الجدد المحيطة ببوش عن نفسها وعن استراتيجيتها علناً بعد الهجمات؛ بأن أصبح المسوغ الأساسي لحماية الأمن القومي الأمريكي هو استخدام مفهوم "القوة"، حيث أسندت مفهوم حروب وقائية بدلاً من الاستباق والردع، إذ إن مفهوم الردع قد تم تسويقه تحت غطاء علاج التطهير العرقي أو الجوع أو تطوير أسلحة الدمار الشامل أو تهريب المخدرات، وسُميت هذه التدخلات بالإنسانية، وتم تبريرها على أنها رد على تهديد مفترض، وبذلك اعتبرت تدخلات استباقية (أي عمل عسكري ضد عدو على وشك أن يهاجمك). لكن المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية "الحرب الوقائية" سوّغ التدخلات العسكرية بأنها حروب وقائية لا يحرّمها القانون الدولي لاعتبارها لازمة لتفادي خطر محتمل، فهذه التهديدات تهدد "الأمن القومي الأمريكي"، وبشكل أساسي تُعنى بمحاربة الإرهاب، وبالتالي تبقى الولايات المتحدة الأمريكية في حالة من التأهب العسكري الدائم والعزم على محاربة كل من ينطوي تحت مفهوم الإرهاب لديها قبل فترة من هجوم مفترض.

هذا ما أكده الرئيس بوش في التقرير العام عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الذي نشر في أيلول عام 2002. وفحوى هذا المبدأ هو استخدام "السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها والحفاظ على هيمنتها ونشر المبادئ الأمريكية"[54].

---

[53] جانيس،تيري.2006.**السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**. الإمارات: الدار العربية للعلوم. ص 13-29.

[54] نصير، عار وري.2002."حملة جورج دبليو بوش المناهضة للإرهاب". **مجلة المستقبل العربي**، 284 :54-68.

من الواضح أن عقيدة بوش الجديدة تؤكد حق أمريكا في أن تشن حروباً وقائية على أية دولة تنفرد هي بتحديدها عدواً، وأن تكون هي البادئة بالضرب في أي مكان من العالم، ذلك أن أمنها القومي يتطلب إعادة صياغة للقوة العسكرية التي تقودها أمريكا؛ قوة عسكرية قادرة خلال دقيقة على أن تضرب أية بقعة في العالم.

تمثلت إحدى وظائف الحرب على الإرهاب بعد 11/9، كما ذكرنا، بتبني الولايات المتحدة سياسة خارجية قائمة على النزعة التدخلية (التهديد)، وباستخدام القوة بمفهوم واسع لحماية الأمن القومي، وفقاً لما جاء في وثائق الاستراتيجية الجديدة، وبذلك أصبحت وظيفة الإدارة الأمريكية مقرونة بإجراء إنذار للحكومات التي توفر مأوى للإرهابيين، ومن احتمال تردد بعض الحكومات في مساعدة امريكا لمواجهة الإرهاب والدول التي ترعاه بما معناه ان امريكيا سوف تتحرك اذا لم تفعل تلك الحكومات شيئاً.[55]

من هنا، بدأت الشارة السياسية الخارجية ترسم لها خطاً جديداً في الشرق الأوسط بتحديد الدول التي ترعى الإرهاب، وبضرورة العمل على مواجهة تلك الدول ضمن الاستراتيجية المتفق عليها مسبقاً، إضافة إلى العمل على تغيير الأنظمة العربية ذات الأحكام الاستبدادية كنوع من سياسة محاربة الإرهاب التي قد تشكل خطراً على المصالح القومية الأمريكية.

وفي هذا السياق، تبنت الولايات المتحدة فكرة نشر الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط باعتباره جبهة أساسية في الحرب على الإرهاب، وفي سبيل ذلك تدخلت الولايات المتحدة في السياسة الداخلية لبلدان الشرق الأوسط، وقامت بدور الرقيب الدولي بحجة المساعدة في إرساء قواعد الديمقراطية والحرية. ووفقاً لتلك الرؤية، طورت السياسة الخارجية الأمريكية مصطلح

---

[55] جورج دبيلو بوش.2002. **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة**.www.white house.gov

التغيير والإصلاح لما يحمل من أهمية، إذ تعتمد عليه أمريكا لتبرير التدخل في شؤون الآخرين، خاصة أن المصطلح يتسم بالإيجابية، فلا يعقل أن يقف أحد علناً ضد الإصلاح إلا إذا كان متورطاً، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فهو القوة التي تتمتع بها لارتباطه بمفاهيم تحمل المضمون الذي تتنادى به، مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وبالتالي يصبح الإصلاح مغزى هاماً للتدخل في شؤون الدولة التي يعيش مجتمعها حكماً سلطوياً تغيب عنه المشاركة السياسية ولا معنى للمحاسبة والرقابة ويُحتكر اقتصاد البلاد، وهذه الحالات منتشرة في بلدان الشرق الأوسط، وبذلك تصبح استراتيجية أمريكا لها قوة تأثيرية كبيرة وجاذبية عظيمة تستهوي جميع المتضررين داخل هذه البلاد.[56]

حتى تحقق السياسة الخارجية الأمريكية الإصلاح، اتبعت تجاه الشرق الأوسط سياسة الترغيب والترهيب، التلويح بالترغيب للانضمام إلى المشروع الأمريكي "الإصلاح"، والترهيب المستند إلى استخدام القوة العسكرية التي تصل إلى درجة الاحتلال و التدمير، مروراً بدرجات متصاعدة من توجيه الإنذارات وقطع المساعدات وإنزال العقوبات وفرض الحصار.

ووفقاً لنظرة الرئيس الأمريكي بوش الابن ومؤيديه من المحافظين الجدد، أصبح العالم مقسماً إلى "أخيار صالحين وأشرار فاسدين". على الأخيار واجب القضاء على الأشرار، إما بإصلاحهم واستيعابهم أو بمحاربتهم، وعلى الأشرار ضرورة الاتعاظ أو التعرض للملاحقة حتى الإنهاء. هذا، وصنفت الدول الأشرار التي تحتاج إلى ملاحقة (أفغانستان، العراق، سورية، إيران، كوريا الشمالية، فنزويلا). [57]

---

[56] علي، الجرباوي .2006.**حول الأجندة الخارجية للإصلاح**. فلسطين: جامعة بيرزيت .ص 4-6.

[57] Heinrich,kreft.2005 . "The foreign policy of George w .bush: More of the same in the second term?" **journal of international affairs**. X.1:.67.

يتضح من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11/9 وإعلان الحرب على الإرهاب تحديد الاستراتيجية المتبعة تجاه الدول إلى صنفين: صنف شرير وصنف خيِّر.

ضمن هذا السجل، صُنفت سورية نظاماً شريراً نموذجياً من عدة أوجه، وبرغم تصنيفها قبل 11/9 عام 1979 بالدولة الإرهابية الشريرة، لكن أمريكا لم تتعامل معها آنذاك على النحو الذي عاملت به الأنظمة الشرق أوسطية الأخرى مثل: إيران والعراق في ظل حكم صدام. لقد حافظت الولايات المتحدة على علاقتها الطبيعية مع سورية، صحيح أنها كانت تتميز بالتأرجح، لكن بالرغم من تصنيفها إياها كدولة شريرة، فإنها لم تفرض أي عقوبات تجارية واقتصادية شاملة على سورية، وذلك أنه على مدى أغلب هذه الفترة كانت سورية تشكل دولة مركزية في عملية السلام العربية– الإسرائيلية، ومكانتها كدولة محورية جعلت السياسة الخارجية الأمريكية تحجم عن قطع العلاقات التامة مع نظام الأسد.

في سياق الحرب على الإرهاب كان بروز سورية أمراً تلقائياً إلى حد ما كي تندرج ضمن الدول ذات الصلة بالهجمات، والتي تسعى وراء إمكانية اقتناء امتلاك أسلحة كيميائية بيولوجية، واعتبار أن النظام الاستبدادي في سورية يتبنى موقف تناقض حاد للمصالح الأمريكية، ما شكّل مدعاة لخلق مصدر للاحتكاك المتزايد بين واشنطن ودمشق.

بعد هجمات 11/9، كان وضع سورية كدولة راعية للإرهاب وتسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل جعل الرئيس بشار الأسد على خلاف مع الولايات المتحدة لتجنيب دولته التصنيف الخاطئ من الحرب على الإرهاب، وكخطوة لإثبات حسن النية من قبل سورية أقدم بشار على مد يد العون والتعاون مع الولايات المتحدة بالعمل على إنشاء قناة مشاركة استخبارية بين وكالة الاستخبارات

المركزية الأمريكية والاستخبارات العسكرية السورية ــ اللتين لم يحدث بينهما تواصل منذ حرب الخليج الأولى ــ على تقديم معلومات حول القاعدة و الجماعات السنية المتطرفة للولايات المتحدة. يذكر أن المعلومات التي قدمتها الاستخبارات السورية تفوق التوقعات كماً ونوعاً، لكن كما يبدو لم تستطع سورية أن تثبت حسن نواياها تجاه الولايات المتحدة بالعرض الذي قدمته.[58]

هناك موضوع هام آخر كانت الولايات المتحدة تضعه ضمن أهداف سياستها واستراتيجيتها، وهو امتلاك أو سعي الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، فعلى مدى سنين عدة كانت الولايات المتحدة مهتمة وقلقة حول سعي سورية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، على الرغم من عدم وجود أي أدلة تدل على سعيها أو أنها تسعى حالياً لتطوير قدراتها على امتلاك أسلحة نووية.

ما يمكن قوله عن سورية حول امتلاكها أسلحة الدمار الشامل هو أن جهود سورية لامتلاك السلاح كانت تتركز على السعي لإقامة قوة ردع استراتيجي تستند إلى وجود الصواريخ البالستية وإمكانات الحرب الكيماوية كضمان للمحافظة على قوة نظامها، فلقد سعت سورية في ظل نظام حافظ الأسد إلى امتلاك قدرة الحرب الكيماوية قبل حرب 1973 حينما نقلت مصر ذخائر حربية مليئة بغاز الخردل إلى سورية، لكنها لم تستخدم في سياق الحرب، وبعد حرب 1973 بدأت سورية بتطوير برنامج الحرب الكيماوية بمساعدة عدد من البلدان، منها: الهند وكوريا الشمالية، والاتحاد السوفييتي سابقاً، وكثفت جهودها في الثمانينيات والتسعينيات، وتركزت على إنتاج غاز الخردل وغاز الأعصاب القاتل والتسلح بهما.[59]

---

[58] فلاينت ، ليفريت .2005.**اختبار بشار بالنار**. الإمارات: الدار العربية للعلوم. ص 256.

[59] Micheal,Eisenstadt.1992.**Aming for peace? Syria's elusive for strategic parity**.washington,d.c: the Washington institute for near policy. P.44-55.

لقد بدأت سورية بتكوين قدرتها في مجال الصواريخ البالستية في أواخر الستينيات، حيث ركزت على القذائف التكتيكية، وأثناء السبعينيات سعت لتطوير قوة صاروخية ذات قدرة استراتيجية، بدءاً باقتناء صواريخ سكود B التي حصلت عليها من كوريا الشمالية، واستمرت باقتناء المزيد من صواريخ سكود B وسكود C وسكود D. وقد تم حالياً تقدير ترسانة الصواريخ البالستية في سورية من قبل محللين غير حكوميين في الولايات المتحدة وإسرائيل بأنها تشمل 200 صاروخ سكود 120-60 ،B صاروخ سكود C وسكود D.

تمنح هذه المنصات سورية القدرة على إطلاق رؤوس حربية عادية أو كيماوية ضد أهداف إسرائيلية. أضف إلى ذلك أن سورية تحتفظ اليوم بمائتي صاروخ تكتيكي من طراز SS-21، وهو النموذج المطور من Frong 7، ومزيداً من ذلك طورت صواريخ مختلفة ضمن الموجود لديها من المواد المتفجرة الصلبة والسائلة اللازمة لرفع القذائف من خلال اقتناء التكنولوجيا اللازمة من كوريا الشمالية وإيران، وهذا كله وفقاً لما أورده مسؤولون في الاستخبارات الأمريكية.[60]

تسعى سورية اليوم في ظل عهد بشار الأسد إلى استعادة الدور القديم مع الاتحاد السوفييتي قبل أن ينهار ويصبح روسيا لاحقاً. تتطلع سورية إلى تحقيق تعاون في مجال الأمن مع روسيا، خصوصاً بعد أن استعادت روسيا مكانتها الدولية في سوق السلاح الدولي، وفتحت أسواقاً جديدة في آسيا، ما أدى إلى استئثار روسيا بحوالي 36% من إجمالي مبيعات العالم من الأسلحة خلال عام 2002 لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.

---

[60] محمود ،المراغي .2002. **حرب الجلباب والصاروخ"وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب"**. القاهرة: دار الشروق، ص 79.

وكشفت تقارير إعلامية عربية عن وجود ترتيبات بين سورية وروسيا تتعلق بثلاثة اتفاقات عسكرية بين البلدين تظل سرية، وهي تشتمل على تحديث عدد كبير من الآليات العسكرية الروسية، عدا عن استيراد بعض الآليات الأخرى، وإعادة تأهيل بعض قطاعات الجيش.

وبناءً على ذلك، تخشى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من التقارب الروسي– السوري الجديد، باعتبار أن هذا المحور ربما يفتح ثغرة في الجبهة المتبلورة ضد إيران، ووضع سلبي على المسار الأمني الإسرائيلي، لذا سعت أمريكا وإسرائيل إلى منع روسيا من تسليح سورية في عدة مناسبات، فقد اعترضت أمريكا عام 2002 على بيع سورية صواريخ مضادة للطائرة، وأفشلت إعادة تحديث الجيش السوري، وأثارت ضجة حول معلومات عن تحضير روسيا لإنشاء محطتين نوويتين في سورية، واحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية والثانية لتحلية مياه البحر، وفرضت عقوبات على مصانع روسية اتُّهمت بمد سورية بصواريخ "كورتيت" المضادة للدبابات، وعارضت تزويد سورية بصفقة من صواريخ "ليفلا" المحمولة، وهي صواريخ دفاعية.[61]

نجحت الضغوط الأمريكية في النهاية والإسرائيلية في منع التعاون العسكري مع سورية، والحجة أن سورية دولة ترعى الإرهاب، وأن تزويدها بتلك الأسلحة سيساعد على وصولها إلى يد حزب الله والمنظمات الأخرى الموجودة في سورية، مما سيشكل تهديداً على أمن إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن لسورية جيشاً يعتبر ثاني جيش عربي من حيث القوة بعد الجيش المصري، هذه القوة العسكرية قادت إلى امتلاك سورية قوة ردع قادرة على إلحاق خسائر

---

[61] برنامج الحرب الكيماوية في سورية، صواريخ سكود والأسلحة الكيماوية في سورية، مركز دراسات منع انتشار النووي، موقع المعهد المالي .cns.miis.edu/research/wmdme/syrscud.htm

كبيرة بإسرائيل ودول المحيط، وقادرة على توفير الأمن لسورية، وقادرة على أن تكون ربما، ومن ناحية ما، قوة دعم لموقفها التفاوضي، على الرغم من أنها لا تقارن بقوة الجيش الإسرائيلي. مجمل ما يمكن توضيحه في مسألة اتهام السياسة الأمريكية لسورية بسعيها أو بامتلاكها أسلحة دمار شامل هو أن ما تمتلكه سورية هو جيش يشكل قوة لا يستهان بها في المنطقة من الناحية الدفاعية.

على الرغم من سقوط الاتحاد السوفييتي سابقاً وغيابه عن المنطقة كحليف لسورية، لكن كما أُشير مسبقاً فإن سورية ما زالت تحتفظ بعلاقات مع روسيا في مجال التعاون العسكري، ولم تقتصر على روسيا فقط كمصدر للتسليح، بل لجأت إلى تشيكوسلوفاكيا والصين والأرجنتين وباكستان، ودعمت بعدم دخولها في اتفاقية خطر الأسلحة، وبذلك استطاعت أن تطور في أسلحتها وقوة جيشها، واستطاعت أن تبني وتطور برنامج أسلحتها الكيماوية[62]، ما يعني قدرة سورية على توجيه ضربات جوية وصاروخية قوية إلى إسرائيل.

نلاحظ أن سورية مع كل ما تمتلكه من قدرات عسكرية لم تستغل ذلك في سبيل الدفاع عن قضيتها الجولان، بالرغم من الفرصة التي سنحت لها في حرب تموز على لبنان عام 2006 لفتح جبهة من حدودها على إسرائيل، فقد رفضت سورية فتح أي جبهة حدودية لمواجهة الجيش الإسرائيلي، ما يدلّ على عدم رغبة سورية في الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل والولايات المتحدة في سبيل حلّ قضية الجولان، وبالتالي فالسياسة الأمريكية تستند إلى حجة مثيلة للحجة التي استندت إليها عند حربها على العراق لممارسة ضغطها على سورية في مسألة امتلاكها أسلحة الدمار الشامل.

---

[62] شهادة وليام ويبستر عام 1990 حول إنتاج سورية عوامل للحرب الكيماوية والذخائر الحربية في الثمانينات.www.fas.org.nuke

القسم الثاني:

سورية والحرب على العراق "تأثيرات الحرب على سورية"

انعكس الإحباط الأمريكي المتزايد من السلوك السوري أثناء الحرب على العراق في موجة عنيفة من لهجات الوعيد والتهديد.

فمع تولي بشار الأسد الحكم، أعاد إيجاد روابط اقتصادية مع العراق، ومع توسع العلاقات الاقتصادية السورية– العراقية سرعان ما ظهرت سورية على أنها المنتهك الأسوأ لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق، وربما أكثر من ذلك هو تورط سورية في نقل معدات عسكرية ومواد ثنائية الاستخدام إلى العراق عن طريق الشحن البري، وبذلك أصبحت الانتهاكات السورية لنظام العقوبات محل نزاع دبلوماسي مع الولايات المتحدة في عام 2001 أثناء الزيارة الأولى لوزير الخارجية كولن باول إلى دمشق.[63]

ألا أنه في تلك الآونة لم يتم اتخاذ أي قرار من قبل الولايات المتحدة لمعاقبة سورية على انتهاكها للعقوبات بسبب ما كان يجري من مخططات للإطاحة بنظام صدام حسين، فوجدت أن اعتراض وضرب خط الأنابيب وتدفق النفط بين العراق وسورية قد يقطع طريق تدفق النفط إلى الأردن وتركيا، ما سيكون له نتائج اقتصادية وخيمة على هاتين الدولتين العضوين في ائتلاف الإدارة الأمريكية ضد صدام.

[63] Charles, glass: **is Syria next** ?www.irb.co.uk. 2007-03-15

في النهاية، تم إرجاء موضوع سورية إلى ما بعد الحرب على العراق، ولغاية البدء في الحرب استمرت المطالبة الأمريكية لسورية بالإذعان لنظام عقوبات الأمم المتحدة دون أية رؤية واضحة في حال رفضِ سورية أو في حال موافقتها على تحقيق الأهداف الأمريكية بالإذعان لمطالبها.[64]

لقد ساهم موقف سورية من الحرب على العراق في تزايد رصيدها السلبي لدى الإدارة الأمريكية،وذلك من خلال الانضمام إلى التصويت بالإجماع لصالح قرار مجلس الأمن عام 2002 رقم 1441، الذي وجهت فيه إنذاراً للعراق في حال استمر برفض الإذعان لقرارات الأمم المتحدة. واعتبر هذا شكلاً من أشكال المعارضة للطموحات العسكرية الأمريكية من قبل رئيس جديد صغير في الحكم يفتقر إلى العقلية والإدارية التي كان يتميز بها والده حين اشترك في الائتلاف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الأولى.

كان واضحاً لدى الرئيس بشار أن الولايات المتحدة ربما لم تقدم على عمل عسكري تجاه العراق لأن ذلك سيضعها في مأزق كبير لن نستطيع الخروج منه، مما جعله يعارض أي عمل عسكري ضد العراق، لكن مع بدء الحملة العسكرية على العراق حصل عكس ما كان واضحاً لديه، فما كان على سورية سوى تقديم الدعم للعراق من خلال تسهيل حركة المقاتلين عبر حدودها إلى داخل العراق خوفاً من امتداد الحرب إلى سورية.

أخذ اسم سورية يبرز على الساحة الدولية بشكل أكثر أثناء الحرب على العراق. و من على منبر اللقاء السنوي لإيباك (الهيئة الإسرائيلية الأمريكية للعلاقات العامة)، صرح فيها وزير الدفاع الأمريكي أثناء الحرب رامسفيلد بأن هناك خطة معدة من قبل دوغلاس فايث، مساعد وزير الدفاع

---

[64] حسن، أبو طالب .2003."سورية وتداعيات احتلال العراق.. التماسك الداخلي لمواجهة التحديات الخارجية". **مجلة السياسة الدولية** . 163. 42 : 156.

للسياسة الأمريكية، وتحريض ولفوتيز البنتاغون على أن "تتولى واشنطن أمر إيران وسورية لسبب دعمهما للإرهاب وتطويرهما أسلحة الدمار الشامل"، إلا انه مع اجتماع كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية قررت رايس أنه لن تكون هناك مغامرة عسكرية[65] أخرى في الفترة الأولى من رئاسة بوش، ما يدل على أنه يمكن أن تشهد سورية خلال فترة بوش الثانية وقبل انتهائها ربما حملة عسكرية أخرى على المنطقة،[66] وأن أمريكا أرجأت قضية سورية بعد الحرب على العراق. لم تُطل الإدارة الأميركية على سورية كثيراً، فبعد الإطاحة بنظام صدام حسين سرعان ما عادت إلى القضية السورية التي أرجأتها، وبدأت سورية تدخل مع واشنطن في علاقات متشابكة، عبر تقديم النموذج العراقي في السعي الأمريكي لتقبل سورية الواقع الجديد لتعمل بطريقة بناءة ومتعاونة مع الولايات المتحدة دون أن يعني الأمر تكرار الحالة العراقية في سورية، ذلك أن ممارسة حزمة من الضغوط، ما دون الخيار العسكري، من سياسة ودبلوماسية واقتصادية يمكن أن ترى فيها الإدارة الأمريكية أنها يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة، وإنجاز مكاسب ضخمة دون اللجوء للخيار العسكري وأزماته.[67]

يكمن إدراك الإدارة الأمريكية أن سورية هي الحلقة الحاسمة المتبقية في استكمال المشروع الأمريكي القاضي ببناء شرق أوسط كبير وجديد عبر التخلص من الأنظمة غير المؤيدة للولايات المتحدة، والتخلص من الدول التي تحمي البؤر الإسلامية التي تراها إرهابية، والتخلص من الدول التي تساند جماعات المقاومة، وتمتلك أسلحة دمار شامل، وبالتالي سورية كانت من بين الدول التي تحمل تلك الصفات لتجعلها هدفاً ثانياً بعد العراق.

---

[65]

[66] . Richard, sal.2\5\.2005." **Rice blocked plan for raid on Syria**" united press international www.upi.com

[67] السيد عوض، عثمان.2003."التهديدات الأمريكية.. تهميش الدور الإقليمي لسوريا". **مجلة القدس**. 54، 5:33

شكلت الحرب على العراق منعطفاً استراتيجياً على سورية، فمع تصاعد المقاومة العراقية وتصاعد الانفلات الأمني وتدهور السياسة الأمريكية في العراق، دخلت سورية فعلياً في دائرة التهديدات والضغوطات من أجل استقطابها للخطط الأمريكية، وتجسد ذلك بزيارة كولن باول إلى سورية والتي تقدم فيها بمطالب على سورية أن تنفذها حتى تزيل دائرة الخطر عنها، ومن هذه المطالب:

1- على سورية وقف التعامل مع المنظمات الفلسطينية الموجودة في دمشق، وإغلاق مكاتبها، وإنهاء الدعم السياسي والمادي لحزب الله.

2- الانسحاب العسكري الكامل من لبنان ووقف التدخل في شؤون لبنان الداخلية.

3- التخلص من مخزونات أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية، ووقف المساعي لامتلاك أسلحة نووية بالتعاون مع إيران.[68]

4- السيطرة الكاملة على الحدود السورية– العراقية، والتوقف عن نقل شحنات الأسلحة والأفراد من الأراضي السورية إلى مجموعات المقاومة العراقية.

5- على سورية أن تتخذ إجراءات سياسية داخلية كتوسيع الحريات السياسية والاقتصادية، وتقليص سيطرة الحزب على المجتمع.

المهم هنا أن هذه الجملة من الاتهامات جاءت مصممة من قبل هيكل السياسة الخارجية المسيطَر عليه من اليمين المسيحي واللوبي الإسرائيلي، بحيث تجعل من الرأي العام الأمريكي والعالمي معبأ للتهيؤ للانطلاق نحو سورية "كطريق مكمل للمشروع الأمريكي"، منطلقة في البداية بالعمل

[68] Steven simon, and jonathan Stevenson. 2004. “the road to Damascus”. **foreign affairs**.83.3:50-54

على رسم سياسة عقوبات تفرض أولاً على سورية، وفي حال لم تذعن لها تستكمل خط المواجهة العسكرية ضدها.

"قانون محاسبة سورية"

مع تجدد ولاية بوش الثانية عام 2004، تجددت الوجهة السياسية الأمريكية نحو سورية، لكن هذه المرة قادت خطاً متشدداً، فقد استخدمت الملف اللبناني كورقة رابحة أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي لما هو معروف عن استمرار تواجد القوات السورية داخل الأراضي اللبنانية. لذا، ساد داخل أروقة الكونغرس، وبضغط من اللوبي الصهيوني واللوبي اللبناني المعادي لسورية في الولايات المتحدة، طرح مشروع قانون عام 2002 لتوسيع العقوبات على سورية بسبب تأييدها للمنظمات الإرهابية، وبسبب تواجدها في لبنان، عُرف بقانون محاسبة سورية.[69]

على الرغم من الاختلافات التي سادت داخل الأوساط الأمريكية حول فرض هذا القانون، فإنه في تشرين الأول/ أكتوبر 2003 تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة 89 صوتاً مقابل 4 أصوات معارضة، ولقد صدق البرلمان على نسخة مجلس الشيوخ في 12 ديسمبر 2003 قانوناً.

وبهذا القانون، اعتبرت الإدارة الأمريكية أنها أداة نفوذ سياسية خارجية فعّالة في سياستها التي انتهجتها بعد 11/9، وذلك أن القانون شكّل نوعاً من الضغوطات على سورية بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وسياسية، وشكل تمهيداً لسياسة أكثر صرامة في حال لم يستطع أن يؤدي القانون الغرض المطلوب.

يخول القانون الرئيس:

1- يمنع تصدير المنتجات الأمريكية (غير الطعام والدواء) إلى سورية.

2- منع المشاريع التجارية الأمريكية من الاستثمار أو العمل في سورية.

3- تقييد حركة الدبلوماسيين السوريين في واشنطن ونيويورك.

---

[69] ايال زيسر.2005. **باسم الأب بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم** .القاهرة. مكتبة مدبولي 274.

4- منع الطائرات المملوكة لسورية أو تحت قيادتها من الإقلاع من أرض الولايات المتحدة أو الهبوط فيها أو الطيران في أجوائها.

5- خفض الاتصال الدبلوماسي مع سورية.

6- حظر المعاملات التجارية في أي ممتلكات تعود بالنفع على الحكومة السورية أو فيما يتعلق بأي ممتلكات خاصة لسلطة الولايات المتحدة الأمريكية.[70]

يدين القانون سورية بسبب تأييدها للمنظمات الإرهابية– حماس والجهاد الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني، وأنها تسمح للمسلحين باجتياز حدودها نحو العراق، وأنها تعمل على تطوير أسلحة دمار شامل، وتحتل لبنان، وبالتالي طالب القانون القوات السورية بالانسحاب من الأراضي وفقاً لقرار مجلس الأمن (1595) الذي عرف باتفاق الطائف عام 1989، والذي دعا إلى احترام سيادة لبنان وانسحاب القوات السورية إلى سهل البقاع الذي لم تتقيد فيه سورية، وأعادت انتشار قواتها أربع مرات في لبنان.

في الحقيقة، السياسة الأمريكية لم تكن معينة بلبنان أو بسيادة لبنان، وفقاً لما يحمله التاريخ من أحداث أمريكا التي ساهمت في تواجد القوات السورية في لبنان أثناء الحرب الأهلية عام 1975، وفي الحقيقة هي معينة بمصلحتها ومصلحة إسرائيل في المنطقة، وذلك بالتخلص من النفوذ الإيراني وحزب الله بالوصول لهما عبر سورية، حيث كانت سورية على مدى سنوات عديدة القناة الرئيسة لوصول المساعدات العسكرية الإيرانية إلى مقاتلي حزب الله في الجنوب اللبناني، وعلى نحو مماثل استخدمت سورية روابطها بحزب الله للسعي وراء أهدافها في إجبار إسرائيل على قبول مفاوضات السلام على أساس شروط سورية، ولدعم مكانتها المهيمنة في لبنان.

[70] Clouds, salhani .2004**."** the Syria accountability act: taking the wrong road to Damascus". **policy analysis**.512: 120-126.

إن سورية تلعب بورقة حزب الله بطريقة متغيرة، فكانت تزيد من تصعيد المواقف حينما تريد الضغط على إسرائيل، وكانت تخفف من حدة العمليات شبه العسكرية لحزب الله حينما تريد أن تبدي أي نوع من التعاون مع إسرائيل.

كما أشرت سابقاً اعتُبر لبنان نقطة البداية في سعي إدارة بوش لإيجاد سبل جديدة لزيادة الضغط على سورية، وهي العودة إلى الفكرة القديمة استخدام سيادة لبنان طريقة تهديد أكثر نفعاً على اعتبار ما تشكله لبنان من مصالح حيوية لسورية. فقد أكد المحافظون الجدد ووزير الدفاع رامسفيلد منذ تجدد ولاية بوش الثانية أن تكون فكرة استخدام لبنان أول برنامجه المحدد، خصوصاً بعد أن تم الانسحاب الإسرائيلي عام 2000 من الجنوب اللبناني، حيث ساد الاعتقاد لدى الكثيرين أن ذلك الانسحاب سيعقبه– حتماً– انسحاب سوري من الأراضي اللبنانية على اعتبار أن الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من لبنان عُدّ أحد الأسباب التي جعلت سورية مصرّة على البقاء في لبنان.[71]

أرادت أمريكا عبر لبنان ضرب المنطقة ببعضها، وذلك من خلال وضع سورية وحزب الله وإيران في خندق واحد، منتظرة القشة التي ستقصم ظهر البعير. في 14 فبراير 2005، فوجئت الساحة اللبنانية والعالم العربي والغربي بحادثة اغتيال رفيق الحريري (رئيس الوزراء)، ما أسفر عن ظهور ضغط مباشر من داخل الأوساط اللبنانية بأن سورية تقف وراء الاغتيال، وأن على القوات السورية أن تسارع بالانسحاب من الأراضي وفقاً لاتفاق الطوائف، وأعطت حادثة اغتيال الحريري الأجواء المناسبة للإدارة الأمريكية للتدخل في المنطقة بشكل مباشر وممارسة ضغوطها على سورية عبر القرار (1559) الذي أقرته في مجلس الأمن عام 2004 بوجوب سورية تطبيقه والانسحاب من لبنان، وبوجوب حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها ومن

---

[71] أحمد، محمود.2001."قصة الوجود السوري في لبنان". **مجلة الكتب وجهات نظر**. 27 :50–55.

ضمنها حزب الله، فقد شكل اغتيال الحريري نقطة مفارقة حقيقية للإدارة الأمريكية تجاه الوجود السوري في لبنان، نظراً للتاريخ السوري– اللبناني المرتبط مع بعض في عملية مفاوضات السلام مع إسرائيل (الجولان– مزارع شبعا)، ونظراً للخلفية اللبنانية المركبة من عدة طوائف: مسحية وسنية وشيعية ودرزية ومارونية تتنافس على السلطة السياسية في لبنان، كما هو ملاحظ من تدخل سوري في السلطة اللبنانية السياسية ومساندتها للرئاسة وحزب الله الذي ساهمت بوجوده في الحكومة عام 2000، ما كان من السهل على السياسة الأمريكية اتخاذ مستجدات الوضع الراهن في لبنان، الأداة المناسبة لممارسة الضغط على سورية سعياً للوصول إلى الهدف المطلوب إسرائيلياً وأمريكياً بسحب ورقة لبنان وحزب الله من الأيدي السورية.

قامت الإدارة الأمريكية بعد حادث الاغتيال بإجبار سورية عام 2005 على سحب قواتها من لبنان وفقاً لقرار مجلس الأمن 1559 الصادر عام 2004، وتحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك وفقاً لما جاء في تقرير كوفي عنان إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار 1559، والذي ذكر فيه أن سورية أنجزت انسحابها الكامل والتام. كما أن حكومة سورية أعلنت في 3 نيسان أنها أغلقت مراكز استخباراتها في بيروت، إلا أنه تأكد من أعضاء المعارضة اللبنانية أن الاستخبارات السورية ما زالت تتخذ لها مواقع في جنوب لبنان وأماكن أخرى، وتستخدم مقار الأحزاب المرتبطة بحكومة سورية وشققاً خاصة بها نظراً للروابط الاجتماعية التي أقامها السوريون في لبنان على مدى الـــ 30 سنة الماضية.

الجدير ذكره أيضاً أن مجلس الأمن دعا إلى حل سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، بما فيها حزب الله والجماعات الفلسطينية، ومن خلال التقرير تأكد أن المليشيات لم تنزع سلاحها بحجة

أنها حركات مقاومة، وفي النهاية لم تستوف حتى 26 نيسان 2005 جميع متطلبات القرار (1559)، لكن ما استطاعت إحرازه هو الالتزام الذي قطعته سورية على نفسها بسحب جميع قواتها وعتادها العسكري وأجهزة استخباراتها من لبنان في 30 نيسان 2005 دون أن تحرز تقدماً بشأن تنفيذ الأحكام الأخرى من القرار، تلك أبرز ما جاء في التقارير من ممثلي بعثة الأمم المتحدة إلى الأمين العام كوفي عنان ومجلس الأمن.[72]

هدفت السياسة الخارجية الأمريكية عبر الضغط على سورية للانسحاب من لبنان إلى ممارسة المزيد من الضغوط الدولية على سورية لوضعها في دائرة مغلقة محلياً وإقليميا ودولياً، بهدف إلغاء دورها الإقليمي وعزلها وإلزامها بحدودها الوطنية، وسحب الورقة الرابحة التي تلوح بها دائماً في مجمل سياستها الخارجية؛ ألا وهي لبنان.

لا يكتمل المشهد الأمريكي حول الدور السوري في لبنان دون التطرق إلى حادثة اغتيال رفيق الحريري وإصدار مجلس الأمن بضغط أمريكي قرار 1636 بإنشاء لجنة تقصي الحقائق وراء اغتيال الحريري بتاريخ 31 أكتوبر 2005، وذلك بإجماع الأعضاء داخل مجلس الأمن الدولي وطبقاً للفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والذي يفتح المجال لاستخدام القوة العسكرية في حالات تهديد السلام العالمي في المنطقة، ويجيز فرض عقوبات على سورية في حال لم تتجاوب وتتعاون مع لجنة تقصي الحقائق ولم تتمثل لما يقره القاضي الدولي "ميليس"، ما يدلّ على أن الغرض من ذلك القرار ممارسة المزيد من الضغط على سورية لتنفيذ توجيهات السياسة الأمريكية، ورسالة واضحة من أمريكا لسورية بأن أمريكا أصبحت من ناحية واقعية داخل

[72] www.awn-dom.orgتقرير كوفي عنان عن تنفيذ القرار 1559. 2005. **مجلة الفكر السياسي**.21 ،8

المنطقة، ليس فقط بنفوذها، بل أيضاً بقواتها العسكرية التي تبلغ حوالي 180 ألف جندي بالعراق وعلى الحدود المشتركة مع سورية.[73]

الخلاصة أن السياسة الأمريكية قررت وخططت ودرست الحالة عن قرب، واستفادت من الدروس في النماذج الأخرى للبحث عن خطط خاصة لسورية بمعطياتها، وقد حسمت أن الطريقة الوحيدة لإسقاطها تبدأ في تجريدها من أوراقها.

وبان المطلوب من الإدارة الأمريكية عزل سورية ومحاصرتها، وتركيز الرأي العام على الوضع السوري ووضعه تحت منظار دولي، بتنشيط الورقة اللبنانية ودفع القوى المعادية للدخول على الخط، فيما إذا استجابت سورية للضغوطات وبادرت للتخلي عن أوراقها الخارجية فالانتقال سيتم إلى الداخل لتتخلى عن أوراق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل وسلاح الصواريخ كعنصر رادع وقوة سورية، والتخلي عن الجولان، وبعد التخلي عن البنية السياسية والهيكلية لإدارة البلاد بإعادة تركيبها نظامياً واقتصادياً باستخدام أيدلوجية ليبرالية اقتصادية؛ اقتصاد السوق وثقافته وعناصره السياسية والاجتماعية، تمشياً مع مشروع الإصلاح والشرق الأوسط الجديد.

[73] إسماعيل، محمد شوقي .2005."سوريا وقرار مجلس الأمن الأخير رقم 1636 ". **مجلة الدفاع**. 233 :6-9 .

العلاقات الإيرانية– السورية وانعكاسها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دمشق:

تأتي العلاقات المميزة بين سورية وإيران من بين أهم ركائز السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية، خاصة في ظل إصرار إيران على المضي في برنامجها النووي، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الشديدة .

أكثر ما يشد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية هو مدى شدة التقارب السوري– الإيراني الحاصل بينهما، وذلك لما له من تداعيات على المنطقة قد تعطل الأهداف الأمريكية– الإسرائيلية، أو قد تشكل خطورة على تواجد الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، وبالتالي تنظر أمريكا بقلق شديد من تأثير التحالف الإيراني– السوري في التوتر الحاصل في المنطقة من عمليات المقاومة في العراق التي تسببت في خسائر بشرية ومادية لم تكن في الحسبان للجيش الأمريكي، وفي لبنان في المساهمة بتعزيز الدور السوري الإقليمي، وبتقديم الدعم المادي والمعنوي لحزب الله للانقلاب على الحكومة، ما يعني أن إيران وسورية تسعيان لمد نفوذهما على المنطقة وممارسة دور مركزي إقليمي له قوة ونفوذ في قدرة إيران على امتلاك سلاح نووي، ما يساهم في تعزيز توازن استراتيجي مع إسرائيل في الشرق الأوسط.

من البديهي أن نشير قليلاً إلى تاريخ العلاقات السورية– الإيرانية، فيرجع تاريخ علاقة التعاون بين سورية وإيران إلى العام 1980 [74]، حين وقفت سورية إلى جانب إيران في حربها مع العراق، ثم أخذت هذه العلاقة تتطور لتصبح تحالفاً استراتيجياً بين الدولتين، لقد أُقيم التحالف

[74] Anou shiravan Ehteshami, and Raymond A. Hinnebusch .1997. **Syria and Iran .middle powers in a penetrated regional system** .london:routledge 87

السوري– الإيراني إلى حاجة كل منهما إلى الطرف الآخر؛ فإيران تحتاج إلى سورية لكي تساعدها في كسر العزلة المفروضة عليها بسبب توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الخليج ومصر، أما سورية فتحتاج إلى مساندة إيران لها في صراعها مع إسرائيل.

ترى سورية في إيران الورقة الرابحة التي تستطيع من خلالها مناورة الولايات المتحدة وإسرائيل، فإيران عبارة عن عمق استراتيجي لسورية تتلقى منه دعماً مالياً وعسكرياً يتيح لها دعم عناصر قوتها العسكرية والاقتصادية بموجب ما تقدمه إيران من مليون برميل من النفط سنوياً مجاناً ومليونين ونصف المليون طن سنوياً بسعر مخفض بمقدار دولارين ونصف الدولار، وهو ما يمثل دعماً قوياً للاقتصاد السوري.[75]

ترى سورية في إيران، أيضاً، ما يحقق لها مجمل التوازنات الإقليمية بعد التهديد الذي تتعرض له جراء التعاون التركي – الإسرائيلي في المجال العسكري، فإيران اليوم السند الذي تتكئ عليه سورية بسبب الاهتراء الذي أصاب النظام العربي، مما يحرم سورية من أي سند أو دعم جماعي عربي في القضايا العربية مثل إدارة الصراع مع إسرائيل، أو في القضايا الفرعية مثل العلاقات السورية – اللبنانية.[76]

إن التقارب السوري – الإيراني يعزي القول بأن سورية أداة نفوذ إيراني بالمؤدى النهائي لما تطمح وتعمل له إيران منذ أكثر من عقدين من الزمن[77]، لذلك تسعى السياسة الخارجية الأمريكية بالضغط على سورية إلى فك أواصر هذا التقارب.

---

[75] Esther ,pan .2006.**syria, Iran, and the mid east conflict** .coucil on foreign relations .www.cfr.org\publicaion .

[76] سامح، راشد. 2006."إيران وسوريا :التحالف حول لبنان". **مجلة السياسة الدولية** . 166 ، 41: 134–137.

[77] غسان،المفلح .2007 . **العلاقات السورية الإيرانية ليست للمساومة**.www.elaph.com

واقع الأمر أن العلاقة المتبادلة بين سورية وإيران تشكل نوعاً ما مأزقاً لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بعد المأزق الكبير الذي تتلقاه في العراق، وبالتالي وضعت الولايات المتحدة سورية وتحالفها مع إيران في سلة عدائية واحدة تقريباً، بعد ضمها إلى قائمة الدول الممانعة للسياسات الأمريكية.

استناداً إلى ذلك، تعمل السياسة الخارجية الأمريكية عبر ضغطها على سورية على تفكيك التحالف بنزع عوامل القوة التي تملكها إيران: الملف النووي الإيراني، ونزع أوراق المناورة لدى كل طرف ليسهل النيل من الثاني.

وفي هذا الصدد، تتخذ السياسة الخارجية الأمريكية خطوات استراتيجية لفك أواصر هذا التقارب، حيث تسعى الاتصالات والرسائل التي تتلقاها سورية من أمريكا وحتى من إسرائيل إلى إقناع سورية بأن الرهان على إيران وحزب الله ليس مضموناً، وأن إيران التي تقف وراء سورية وتدعم مواقفها لن تستمر على هذا المنوال طويلاً، فيما لو حصلت إيران على ثمن مقبول في عقد صفقة مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووي وتخلت عن حليفتها سورية، وبالتالي فسورية لا تشكل إلا ورقة شراء ما تريده إيران من أمريكا، وفي المقابل تدرك إيران كذلك أن المواقف السورية ليست مطلقة، ومساندتها لإيران، وأيضاً حزب الله، ليست أبدية في حال استطاعت الولايات المتحدة أن تقيد لسورية مركزاً ونفوذاً إقليمياً مفقوداً.[78]

كما تسعى الإدارة الأمريكية إلى زعزعة التحالف بين سورية وإيران عبر غرس نوع من التفكير المنفرد لكل منهما تطلعاً إلى مصالح قطرية ربما تتعارض مع الاعتبارات المشتركة في التحالف بينهما، أو على الأقل لا تراعيها، فقد ارتأت الإدارة الأمريكية التوجه إلى البلدين لإحراز دور

[78] Robert o, freedman.2002.**The middle east enters the twenty-first century**. Florida university press of Florida.p352 -364.

إيراني– سوري[79] مشترك لحسم الصراع في العراق، ما يساعد على حصول صدام سياسي بينهما في ظل سعي إيران إلى تمرير الصبغة الشيعية في العراق، مما سيؤدي حتماً إلى تقاطع في المصالح وتراجع في العلاقات مع سورية التي تراهن على المقاومة التي تقودها قوى سنية فاعلة.

لقد أدركت السياسة الأمريكية أن مشروعها في المنطقة قد وصل إلى طريق مغلق، وذلك إثر نجاح عمليات المقاومة في العراق في تعطيل أو عرقلة مشروع الاحتلال، مما أتاح فراغاً سياسياً لا تستطيع أمريكا وحلفاؤها تعبئته، ووجدت الحل لملء الفراغ عبر السعي إلى سورية وإيران، ما يساعدها على تجاوز مطلبها ويعينها على حسم الصراع في العراق.

الدور المشترك المشار إليه من قبل سورية – إيران يستند إلى تأثير النظامين على الأطراف العراقية المؤثرة على معادلة الصراع الداخلي، فالتأثير الإيراني يتوقف عند الأحزاب الشيعية وميليشياتها، والتأثير السوري ينحصر على القوى والأحزاب السنية، وعلى فصائل معينة في المقاومة وعلى مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة، لذا تفترض السياسة الأمريكية إشراك الدولتين في ترتيبات جديدة، ومنحهما أدواراً تكاملية للتأثير على جميع الأطراف العراقية.

السياسة الأمريكية تدرك مسبقاً مدى محدودية كل طرف للتأثير على معادلة الصراع في العراق، وتدرك جيداً أن مشاركة "محور الشر" (سورية – إيران) قد تساعدها على خلق غطاء عربي أو إقليمي في حالة عمل عسكري موجه ضد إيران، وأما التلميحات الأمريكية المبطنة لدور إيراني – سوري في العراق فلا تتجاوز سوى عملية توريط أمريكي لكلا البلدين، وتأسيس خندق جديد قائم

[79] Early,warning.2007. **war with Syria and Iran =peace with Iraq.** blog. Washington post .com

على الطائفية. ففي النهاية، السياسة الأمريكية موجهة نحو تحقيق هدفها ومشروعها لخنق المقاومة والفوضى بإشراك سوري– إيراني قد يساعدها في ذلك.[80]

[80] سعد داوود، قريا قوس .2007 .**الدور الإيراني السوري في العراق.. فخ أمريكي جديد**.www.demokratia-shaabia.com

"الجولان حالة اللاحرب واللاسلم"

القسم الأول:

"عملية السلام العربية الإسرائيلية"

لم تكن سورية مصدر متاعب سياسية للاستراتيجية الأمريكية فقط، حيث إن هناك خلافاً إقليمياً بين سورية وإسرائيل له خصوصيته وديناميكيته الخاصة، البرهان على ذلك أن مركز الصراع بين الدولتين هو الجولان التي لم تتأثر بنجاح أو فشل المفاوضات مع بقية المناطق العربية في محادثات السلام الجارية في سياق الصراع العربي الإسرائيلي.

امتاز المسار التفاوضي السوري– الإسرائيلي عن غيره من المسارات العربية–الإسرائيلية الأخرى بوصفه صاحب أكبر عدد من الفرص الضائعة أو المضيعة، لأنه إلى اليوم لم يصل إلى إنجاز ما.

تعتبر سورية من أشد الدول التي تواجه الولايات المتحدة وإسرائيل صعوبة في التفاهم معها في مسار عمليات التسوية العربية الإسرائيلية، ذلك لأن سورية أكبر طرف معارض من الأطراف العربية. فمصر حصلت على كامل الأرض عبر المفاوضات والسلام، وفلسطين حصلت على الضفة الغربية وقطاع غزة ومارست حكماً ذاتياً عليهما عبر اتفاق أوسلو للسلام، ولبنان حررت الجنوب عبر المقاومة، فماذا عن سورية؟

سورية لم تتبع الأسلوب المصري أو الفلسطيني أو اللبناني في عمليات التفاوض مع إسرائيل، وبقيت المشكلة أمام سورية في كيفية تحقيق هدف الحصول على كامل الأرض مقابل السلام، وقدر

التنازل الذي يجب أن تقدمه لتحقيق هدفها منذ بداية موافقتها على الانضمام إلى عملية السلام في الشرق الأوسط التي أطلقتها الولايات المتحدة في مدريد 1991 إلى جنيف عام 2000.

خلال حكم حافظ الأسد، فشلت المساعي والجهود الأمريكية والإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق بسبب تمسك حافظ الأسد بسياسة متشددة أعاقت مسار التحرك السوري تجاه السلام، ربما حينها سورية لم تصل بعد إلى التهيؤ لدفع ثمن السلام بحكم دورها الإقليمي الذي كانت تسعى جاهدة إلى التمسك به عبر التزامها وتعنتها بمصطلح القومية العربية، ما يفسر عدم قدرة نظام الأسد على التوصل إلى حلّ بشأن الجولان كونه سيفسر على أنه استسلام سوري وتخلٍّ عن الثوابت بشكل يهدد الدور الإقليمي لسورية ومكانتها. الثوابت السورية بقيت مع انتقال السلطة من الأسد الأب إلى الأسد الابن ميراثاً سيشكل نقطة يصعب التعامل معها بالنسبة لبشار الأسد، كونه إذا تخلى عنها سيضعف مكانه وحكمه ويظهره في شكل المتخاذل، وهو أمر يشكل مفارقة حقيقية في ظل ما تمارسه الولايات المتحدة من ضغوطات على سورية، ليثير تساؤلاً فيما إذا كانت سورية في ظل عهد بشار الأسد، وفي ظل سياسة الحرب على الإرهاب، ستتهيأ لدفع الثمن مقابل تجنيبها تبعات سياسة ما بعد 11 أيلول، خصوصاً أننا لم نجد سورية تدخل نموذج المقاومة والحرب ضد إسرائيل لتحرير الجولان، كما فعلت لبنان، واكتفت باتباع أسلوب الوكالة أو الحرب ضد إسرائيل عبر أطراف أخرى من خلال استخدام الورقة اللبنانية ودعم حزب الله.

ولكن هذه السياسة في نهاية المطاف أوصلت إسرائيل إلى عدم استمرارها في احتلال الجنوب اللبناني، لأن عمليات المقاومة من قبل حزب الله شكلت سياسة مكلفة على إسرائيل نفسياً وعسكرياً واقتصادياً. ومع مقارنة أوضاع الجبهة اللبنانية المقاومة بجبهة الجولان، فإن جبهة الجولان أكثر

هدوءاً في الصراع الإسرائيلي ليصل بالطرف الإسرائيلي إلى اقتناع بأن السلام مع سورية ربما سيشكل خسارة لبعض أجزاء الأرض (الجولان)، في حين أنها لا تخسر شيئاً باستمرار الوضع الحالي على ما هو عليه من الاحتلال، خاصة أن أقصى ما سيتحصل عليه من سورية هو سلام بارد.

اتصالاً مع ما جاء في مقدمة الموضوع، وبشكل عام، هناك الكثير من التشابكات المحيطة بالموقفين السوري والإسرائيلي في مسار التسوية السلمية، والنقطة الأهم في ذلك تتمثل في البعد الأمريكي الذي يعد دوره العامل الأساسي في عملية التسوية بين إسرائيل وأي من الأطراف العربية. ومما جاء في سياق البحث واضح تماماً أنه بعد هجمات 11 أيلول وسياسة الحرب على الإرهاب، والحرب الأمريكية ضد العراق، أصبحت سورية أكثر الدول العربية التي تتعرض للضغوط الأمريكية، الأمر الذي نبع نتيجة للموقف السوري الذي لم يتقيد لمقولة بوش: "من ليس معنا فهو ضدنا"، ما يعني أنه لم يعد بوسع سورية أن تعتمد على سياسة المناورة السابقة في سلسلة المسارات التي مرت بها في عمليات التسوية السلمية مع إسرائيل.

تجلى الموقف السوري من خلال بدء وإطلاق الرئيس السوري بشار الأسد ما سمي بمبادرة الأسد الخاصة باستعداد سورية لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل، واتسمت مبادرة بشار الأسد تلك بنوع من الحنكة السياسية، حيث دلت على مدى حسن النية السورية في التعامل مع الولايات المتحدة، وإبعاد كل الاتهامات التي وجهت لها، وكذلك الأمر بالنسبة لرغبة سورية بإحراج إسرائيل والولايات المتحدة بأسلوب تقاذف الكرة بين الطرفين.

بالمقارنة بين الظروف الدولية التي تحصل على ساحة النظام الدولي، نلاحظ أن كل تغير في مجريات الأحداث الدولية يؤثر على مسار أطراف النزاع، كون سورية أحد أطراف النزاع العربي– الإسرائيلي، وكانت دائماً تقف على الطرف النقيض أثناء الحرب الباردة، وفترة قوة الاتحاد السوفييتي كانت سورية تعتبره سند ظهر لها في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، بحيث كانت ترفض سلسلة المبادرات الأمريكية الشرق أوسطية لحل الصراع القائم، مع التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية وغيرت من هيكلة النظام الدولي، بأن أصبح مقصور على نظام أحادي بعد أن انهار منقذة الاتحاد السوفييتي سابقاً، وظهور الولايات المتحدة الدولة العظمى والقوية والمهيمنة على هيكل النظام الدولي. [81]

بعد التفرد الأمريكي بالنظام العالمي، انطلقت برؤية جدّية في ظل الصراع الدائم العربي– الإسرائيلي عبر إشراكها جميع أطراف النزاع في عملية تفاوضية سلمية شاملة انطلقت من مؤتمر مدريد عام 1991، دعت فيها إلى إشراك سورية في العملية كونها، كما ذكرت، أشد الأطراف معارضة لأي عملية سلام مع إسرائيل، هنا جاءت المفارقة الحقيقية لسورية إدراكاً بأن الولايات المتحدة وحدها من يستطيع تحقيق السلام في الشرق الأوسط، سواء عبر ضغطها على إسرائيل أو عبر توظيفها لمجمل سياستها في الشرق الأوسط لصالح عملية السلام. لذلك جُرّت سورية إلى سلسلة العمليات التفاوضية مع إسرائيل والولايات المتحدة، لكن ضمن شروط مسبقة بتعهد إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو مقابل التنازلات التي ستقدمها سورية.[82]

[81] Neil, quilliam .1999.**syria and the new world order** .UK:Garnet publishing limited.pp.176-178
[82] Shlomo,borm.2004."Israel-sryia negotatiations; areal possibility?" .**strategic assessment** .7,.1: 3-6.

بادئ الأمر، لا بد من التأكد من أن سورية وافقت على مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش التي أطلقها في عام 1991 الخاصة بعقد مؤتمر دولي للسلام عرف بمؤتمر مدريد، الذي حمل بإطاره الشكلي المطالب السورية مثل السعي لتسوية شاملة طبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي 242، 338، والتأكيد على مبدأ "الأرض مقابل السلام"، لكن الصيغة المقترحة كانت بعيدة عما كانت سورية تصر عليه فيما يتعلق بالدور الإجرائي للمؤتمر، فالأمم المتحدة أعطيت دور المراقب، والمؤتمر كان مجرد مظلة لمفاوضات فردية من دون الالتزام بشروط مسبقة، لكن، كما أشرت سابقاً، بسبب التحولات التي أصابت موازين القوى الدولية والإقليمية وافقت سورية على المبادرة، حتى تستفيد في الوقت نفسه من هذه المتغيرات فيما يتعلق بالموقف الأمريكي.[83]

منذ مدريد انطلقت المفاوضات السورية– الإسرائيلية في عهد حافظ الأسد بثلاث مراحل أساسية، هي: فترة حكم إسحاق شامير، وفترة حكم إسحاق رابين، وفترة حكم شيمون بيرز. فقد عقد فيها الطرفان خمس جولات تفاوضية لم تثمر عن أي نتائج تذكر إبان إسحاق شامير الذي كان أعلن عن استعداده للتفاوض عشر سنوات دون أن يقدم أي تنازلات مفترضة فترة رابين، عام 1992 قدم السوريون مشروع "إعلان مبادئ" تضمن مطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967، مقابل إنهاء حالة الحرب وتوقيع اتفاق سلام لا معاهدة سلام، انطلاقاً من ربط دمشق مسألة التطبيع بالانسحاب الكامل من الجولان، والتزاماً بمضمون القرار 242. ومع التطورات التي حصلت في الجنوب اللبناني وتكبد إسرائيل خسائر فادحة من حزب الله، أدار رابين ظهره لسورية ليتوجه نحو استكمال اتفاق أوسلو مع ياسر عرفات، وبعد إتمام هذا الاتفاق

---

83 Moshe ,maioz.1995.**sryia and Israel from war to peace –making** .ny:: oxford .university press.pp.215-218

عاد رابين عام 1994 بوساطة وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، إلى سورية لتحديد الاتفاق. وكمحصلة لجهود الوساطة الأمريكية تمكن الطرفان عام 1995 من صياغة اتفاق تفاهم حول الترتيبات الأمنية بإقامة منطقة منزوعة السلاح، وشبكات للإنذار المبكر عقب انسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان، بالرغم من بروز بوادر التفاهم بين الطرفين، إلا أن الاتفاق لم يتم بفعل جماعات الرفض الإسرائيلية، بل تم اغتيال رابين الذي ساهم في تعقيد الوضع تماماً.[84]

كانت هناك محاولات عدّة لتحديد سير المفاوضات السورية الإسرائيلية، في محاولة للتوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين بعد موت رابين. وعام 1996 مرحلة شيمون بيرز، حاول ربط العلاقات مع سورية بنظام إقليمي للتعاون والتنمية الاقتصادية، فلم يجر التركيز في هذه المفاوضات في "واي ريفر"على ملف الانسحاب من الجولان، بالرغم من عقد الطرفين أكثر من عشر جولات تفاوضية بينهما، لكنها في النهاية لم تثمر أي اتفاق، وصولاً إلى المفاوضات في مرحلة نتنياهو، حيث جمدت المفاوضات بين الطرفين، إذ رفضت إسرائيل التعامل مع النظام السوري لاعتباره نظاماً خارجاً عن الديمقراطية، وبالتالي لا يتم الحوار معه، عدا عن الانقسام الحاد في الرأي بين حزب العمل الإسرائيلي الذي رأى أن السلام مع إسرائيل يقوم فقط على شبكة من العلاقات الأجنبية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية بما يتجاوز مفهوم الحرب أو السلام البارد إلى السلام المؤسس فقط لتشابك المصالح في إطار منظومة شرق أوسطية تحتل فيها إسرائيل موقعاً مركزياً، أما رؤية الليكود فهي أعطت الأولوية لعنصر الأرض للاحتفاظ بالجولان

[84] مصطفى، الحاج علي. 2000."التطورات والنتائج المحتملة للمفاوضات السورية –الإسرائيلية" .**مجلة دراسات شرق أوسطية** .

والمستوطنات، وهو ما قبله نتنياهو، وإزاء هذا التناقض، كان من المحتم أن تتجمد المفاوضات على المسار السوري– الإسرائيلي.

استمرت فترة الجمود التفاوضي بين الطرفين تقريباً 4 سنوات، حتى ساهمت أعمال المقاومة اللبنانية (حزب الله) في الجنوب اللبناني في إطلاق موجة من التضامن العربي مع لبنان وحقه في المقاومة، وكذلك مع سورية ومواقفها التفاوضية، وأيضاً مع ما شهدته المنطقة من تحركات شعبية ورسمية لدعم المقاومة، أخذ الموقف الأمريكي يشهد نوعاً من التغير في الموقف إزاء عمليات المقاومة والمفاوضة مع إسرائيل بدعوة وزير الخارجية الأمريكية آنذاك أولبرايت بفتح الطريق أمام استئناف المفاوضات على المسار السوري– الإسرائيلي، بإشراف الرئيس الأمريكي كلينتون آنذاك، والغرض منه فرض نوع من الهدنة غير المعلنة في الجنوب، أو على الأقل بتبرير الوضع بانتظار توفير شروط انسحاب يتفق عليها الطرفان.[85]

على الرغم من المحاولات الحثيثة من قبل الدول العربية والغربية والرئيس كلينتون لإنجاح العملية والتي كادت إسرائيل تقتنع بالانسحاب من الجولان تقريباً مع بقاء السيطرة الإسرائيلية على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية، وهو ما رفضته سورية، فإن هذه المحاولات في مطلق الأحوال جوبهت بتعقيدات عدة ساهمت في تهميش الدور السوري في سير عمليات التسوية، ومن أبرز تلك التعقيدات استمرار الخلاف في وجهات النظر بين إسرائيل وسورية التي تصرّ على حدود الرابع من حزيران، أما بالنسبة لموضوع الترتيبات الأمنية، فتصر سورية على تطبيق مفاهيم التكافؤ والتساوي والتماثل، فيما تصر إسرائيل على الانسحابات غير المتوازنة، وبالنسبة لموضوع المياه تصر إسرائيل على الاحتفاظ بكل مصادر المياه، ولا سيما بحيرة طبرية، عدا عن

[85] Carl, brown .2004. **Diplomacy in the middle east.** London :I.B tauris and co ltd.p159-179.

تعقيدات الوضع الداخلي لإسرائيل، حيث أخذ رصيد باراك يتآكل بسبب موضوع الانسحاب من جنوب لبنان.

ذلك الأمر تقارب مع نهاية ولاية الرئيس كلينتون الذي ساهم في تراجع فاعلية سير العملية، في مطلق الأحوال توقفت المفاوضات السورية– الإسرائيلية منذ يناير 2000 بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، وبعد أن اشتد مرض حافظ الأسد، مما أدى إلى وفاته.

بعد موت حافظ الأسد، وتسلم ابنه بشار الأسد زمام الحكم، أُثير تساؤل كبير فيما إذا كان بشار الأسد سيسير على نهج والده في التفاوض، أم سيكون أكثر ليونة من والده وسيتمكن من تحقيق السلام مع إسرائيل.

ماذا تمثل هضبة الجولان في وعي الإسرائيليين، وفي وعي حافظ الأسد، بحيث اختلف وضع الجولان عن باقي الأراضي المحتلة. ولم يتم أي اتفاق ولو جزئياً منذ بداية مفاوضات السلام من مؤتمر مدريد 1991 وحتى توقفها تماماً بتسلم أرئيل شارون رئاسة الوزراء في إسرائيل عام 2000، وإقرار إسرائيل أن حافظ الأسد "هو الوحيد الذي لا يعاملنا نحن الإسرائيليين كبشر".

الجولان أصبح بمثابة "رهان جيوبوليتكي"[86] بين إسرائيل وسورية، لدى العودة إلى الرؤية التاريخية والجغرافية لأرض الجولان، نجد أن لها أهمية استراتيجية استثنائية يرفض الطرف الإسرائيلي التنازل عنها، وتتعزز أهمية الجولان بسبب موارده المائية الإقليمية، حيث يمكن إسرائيل من السيطرة على تلك المصادر، فمصادر المياه الأردنية، الأنهار الثلاثة التي تزود نهر الأردن بمعظم المياه، بانياس الذي ينبع من سورية، والحاصباني الذي ينبع من لبنان، وكمية ضخمة من نهر الأردن اليرموك التي تبلغ 3 ملايين متر مكعب في السنة، جميعها تتدفق إلى نهر

[86] رضوان، زيادة . 2005. **السلام الداني المفاوضات السورية – الاسرائلية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 691.

الأردن من الجولان، كما أن حوض بحيرة طبرية يزود إسرائيل بحوالي 30% من استهلاك إسرائيل للمياه، ولهذا السبب فإن محاولات السيطرة المتبادلة على المياه بين سورية وإسرائيل كانت مصدر نزاع وعدم تفاهم بين الطرفين، أما الميزة الثانية للجولان فتتصب في الذريعة الأجنبية، إذا تروج إسرائيل دوماً للميزة الأمنية، فالجولان مهم لأمن إسرائيل، بحيث يحمل صفات طبوغرافية، كونه عبارة عن مرتفعات قد تساعد سورية في شن ضربات على إسرائيل، خاصة أن الجولان يطل على مناطق إسرائيلية آهلة بالسكان وقريب من أغلب الأهداف الحيوية الإسرائيلية لذا تنظر إسرائيل إلى مرتفعات الجولان على أنها منطقة فاصلة تنفع الأغراض الدفاعية في حال تعرضت المناطق الإسرائيلية لاعتداءات من خارج الأراضي الفلسطينية، على أساس أن إسرائيل تضع في الاعتبار أنها مهددة من قبل جميع جيرانها العرب، لذا فقدان هضبة الجولان يشكل خطراً حاسماً على أي هدف استراتيجي إسرائيلي.

بالنسبة للموقف السوري من الجولان، سورية وضعت العنصر الإقليمي والقومي في صراعها مع إسرائيل أساساً، ربما يكون ذلك أو لا لا يكون حقيقياً، ولكن سورية وضعت لنفسها أنها المدافع عن المصالح العربية، وأولها الحقوق الفلسطينية واللبنانية في سياق استراتيجيتها بالبحث عن الدور المركزي و الإقليمي بين دول المنطقة. [87]

يؤمن السوريون أن السلام يجب أن يكون مستقراً ودائماً، وبالتالي يجب أن يكون شاملاً، ويؤمنون أيضاً أن الاتفاقات المنفردة تحفز فقط على زيادة التسلط الإسرائيلي على العرب لتقديم تنازلات أكثر، وبالرغم من كل الاعتبارات السابقة الذكر فإن سورية لن تتردد في تحقيق تقدم في مفاوضاتها مع إسرائيل قبل الأطراف العربية الأخرى.

---

[87] رضوان، زيادة.2004.**الجولان في صراع السلام**. سورية: الأهالي للتوزيع والنشر. ص 62-73.

هذا ما عكسه الأسد في تفكيره وقوله "عندما نتحدث عن سلام شامل لا نعني أن يسير الجميع كتفاً إلى كتف، كما الجنود في العرض العسكري، ربما يحصل تقدم صغير على أحد المسارات، وبعض التأخير على مسار آخر، جميع الأطراف العربية تدرك أن هناك خصوصيات أكيدة متعلقة بكل قضية، كما أنهم مقتنعون أننا نسير نحو الحل الشامل، فالتقدم في قضية واحدة ربما يتم بسرعة أكبر من قضية أخرى.[88]

إذاً هل نستطيع أن نؤكد أن سورية يمكن أن تتخلى عن ثوابتها القومية تجاه إيران وحزب الله وفلسطين، وتشهد انفراجاً في علاقتها مع إسرائيل والولايات المتحدة عندما تجد الضمانات التي كانت تبحث عنها بتوفير دور مركز إقليمي اقتصادي سياسي في المنطقة، في ظل المتغيرات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية، من تعرض مركز النظام الدولي لهجمات غير مسبوقة أثرت على مجمل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح منطلق القوة وفرض الهيمنة في محاولة لفرض العزلة الدولية على الدول والجماعات التي تصفها بالمارقة نتيجة تبنيها سياسات وتوجهات مناوئة للتوجهات الأمريكية، أبرزها مناطق الشرق الأوسط، ودليل ذلك ما تعرض له العراق من حملة عسكرية أمريكية وإسقاط نظامه، حيث أثر على سورية، إذ أصبحت هدفاً ثانياً بعد العراق من خلال ما تتعرض له من ضغوطات أمريكية واسعة أدت إلى فرض قانون محاسبة سورية، تعرضت من خلاله إلى عقوبات اقتصادية دبلوماسية سياسية واسعة. نلاحظ هنا أن الوضع اختلف تماماً عن السابق، سورية اليوم محكومة من قبل بشار الأسد الابن الحديث العهد، الذي حاول

[88] رضوان، زيادة. 2004. مصدر سبق ذكره .ص 72.

التخفيف من الضغوط عليه بإطلاق مبادرة للسلام، يستأنف فيها المفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة كطريق للنجاة من التصنيف كدولة مارقة.[89]

يمكن القول باختصار إن آفاق السلام السوري– الإسرائيلي يرتبط بمناخ دولي إقليمي أكثر من ارتباطه برغبة داخلية، وبالتالي تأمين مناخ السلام يعتمد بشكل رئيسي على وجود جهود دولية أمريكية بالتحديد، ومبادرة الأسد لم تلق ترحيباً لم تأخذ على محمل الجدّ، فعلى سبيل المثال وليام بيرنز، مساعد وزير الخارجية الأمريكي 2004، أكد ضرورة عودة المفاوضات الإسرائيلية– السورية، لكنه في الوقت نفسه لم يؤكد وجود أي استجابة أمريكية رسمية للعرض الذي قدمه الأسد بدعوة شارون ببدء المحادثات.[90]

بعد أحداث هجمات 11 أيلول 2001 كان على سورية أن تغير الطريق، ففي بداية الأمر أبـــدت مساعدتها للولايات المتحدة، فقامت المخابرات السورية بالمساعدة في منع وقــوع هجــوم 2002 على القاعدة العسكرية الأمريكية في البحرين، وكذلك استطاعت القبض على بعض المتورطين في الهجمات من تنظيم القاعدة، لكن لم يلبث بشار الأسد على ذاك الحــال، الحــرب علــى العــراق وسلوكيات سورية في الحرب جعل من سورية موضع شك وحساب، لذلك وجدت ســورية فــي المبادرة الاختيار المنطقي و السليم لها، لتعيد علاقتها مجدداً بالولايــات المتحــدة، بعــد انهيــار المفاوضات الإسرائيلية– السورية عام 2000، ذلك الفشل الذي أعاق من إمكانية وجود علاقــات طيبة مع الولايات المتحدة .

---

[89] فتوح،هيكل .2007.**إدارة بوش: من سياسة فرض العزلة إلى الانعزال**. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث . www.ecssr.ac.ae

[90] Steven simon ,&jonathan steven.2004."the road to Damascus". **Foreign Affairs** . l .83,.3:50-54.

بشكل عام تعاملت الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون مع الموضوع، على أنه ليس إلا لتخفيف الضغط عن سورية، وأن المبادرة عبارة عن رسالة موجهة للرأي العام الأمريكي للتأثير عليه وعلى صورة سورية كدولة راعية للإرهاب كونها توفر غطاء لعناصر القاعدة وقواعد نابعة لمنظمة حزب الله، ومكاتب الفصائل الفلسطينية، وتجنيب المصادقة على قانون محاسبة سورية، كون المبادرة جاءت قبل مصادقة الرئيس الأمريكي على القانون لإخراجه إلى حيز التنفيذ، لذا جاءت ردة الفعل الإسرائيلية بالرفض، فرفضت المبادرة بالرغم من الطرف النقيض الذي شجع على استئناف المفاوضات مع سورية.

لقد أكد شارون أنه لن يعيد هضبة الجولان إلى سورية ولو مقابل سلام كامل معها، كذلك الأمر أكد أنه فيما إذا إسرائيل ستتفاوض مع الجانب السوري في يوم ما فإن إسرائيل ستطالب بمطالب إقليمية في الهضبة، حتى ولو استجابت سورية للشروط الإسرائيلية لاستئناف المفاوضات، بغلق مكاتب الفصائل الفلسطينية، ووقف دعمها لحزب الله، وأن أي مفاوضات مع سورية يجب أن تبدأ من نقطة الصفر، وليس كما طالبت سورية أن تبدأ عند النقطة التي توقفت عند مرحلة باراك.

على الرغم من هذه التصريحات، ولاختبار حقيقة النية السورية للسلام مع إسرائيل، عملت إسرائيل بتوجيه دعوة إلى بشار الأسد لزيارة إسرائيل رداً على المبادرة، وجددت الدعوة عام 2004 إلى الرئيس السوري لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل سراً أو علناً، في أي مكان دون شروط مسبقة.

جاءت الخطوة الإسرائيلية تلك لإرباك الصف السوري وإظهار سورية والرئيس بشار بمظهر الرئيس الرافض للسلام، مشيراً إلى أن إسرائيل ستنسحب من بعض أراضي هضبة الجولان

لتحتفظ لنفسها في النهاية بخط المرتفعات الصخرية كخط دفاعي.[91] هكذا استطاعت إسرائيل قذف الكرة بالملعب السوري، ووضعها أمام اختبار وخيار صعب لاستئناف التفاوض مع إسرائيل. واعتبرت تلك الخطوات شروطاً أساسية إسرائيلية، حتى تثبت سورية مدى حسن نيتها وجديتها في التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، كذلك الأمر تثبت مدى رغبتها في تغيير سياستها لتتماشى مع الرغبة الأمريكية في إطار حربها ضد الإرهاب والدول الداعمة له.

أما عن طبيعة السلام المطلوب من إسرائيل والولايات المتحدة، وهو ليس الانسحاب من الجولان، لكن توقيع اتفاق يضمن أن تنعم إسرائيل بالسلام والهدوء من هجمات حزب الله المدعومة من سورية، في مقابل السلام والهدوء والتعايش وإقامة علاقات ثنائية ثلاثية في جميع المجالات بين سورية وإسرائيل وأمريكا، على غرار العلاقات السلمية بين مصر وإسرائيل، فالسلام مع سورية لا بد من أن يحل كل المشكلات المطروحة والعالقة بين الجانبين، بما فيها حل مشكلة الإرهاب.

من الأهمية بمكان عندما نتطرق إلى سير العمليات التفاوضية السورية– الإسرائيلية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي أن نذكر الارتباط اللبناني السوري بالتفاوض مع إسرائيل، نظراً للالتقاء السوري في مزارع شبعا في الجنوب اللبناني التي ما زالت واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، والتي ما زالت غير معروفة ومحددة بعد هل تعود للبنان أم لسورية، كما تدعي أنها جزء من أراضيها الواقعة على الحدود السورية اللبنانية. إذاً، فالمسألة السورية واللبنانية المرتبطة بأرض الجولان ومزارع شبعا ترتبط مع بعض في إطار العملية التفاوضية، وبالتالي سورية تسعى إلى عدم التوصل اللبناني إلى سلام أو اتفاق منفرد مع إسرائيل بخصوص مزارع شبعا، ما قد يقود سورية إلى انعزال دبلوماسي نهائي، فيما لو انقلبت الظروف السياسية على حزب الله

[91] أيمن ،عبد الوهاب .1997."سورية بين المواجهة الحتمية وتغير المعادلة التفاوضية ".**مجلة السياسة الدولية** ،128: 133 +134

بتقويض أمريكي لإيران قد تقلم به أظافر حزب الله وتجعله يعمل على التفاوض والاتفـــاق مـــع إسرائيل حول مزارع شبعا أو فيما لو تعرضت لعمليات مقاومة عنيفة من حزب الله وإيران تؤدي بها إلى مزيد من الفشل بعد الفشل الذي لاقته في حربها الأخيرة على لبنان 2006، لذلك ســورية تسعى جاهدة إلى إبقاء الوضع اللبناني حول مزارع شبعا كما هو، وتسعى إلى التمســك بورقــة حزب الله وإيران كأوراق رابحة للمساومة مع الولايات المتحــدة وإســرائيل حــول مرتفعــات الجولان، وحول المطالب الإقليمية التي تتوق لها فلن تتنازل عنها بثمن رخيص. [92]

[92] مصطفى الحاج ،علي .1999."رؤية إسرائيلية للسلام مع سورية "، **مجلة شؤون الأوسط**. 85: 70+75

القسم الثاني:

ملامح السياسة الخارجية الأمريكية المستقبلية تجاه سورية

الخيارات المطروحة أمام الولايات المتحدة

في سياق ما تناولته الدراسة من مفاصل ساهمت في إغناء السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية، حددت الولايات المتحدة أجندة سياسية تواقة تجاه سورية، تتضمن أهدافاً للحيلولة دون تدخل سورية في الأهداف الأمريكية في العراق، ووضع حدّ لدعم سورية للجماعات الإرهابية الفلسطينية وحزب الله اللبناني، وإيقاف تطوير برامج الأسلحة الكيميائية السورية، وإنهاء الوجود السوري كاملاً من لبنان، والعمل على تعزيز مشروع الشرق الأوسط الكبير عبر الإصلاح السياسي والاقتصادي السوري في محاولة دون إثارة عدم استقرار المنطقة للحد من أن تصبح سورية مصدراً للتطرف الإسلامي.

تتعدد السيناريوهات المحتملة للسياسة الخارجية الأمريكية المثلى التي قد تتخذها تجاه سورية، ذلك لمدى الاستجابة السورية للسياسات والأهداف الأمريكية. ونحن لسنا إلا في صدد تحليل ما يمكن توقعه من سياسات أمريكية متبعة تبعاً لما حوته الدراسة من مفصليات أساسية اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه سورية.

تبقى الاحتمالات المطروحة مجالاً واسعا ومفتوحاً أمام القراء والدارسين، في تحديد ما يمكن رؤيته من سياسات أمريكية مستقبلية تجاه سورية، فهي ليست مقيدة في طرح واحد. يمكن أن نحدد عدة خيارات واستراتيجيات بديلة للسياسة الخارجية الأمريكية بناءً على ما جاء في سياق الدراسة، من هذه الاستراتيجيات:

- احتمالية تعرض سورية لضربة عسكرية أمريكية إسرائيلية، لا تكون مشروطة بضـــرب عسكري مباشر، واحتمال أن تكون ضربات جوية هجومية محدودة كنوع من التهديد والتحذير غير المباشر.
- قد تتحول الضربة العسكرية المحددة غير المباشرة إلى ضربة مباشرة بمـــا إن السياســـة الخارجية الأمريكية بعد هجمات 11 أيلول قد أصبحت تعتمد على الانتقاء والاســـتباق، كمـــا تصرفت مع أفغانستان والعراق، وبما إنها لقيت فشلاً في العراق احتمال أن تعـــوض فشـــلها بضربة أخرى مجاورة لسورية أو لإيران، ففي حال ضربت إحداهما تتأثر الثانية، بالإضـــافة إلى أن سنوات حكم إدارة بوش أوشكت على الانتهاء فلا مانع لديه أن يختتـــم دورة حكمـــه بضربة عسكرية جديدة في المنطقة ليدخل في سجله التاريخي.
- قد تستمر السياسة الخارجية الأمريكية في ممارسة الضغوطات علـــى ســـورية بـــاللعب بالورقة اللبنانية، حتى تتخلى سورية عن وقف دعمها لحزب الله سياسياً، وتغلق حدودها مـــع إيران، بما إنها الممر لإمداد العراق بالمقاتلين والأسلحة. فكما استطاعت الولايـــات المتحـــدة الضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار"1559" وإجبار القوات السورية على الانسحاب من لبنان، استطاعت أن تضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار 0117 لإنشاء محكمـــة العـــدل الدولية لمحاكمة مرتكبي الاغتيالات في لبنان، وإذا تمت بالفعل فستكون ســـورية علـــى رأس المطلوبين دولياً، مما سيؤثر على نظام الحكم السوري باستبداله بنظام سوري جديـــد مـــوالٍ لأمريكا وإسرائيل يتماشى مع المشروع الشرق الأوسط الجديد.

- وفقاً لقانون محاسبة سورية الذي أقره الكونغرس الأمريكي قد يضع سورية في خندق ضيق في حالة تنفيذه نظراً لما يحويه من عقوبات على الأصعد المختلفة، لكن أهمها العقوبات الاقتصادية في حالة تضيق أمريكا على سورية من الناحية الاقتصادية بمنع دول الاتحاد الأوروبي من التعامل مع سورية اقتصادياً، مما قد يعقد المسألة أكثر في إصرار سورية على التمسك بسياستها المنافية للسياسات الأمريكية. لكن في حال استخدمت الإدارة الأمريكية سياسة أو استراتيجية الشراكة الاقتصادية، يمكن أن تحدث تغيراً إيجابياً في النظام السوري، من ناحية حركة الإصلاح المدعوة بالشرق الأوسط الجديد برغبة الرئيس بشار الأسد بإحداث تغييرات وإصلاحات سياسية واقتصادية، لكنه يتنافس مع الحرس القديم لوالده الذي يريد البقاء على الوضع الراهن في سورية. فبدلاً من فرض عقوبات اقتصادية، تعمل السياسة الأمريكية على رفع القيود على مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط، وتسمح للأموال بالتدفق على المنظمات الحكومية وغير الحكومية في سورية، ذلك أن المصلحة الاقتصادية في النهاية تصب فوق جميع المصالح، فالمشاركة الاقتصادية الأكبر والتجارة الحرة تكافح الإرهاب عن طريق تشجيع نشر الديمقراطية والحرية السياسية، والبديل الأفضل للولايات المتحدة إحداث مشاركة مع سورية، وليس إحداث منعطفات وتهديدات، فبمساعدة بشار ستجد الولايات المتحدة أنها الوسيلة الأكثر نفعاً لها.
- احتمالية إعادة البدء والتجديد بالمسار السوري في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفقاً للتجربة الطويلة من المفاوضات الإسرائيلية– السورية في التسعينيات، فقد يعتبر تجديد مسار المفاوضات السوري الطريقة الممكن تحقيقها في نظر السياسة الأمريكية، والتي ربما ستعيد

تحسن العلاقة بين الولايات المتحدة وأمريكا في حال تم التراضي بين الطرفين أو في حال استطاعت الولايات المتحدة تأمين ما تريده سورية من مركز إقليمي.

سوف يتيح استئناف المفاوضات مع سورية للإدارة الأمريكية إمكانية وضع حد للخلافات مع سورية حول القضايا العالقة بينهم ضمن إطار سياسي يسهل على أمريكا وسورية التعامل معه، وكذلك الأمر سيسهل فيما بينهم التعامل حول القضايا التي تتعلق خارج نطاق الصراع العربي الإسرائيلي، كالعراق مثلاً، ربما بإشراك سوري في عملية استقرار الوضع الراهن في العراق بعد أن ظهرت بوادر ضمنية مع سورية حول العراق تجلت في وثيقة بيكر ــ هاملتون التي اعترفت فيها سورية بشرعية الحكومة العراقية.

علاوة على ذلك، إذا تشكلت اتفاقية مع سورية فإن ذلك سيشكل أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل من أجل إكمال حلقة السلام مع العرب، وبذلك سوف تلغي التهديد لحزب الله على الأمن الإسرائيلي، وسوف تزيل قاعدة إيران في المنطقة.

وما على الولايات المتحدة سوى أن تبدي جدية حقيقية في الرغبة للتوصل إلى حل نهائي لسورية وإسرائيل بعد أن بادرت سورية بالرغبة في استئناف التفاوض مع إسرائيل برعاية أمريكية جدية ليست على غرار المرات السابقة التي أبدت فيها أمريكا أهمية ضئيلة مقارنة بالقضية الفلسطينية، على الولايات المتحدة أن تجذب سورية إلى العملية السياسية التي تم استبعادها منها في الوقت الحالي.

الخـــــاتمة:

كان الشرق الأوسط مركز الاهتمام الاستراتيجي الأول للسياسة الأمريكية، حيث باتت قضية السيطرة التامة عليه في سلم أولوياتها، ويعود هذا التركيز الأمريكي الكبير على منطقة الشرق الأوسط إلى عوامل واعتبارات متعددة، وتتشابك هذه العوامل فيما بينها وفق درجات متباينة، أي درجة مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية المباشرة في المنطقة.

مع حدوث هجمات الحادي عشر من أيلول، حدثت تغيرات جدية ومباشرة على إدارة الولايات المتحدة لسياستها الخارجية، أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تحكم بمنظور أكثر واقعي براغماتي، حيث طفا على السطح السياسي الأمريكي استخدام سياسة "القوة والحرب" لحماية الأمن القومي الأمريكي، خاصة بعد ان تعرضت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأعظم في العالم إلى تهديدات من قبل لاعبين غير فاعلين على خريطة السياسية الدولية.

أطلقت الإدارة بعد أحداث 11/9 سياسة الحرب العالمية على الإرهاب، ضـــمن هـــذه السياســـة صارت منطقة الشرق الأوسط تحتل أهمية استثنائية في برامج ومخططات سياسية الحرب علـــى الإرهاب على اعتبارات دول الشرق الأوسط منبع البؤر الإرهابية التي تحارب الولايات المتحـــدة الأميركية. وعلى هذا الأساس، كانت سورية من بين الدول التي شملها برنامج السياسة الخارجية الأمريكية، بالرغم من أن سورية دولة نامية ضعيفة اقتصادياً، فقيرة نفطياً لا تحمل مقوم الإغراء المادي بامتلاكها آباراً نفطية، بمقدار ما تحمل من مقوم الإغراء السياسي والاستراتيجي ليس فقط للولايات المتحدة بل لإسرائيل في المنطقة. فالوضع السوري اليوم على مفترق طرق بين محاولته الاندماج مع النظام الدولي وبين محاولته البحث عن مكان له في النظام الإقليمي العربي.

العلاقة السورية الأمريكية شهدت وما زالت تشهد مرحلة شد الحبال، منذ التاريخ من يوم الاستقلال حتى اليوم هو تاريخ تصادمات، واضطرابات وتصارع ارادات، وما حالات الانفراج والتفاهمات إلا لحظات حاولت الدولتين الاستثمار فيها، لكنها لم تصل يوماً إلى مرحلة التواصل على قواعد ثابتة ومستقرة، انما كانت على أساس تبادل المصالح والمنافع.

والحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية فهي تتماشى وفقاً للظروف والمتغيرات التاريخية والدولية، وكذلك تقوم على محددات سياسية عدة، منها محدد أخلاقي وقيمي، محدد القوة بناءً على أيدلوجية الحضارة الرائدة وتنطلق إلى الخارج بناءً على مبررات تجدها وحدها، لذلك تواجه تحدياً دائماً لحاجتها إلى أيدلوجية واستراتيجية طويلة الأمد.

الولايات المتحدة الأمريكية خرجت بعد الحرب العالمية الثانية قوة عالمية أولى في نظام دولي ثنائي القطبية، ثم إلى قوة عالمية وحيدة في نظام دولي أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي سابقاً، واليوم تسعى الولايات المتحدة للمحافظة على مكانتها كقوى وحيدة في العالم بعد أن تعرضت لتهديد في عقر دارها.

استغلت الإدارة الأمريكية التهديد المعروف بهجمات 11 سبتمبر على واشنطن ونيويورك لتنفيذ استراتيجيتها الدولية، ووظفت معها التعاطف الدولي في استصدار قرار مجلس الأمن (1373)، ما يسمح لها بضرب كل من له علاقة بالإرهاب، وحددت سياستها الخارجية الخصوم في ثلاث فئات: قوى إرهابية، ودول ترعى الإرهاب، ودول تفرخ الإرهاب. هنا، وُضعت سورية في الصنفين الثاني والثالث، أي من ضمن الدول التي ترعى الإرهاب وتعتمد سياسة تفرخ الإرهاب، ووضعت العالم أمام خيارين: إما مع أمريكا أو مع الإرهاب، وجعلت من محاربة الإرهاب اعتماد

سياسة الاستباق والوقائية والضربة أولوية دولية، ما سمح لها بالتحرك بحرية إلى أفغانستان والعراق و الإمساك بمعظم الملفات الإقليمية والدولية كلبنان وفلسطين.

وأدى ذلك إلى تنفيذ استراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة العربية بالاعتماد على عدة أسس، أهمها: منع قيام أي دولة عربية بدور إقليمي، وحصر تحرك كل دولة داخل حدودها، والتحكم في مستوى تسلح الدول العربية كماً ونوعاً، وعرقلة عمل مؤسسات العمل العربي المشترك، مما ادى الى انهيار شبه كامل للنظام الاقليمي العربي حيث بلغ التفكك حد التركيز على المصلحة الوطنية بحماية كل نظام واستمراره ليتماشى مع المعطيات الأمريكية.

في هذا السياق، تعيش سورية اليوم في معادلة سياسية مركبة خطرة، بالتمسك بنظامها حتى لو قادها إلى تدمير البلاد مما قد يدخلها في عنق زجاجة عبر إعادة إنتاج سياسة استخدمتها قبل المتغيرات التي شهدها الوضع الدولي (انتهاء الحرب الباردة، انهيار الاتحاد السوفيتي، احتلال العراق، صدور القرار 1559، اغتيال الحريري، التعاون مع حزب الله والمنظمات الفلسطينية التحالف مع إيران) والتي تعتمد بها تكتيكية تجميع أوراق إقليمية واستخدامها كأرصدة تفاوضية في المساومات الإقليمية والدولية وفي البيئة الداخلية للنظام نفسه دون الأخذ بالتغيرات التي حصلت في البيئة الإقليمية والدولية وفي البيئة الداخلية للنظام نفسه، ما جعل سورية عرضة لمخاطر كبيرة. أوقعت البلاد من العزلة العربية والدولية إلى الانزلاق لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي، خاصة في ظل قانون محاسبة سورية والحديث عن قانون دولي تحرير سورية والقرارات الدولية التي صدرت ضد سورية (1636،

1559، وأخيرا القرار 1701 لإنشاء محكمة عدل دولية قد تقاضى سورية لاتهامها بالضلوع في سلسلة الاغتيالات في لبنان).

في المقابل، تنطلق سورية لمواجهة هذه الضغوطات الدولية من اعتمادها على فرضية أساسية ومجموعة فرضيات فرعية، الفرضية الأساسية: خوف الولايات المتحدة من الانزلاق إلى حالة قد تزيد من حدة الفوضى التي انطلقت جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، وفرضيات فرعية تبدأ من حاجة الإدارة إلى الاستناد إلى الحليف الإيراني الوحيد للخروج من العراق وذلك في قدرته على اختراق الساحة العراقية عبر قوى وتجمعات شيعية مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وتوظيف نفوذها في الساحة اللبنانية بوضع عقبات أمام الحكومة اللبنانية عبر حركة أمل وحزب الله ودفع الوضع في لبنان إلى حالة استعصاء سياسي واستثمار الموقف الإسرائيلي الذي يعمل على إبقاء ملف المفاوضات السورية الإسرائيلية مغلقاً.

بما أن الإدارة الأمريكية لا تقبل أنصاف حلول، فلن يتضح الوضع السوري قبل أن يأخذ الوضع في العراق ولبنان شكله النهائي، وقبل أن تتضح خيارات المواجهة الأمريكية الإيرانية بشأن الملف النووي الإيراني أو الدور الإقليمي الإيراني، ربما ليس أكيداً أن الإدارة الأمريكية ليست في وارد استخدام القوة العسكرية مع النظام السوري الآن على الأقل كي لا تزيد من تعقيد المشهد السياسي، لكنها في الوقت نفسه ليست في وارد المساومة معه الآن بدليل أنها ما زالت تشدد من الضغوطات على سورية، رغم حاجتها إلى مناخ تهدئة. فهل ستشهد الأيام المقبلة تغيراً في الاستراتيجية الأمريكية الراهنة على بديل إقامة شراكات وحوارات حول كل ملف.

الاستنتاج:

تبدو المرحلة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط مرحلة انتقالية، لم تـرسُ علـى تـوازن قـوى وترسيخ مصالح وتحقيق اتجاهات واضحة قادرة على توليد مرحلة من الاستقرار تتجسـد فيهـا السمات العامة، على علاقات اللاعبين والمؤثرين في مجريات الأمور وسرعة تحولاتها وحالاتها. أسباب وعوامل متباينة ومتداخلة تجعل من المنطقة العربية، خاصـة المشـرق، سـاحة تركيـز للصراعات، بحيث تبدو الحالة الراهنة والزمن الآتي كأنهما لحظات تأسيسه لتحولات كبيرة تؤدي إلى تغيرات في البنية الاستراتيجية العربية، بمعنى أننا أمام معركـة فاصـلة سترسـم نتائجهـا وتوازناتها مستقبل المنطقة، ما يجعل العلاقة السورية الأمريكية، وما يحل بدور ومستقبل سورية ذاتها أمر مطروح للجدل والنقاش والبحث العلمي.

تركت أحداث الحادي عشر من سبتمبر آثارها على الوضع العربي برمته، ولكن بقـي لسـورية أوضاعها الخاصة بسبب علاقتها التاريخية المأزومة مع الولايات المتحدة، فقد كانت تحسب على المعسكر السوفييتي عندما كان منقسماً إلى معسكرين، وبدخولها حرب الخليج الثانية إلـى جـانب الولايات المتحدة ومشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام شهدت علاقاتها تطوراً إيجابياً إلى حد ما مع واشنطن، واستطاعت مع واشنطن التدخل في لبنان، غير انه بعد الحادي عشر من سـبتمبر زاد الفتور والتوتر على سورية ودورها في الشرق الأوسط، وبالتالي تزايدت الضغوط عليها.

لم تكن سورية تحت الضغط مثلما هي اليوم، فهي كانت دائماً تستطيع المقاومة ومعانـدة الإدارة الأمريكية، التي تريد أن تجردها من أوراقها السياسية، وتأخذها إلى تسوية منفـردة معهـا ومـع إسرائيل، بصيغ جديدة وتفسيرات تتناسب مع مصالح الدولتين.

سورية اليوم تشهد ذروة الضغوط التي تستهدف هذه المرة النظام السوري نفسه، وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام تكهنات وسيناريوهات عدة، خاصة في سياق العملية السياسية التي أطلقتها الولايات المتحدة في أعقاب 11 سبتمبر "إنشاء شرق أوسط جديد".

لقد امتلكت سورية في أيام حكم حافظ الأسد قدرة على المناورة مع واشنطن، وفرض على المجتمع الدولي أسلوباً خاصاً في التعامل معها يعترف بمصالحها الحيوية وبنفوذها، ويوازن بين مطالبها المتعلقة بعملية السلام وخشيته من قدرتها على الإقصاء من الساحة اللبنانية. مع وصول بشار الأسد إلى سدّة الرئاسة السورية أعطى ذلك أملاً في إطلاق رهانات أمريكية سورية على تجديد العلاقة، وإصلاح النظام الداخلي، والليونة في التعاطي مع ملفات المنطقة. وإذ خابت هذه التوقعات، أتت أحداث 11 سبتمبر ومن ثم احتلال العراق، ومن ثم اغتيال الحريري، ومن ثم الملف النووي الإيراني، ومن ثم الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 الذي شكل الموقف السوري منه القشة التي قصمت ظهر البعير، تحولت العلاقة إلى علاقة التهديد والوعيد لبقاء النظام السوري برئاسة الأسد.

إن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط برئاسة جورج بوش تقوم على محاولة فرض العزلة الدولية على الدول التي تصفها بالمارقة كسورية، بهدف إرغامها على تغيير سلوكها، والتوقف عن دعم الإرهاب في المنطقة، ووقف التدخل في العراق، وفك التحالف مع إيران، بناءً على ذلك ربما ستشهد منطقة الشرق الأوسط المزيد من الوضع المتأجج في ظل الظروف الراهنة.

الأكيد هو أن العلاقات الأمريكية– السورية في أدنى مستوى تصل إليه منذ أربعة عقود، وأن الحبل المشدود الذي سارت عليه هذه العلاقة لم يعد يحتمل المزيد من الأحمال. أمام سورية نموذجان تقتاد بهما: النموذج العراقي أو الليبي، حين لم تقبل الولايات المتحدة بأقل من إسقاط نظام صدام حسين برغم كل ما أبداه من استماتة لتنفيذ كل المطالب الأمريكية، على الرغم من أن النموذج العراقي كان باهظ الثمن ولم يحقق المطلوب تماماً. عدا عن أنها ما زالت ترمم فشلها، ما عدا ذلك تظل الظروف المتداخلة والمتغيرة في الشرق الأوسط تخدم النظام السوري، وتطيل أمد بقائه أكثر من السياسات التي يتبعها، ما يعني احتمال استبعاد النموذج العراقي تجاه سورية خلال المدة المقبلة واستمرار مواصلة مقاطعة النظام والضغط السياسي عليه.

أما فيما يحض النموذج الليبي، فقد تم إذعان نظام القذافي للمطالب الأمريكية، وانتقل من "الإرهابي" إلى "الرجل القادم من البرد" وتم إبرام اتفاقات وعقد صفقات، وفتحت الأبواب التي كانت مقفلة سابقاً، ورفع الحصار عن ليبيا الذي دام سنوات طويلة، كذلك الحال بالنسبة لسورية، إذ اتجهت إلى المحور الليبي نفسه، وأُدمجت مع متطلبات السياسة الأمريكية، وأبرمت صفقات اقتصادية، وفتحت قنوات مالية متدفقة من أمريكا إلى سورية، ستجنب نفسها من قانون المحاسبة المفروض عليها، كذلك من الضغوطات المفروضة من احتمالية حملة عسكرية عليها، وتتحول من دولة مارقة إرهابية إلى دولة حديثة. وهذا ما تسعى له سورية بالعمل على إعادة تطبيع علاقتها مع الولايات المتحدة بالمحافظة على ماء الوجه مع النظام الإقليمي العربي، بالتمسك بورقة الثوابت العربية والقومية وعدم التنازل عن أي شبر من أرض الجولان.

ليس أمام الولايات المتحدة وإسرائيل سوى إعادة البدء بمحادثات جدية مع سورية حول استعادة الجولان، بذلك تستطيع أن تغير سياسة سورية تجاهها، فهذا سيعزل إيران ويحرمها من الدخول إلى دول المتوسط من خلال حزب الله، كما أنه سيؤدي إلى إغلاق جميع مراكز إيواء الجماعات المسلحة في سورية، وتخفيض درجة التمرد في العراق، وتحقيق السلام بين لبنان وسورية، ونزع سلاح حزب الله. في المقابل، أعتقد أن سورية مساعدة لدفع أي ثمن مقابل الحصول على فرصة حقيقية لاستعادة بعض أجزاء الجولان وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. كما أن سورية ستحصل على الفرصة كي تخرج من عزلتها الخانقة، وهي لن تستطيع استرداد الجولان بالقوة.

باختصار، يجب على السياسة الخارجية الأمريكية إيجاد طريقة لفتح حوار مع سورية، وحث إسرائيل في الوقت نفسه على التعامل بجدية مع المسار السوري، ويجب أن تختار فيه كل من أمريكا وإسرائيل خياراً استراتيجياً للتحرك ضمن اتجاه مختلف مع مضامين بعيدة المدى.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب بالعربية:

1. الأشهب، نعيم .2005. **مشروع إصلاح أم تعميق بتبعية قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير**. فلسطين: دار التنوير للنشر التوزيع.
2. بحيري، مروان .198. **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط**. الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. براون، سيوم .2004. **وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**. بيروت:الحوار الثقافي.
4. تاير، براولي أ.2004. **السلام الأميركي والشرق الأوسط.. المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد 11 أيلول**. بيروت: الدار العربية للعلوم.
5. تيري، جانيس ج.2006. **السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط** .بيروت: الدار العربية للعلوم.
6. الجرباوي، **علي. 2006. حول الأجندة الخارجية للإصلاح، الحالة الفلسطينية** .فلسطين:جامعة بيرزيت.
7. جرجس، فواز.1998.**السياسة الأميركية تجاه العرب كيف تصنع؟ومن يصنعها؟**.بيروت:الدار العربية للعلوم.
8. زيادة، رضوان .2005.**السلام الداني المفاوضات السورية– الإسرائيلية** .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
9. زيادة، رضوان.2004. **الجولان في صراع السلام**. دمشق: الأهالي للتوزيع والنشر.
10. زيسر، إيال.2005. **باسم الأب بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم**.القاهرة: مكتبة مدبولي.
11. زين، زين الدين .1977.**الصراع الدولي في الشرق الأوسط**. بيروت: الدار الشروق.
12. سعودي، هالة. 2002. **السياسة الأميركية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية**. من سلسلة كتب المستقبل العربي.

13. سعيد البيضاني، إبراهيم .2000. **السياسة الأميركية تجاه سورية 1936-1949**. بغداد: جامعة بغداد.

14. عباس حامد، رؤوف. 1982. **صناعة الكراهية في العلاقات الاميركية العربية.** بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

15. قاسمية، خيرية .1982.**السياسة الأميركية والعرب.** بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

16. كسنجر، هنري.2002. **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟** بيروت: دار الكتاب العربي.

17.ليفريت، فلانيت.2005. **وراثة سورية اختبار بشار بالنار**.. بيروت: الدار العربية للعلوم.

18.محمود منصور، ممدوح.1998. **الصراع الأميركي- السوفييتي في الشرق الأوسط** . القاهرة: مكتبة مدبولي.

19.المراغي، محمود. 2002. **حرب الجلباب و الصواريخ "وثائق الخارجية الأميركية حول الإرهاب** ".القاهرة :دار الشروق.

20.ميسان، تيري.2002.11 .**أيلول 2001 الخديعة المرعبة** . دمشق: دار كنعان للنشر والتوزيع.

21.ولد أباه، السيد. 2004. **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالية الفكرية والاستراتيجية.** بيروت :الدار العربية للعلوم.

الدوريات باللغة العربية:

1. أبو طالب، حسن.2003."سورية وتداعيات احتلال العراق التماسك الداخلي لمواجهة التحديات الخارجية". **مجلة السياسة الدولية** . 154. 19: 118-123.

2. تلحمي، شبلي.2003."السياسة الخارجية الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط :الاولويات والقواعد" . **مجلة شؤون تنموية.** 27. 12: 43-56.

3.توفيق الطحاني، هالة .2005."تداعيات وأبعاد الاستهداف الأمريكي لسورية". **مجلة الدفاع.** :23350-57

4. الحاج علي، مصطفى .2000."التطورات والنتائج المحتلة للمفاوضات السورية – الإسرائيلية". **مجلة دراسات شرق أوسطية.** 11.4 :41-61

5.حامد الرب عثمان، أحمد.2003."الشرق الأوسط مفاهيم سياسية". **مجلة الدفاع**. 206: 44-48.

6.جمال الدين مظلوم، محمد.2006. "الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية". **مجلة الدفاع**. 232:62- 67.

7.راشد، سامح .2006. "إيران وسورية: التحالف حول لبنان". **مجلة السياسة الدولية**. 166. 41:134-138.

8.سعيد، عبد المنعم .1998."العلاقة الأميركية- العربية الماضي والحاضر والمستقبل".**مجلة المستقبل العربي**، 118. 11: 69-104.

9.السيد عبد الوهاب، أيمن.1997."سورية بين المواجهة الحتمية وتغير المعادلة". **مجلة السياسة الدولية**، 128: 131-134

10. الشطي، إسماعيل. 2002. "العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر". **مجلة المستقبل العربي**. 283: 28-49.

11.عاروري، نصير. 2002."حملة جورج و.بوش المناهضة للإرهاب". **مجلة المستقبل العربي**، 54:284-68.

12. عثمان، السيد عوض. 2003. "التهديدات الأمريكية و تهميش الدور الإقليمي لسورية". **مجلة القدس**. 54. 5:32-39.

13. علي، مصطفى الحاج.1999."رؤية إسرائيلية للسلام مع سورية". **مجلة شؤون الأوسط**. 86: 85-89.

14.محمد خليل، محمود. 2005."منظور القوة الدولية الكبرى تجاه ترتيبات الأمن الإقليمية". **مجلة الدفاع**. 28:232-31.

15. محمد شوقي، إسماعيل. 2005."سورية وقرار مجلس الأمن الأخير رقم 16336" **مجلة الدفاع**. 233: 6-12.

16. محمود، أحمد.2001."قصة الوجود السوري في لبنان". **مجلة الكتب وجهات نظر**. 27 : 50-55.

17.مزاحم، هيثم .2003."نحو تفسير الأسس العلاقة الاميركيةالإسرائيلية". **مجلة شؤون الأوسط**. 112:111-139.

18. نافعة، حسن .2003."وجهة نظر في تطور الرؤية الاميركية تجاه العالم العربي". **مجلة السياسة الدولية**. 153. 38: 74-80.

19.ياسين، عبير. 2004."سورية في مفترق طرق.. ما بين ثوابت الدور وخيارات الواقع". **مجلة القدس**. 62. 6:69-78.

20. ياسين، عبير.2006. "تطورات الشرق الأوسط: الضغوط الأمريكية على سورية بين النموذجين الليبي والعراقي". **مجلة السياسة الدولية**. 163. 156:42-159.

21. "تقرير كوفي عنان عن تنفيذ القرار 1559". 2005. **مجلة الفكر السياسي** 8.21.

الكتب باللغة الإنجليزية:

1. Brown,carl.2004.**diplomacy in the middle east**. new york.ib tauris and co ltd.
2. Crocke,johon.2000.**american embattled September 11**,anti-americanism and the global order .London&ny :routledge.
3. Ehteshami,anoush:raven and Raymond A .hinn e Busch .1997.**syria and Iran middle power in a penetrated regional system**.london&ny :routledge.
4. Eisenstadt ,micheal.1992.**arming for peace? Syria's elusive quest for "strategic parity"**. Washington ,d.c.:the Washington institute for near east policy.
5. Freedman, Robert o.2002.**the middle east enters the twenty –first century** .university press of Florida.
6. Jentleson ,brucew .2000. **American foreign policy** .duku university.
7. kegley ,charle.w.1998.**the domestic sources of American foreign policy** .martins press.
8. Mansour,Camille.1994.**bhyond Israel and u.s. foreign policy alliance**.NY Colombia university .

9. Ma'oz, moshe.1995.syria **and Israel from war to peace –making**. oxford university .
10. McCormick ,James m.1992. **American foreign policy and process**. second edition,lowa state university .
11. Oren ,Michael .b.2007.**power,faith and fantasy American in the middle east:1776 to the present** .Harvard university.
12. Quilliam, neil.1999. **Syria and the new world order** .uk: Ithaca press.
13. Rouke,john.2000. **American foreign policy-taking sides.** university of Connecticut .
14. Seal, Patrick .1965.**the struggle for Syria** .London: oxford university press.
15. Seal,partrick.1998.**asad's the struggle for the middle east** .loss angles: California university.
16. Zisser,eyal.2001.**asads legacy**. London hurst company .
17. Zunes,stebhen.2003.**u.s.middle east policy and the roots of terrorism**. common courage press.

الدوريات بالغة الأجنبية.

1. Brom,shlomo.2004."israel –Syria negotiations: real possibility?" **strategic assessment**.1.83:3-9
2. Gerges,fawaz.A.the study of middle east international relations: A critique". **British journal of middle eastern stuties**.2.18:208-220.
3. Glass,charles.2003."is Syria next". **London review of books**. 14.25:1-9
4. Kreft,heinrich.2005."the foreign policy of George w.bush: more of the same in the second term". **journal of international affairs**.1: 63-79.

5. Salhani,clouds.2004.”the Syria accountability act :taking the wrong road to Damascus”. **policy analysis**. 512.65:45-52.
6. Simon ,Steven and jonathan Steven son .2004.”the road to Damascus”. **foreign affairs** 3.83: 50-54.
7. Zisser, eyal .2003.”syria and the war in Iraq” .**middle east international affairs journal**. x 1.7: 60-65.

المقالات باللغة العربية من الإنترنت:

1.قريا قوس، سعد داوود. 2007. الدور الإيراني السوري في العراق فخ أمريكي جديد. www.demokratia-shaabia.com .24-5-2007

2. المفلح، غسان. 2007. العلاقة السورية الإيرانية ليست للمساومة www.elabh.com.10-5-2007

3.هيكل، فتوح. 2007. من سياسة فرض العزلة إلى الانعزال. مركز الإمارات للدراسات والبحوث.www.ecssr.ac.ae.3-5-2007

4. شهادة وليام ويبستر عام 1990 حول إنتاج سورية عوامل للحرب الكيماوية والذخائر الحربية في الثمانينيات www.fas.org.nuke.

5.برنامج الحرب الكيماوية في سورية، صواريخ سكود، الأسلحة الكيماوية في سورية. مركز دراسات منع انتشار النووي. موقع العهد المالي. Cns.miis.edu.

6.دبيلو بوش، جورج .2002. استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة .www.white house.gov

المقالات باللغة الإنجليزية من الإنترنت:

1.Arin,William M. 2007.war with Syria and Iran –peace with iraq.blog.washingtonpost .com. march.21.2007

2.Bailey, cozy. 2007.u.s policy towards Israel-the special relation ship. www.global.securitry.org .February.12.2007

3.Ben-meir,alon. 2007.syria does matter. www.americanchronicle.com.februray.20.2007

4.Encyclopedia of the orient. 2007. Syria: people .languages.religions.www.lexiconient.com January.26.2007

5. pan, Esther. 2006.syria,iran,and the middle east conflict.counil on foreign relations.www.cfr.org. julay.18.2006

6. sale, Richard. 2005.rice blocked plan for raid on Syria. united press international.www.upi.com. march.2.2005